جـــــامعة حسيبـــة بن بوعلـــي – الشلـــف –
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصـــص اقتصاد تطبيقي وإحصاء

تطبيق نموذج الجاذبية في التجارة الخارجية
- حالة الجزائر -

إعداد الطالـــبة:
بـــودية فاطمة

تحت إشراف:
د. عتو الشارف

مساعد مشرف:
د. هني محمد نبيل

لجنـــــة المناقشة

د. نوري منير	رئيسا
د. عتو الشارف	مقررا
د. هني محمد نبيل	مقررا مساعدا
أ.د البشير عبد الكريم	ممتحنا
د. صواليلي صدر الدين	ممتحنا

السنة الجامعية 2010-2011

إهـــداء

بعد الثناء على الله سبحانه وتعالى صاحب الفضل والمنّه، أهدي هذا العمل المتواضع:

* الى الوالدين الكريمين أمدّ الله في عمرهما.

* الى جميع أساتذي الأفاضل.

* إلى جميع زملائي في جامعة الشلف عموما، وفي دفعة الماجستير بشكل خاص.

* إلى كل مسلم ومؤمن على وجه المعمورة.

شكـــر وتقديـــر

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيّدنا ونبيّنا محمّد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

بداية، أحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه وأشكره على نعمه الظاهرة والباطنة، بعد أن أكرمني سبحانه وتعالى وأعانني على انجاز هذا العمل المتواضع.

ثم أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذين الدكتور عتو الشارف والدكتور هني محمد نبيل.

كما أتوجه بالشكر إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية بجامعة الشلف، وأخص بالذكر أساتذة طور ما بعد التدرج.

والشكر موصول أيضا الى السادة أعضاء لجنة المناقشة.

الى كل هؤلاء وكل من ساعدني وقدم لي النصح والإرشاد لإتمام هذا العمل، ولم تسعفن ذاكرتي لذكر أسماءهم، أتقدم بالشكر الجزيل.

الفهـــرس

الصفحة	العنــــــــــــــــــــــــــــــــــــوان
I	**الفهرس**
V	**قائمة الجداول**
VII	**قائمة الأشكال**
أ	**مقدمة**
1	**الفصل الأول: التجارة الخارجية ونظرياتها**
2	تمهيد
3	**1- الإطار النظري للتجارة الخارجية**
3	1-1- ماهية التجارة الخارجية
3	1-1-1- مفهوم التجارة الخارجية
4	1-1-2- أوجه الاختلاف بين التجارة الداخلية و التجارة الخارجية
6	1-1-3- أسباب قيام التجارة الخارجية
7	1-2- أهمية التجارة الخارجية وبعض أدوات قياسها
7	1-2-1- أهمية التجارة الخارجية
9	1-2-2- بعض أدوات قياس أهمية التجارة الخارجية
13	1-3- أثر التجارة الخارجية على الاقتصاد
15	**2- النظريات المفسرة للتجارة الخارجية**
15	2-1- النظرية الكلاسيكية
16	2-1-1- نظرية النفقات المطلقة (آدم سميث)
18	2-1-2- نظرية النفقات النسبية (دافيد ريكاردو)
19	2-1-3- نظرية القيم الدولية (جون ستيورات ميل)
22	2-2- النظرية النيوكلاسيكية
22	2-2-1- نظرية وفرة عوامل الإنتاج (هيكشر- أولين)
24	2-2-2- اختبار ليونتياف لنظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج
25	2-2-3- تقييم النظرية النيوكلاسكية
26	2-3- الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الخارجية

2-3-1- الاتجاه الأول	26
2-3-2- الاتجاه الثاني	28
خلاصـــة الفصل الأول	34
الفصل الثاني: العلاقات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي	35
تمهيد	36
1- فكرة عامة حول الاقتصاد الجزائري واقتصاد الاتحاد الأوروبي	37
1-1- خصائص الاقتصاد الجزائري	37
1-1-1- الإمكانيات الاقتصادية	37
1-1-2- البنية الاقتصادية	41
1-2- معطيات اقتصادية عن الاتحاد الأوروبي	46
1-2-1- النشأة والتطور	46
1-2-2- الموقع والسكان	47
1-2-3- المقومات الاقتصادية	48
1-2-4- الاتحاد الأوروبي في الاقتصاد العالمي	50
2- اتفاقيات التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي	53
2-1- الاتفاق الأول للتعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لسنة 1976	53
2-2- اتفاق الشراكة الأورو- جزائرية	56
2-2-1- أشكال التعاون الواردة في عقد الشراكة لـــ 2001	57
2-2-2- أثر اتفاق الشراكة على الاقتصاد الوطني	62
3- تطور التجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي	64
3-1- تطور المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي للفترة (1991 -2009)	65
3-1-1- تطور الصادرات والوردات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي للفترة (1991 -2009)	65
3-1-2- تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي للفترة (1991 -2009)	68
3-2- التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي للفترة (2000- 2007)	71

3-2-1- بالنسبة للصادرات	71
3-2-2- بالنسبة للواردات	74
خلاصة الفصل الثاني	78
الفصل الثالث: قياس العوامل المؤثرة على التدفقات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي	79
تمـــهيد	80
1- التأصيل النظري لنموذج الجاذبية	81
1-1- ماهية نموذج الجاذبية	81
1-1-1- مفهوم نموذج الجاذبية	81
1-1-2- التطور التاريخي لنموذج الجاذبية	84
1-2- مقارنة نموذج الجاذبية بالنماذج الأخرى	87
1-3- نموذج الجاذبية المقترح	88
2- تقدير وتحليل نموذج الجاذبية المقترح	90
2-1- دراسة استقرارية المتغيرات	90
2-1-1- اختبار استقرارية المتغير التابع	90
2-1-2- اختبار استقرارية المتغيرات المفسرة	93
2-2- صياغة العلاقة القياسية	95
2-3- الآفاق المستقبلية لحجم الطلب على واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي	101
2-3-1- التنبؤ بقيم LnY_i من (2010-2013)	101
2-3-2- التنبؤ بقيم Lny_i من (2010-2013)	103
خلاصة الفصل الثالث	105
خاتمة	107
المراجع	112
الملاحق	131

قائمة الأشكال والجداول

قـــائمة الجـــداول:

الرقم	العنـــــــــــــــــــــــــــــــــوان	الصفحة
(1-2)	المقومات الطبيعية للزراعة الجزائرية	39
(2-2)	الاكتشافات البترولية في الجزائر للفترة (2004-2008)	40
(3-2)	مساهمات القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر سنة (1995-2000-2005)	41
(4-2)	إجمالي الدين العام الخارجي للجزائر للفترة (2000-2008)	42
(5-2)	الميل العام للتجارة الخارجية	43
(6-2)	البنية السلعية للصادرات الجزائرية للفترة (2008-2009)	43
(7-2)	البنية السلعية للواردات الجزائرية للفترة (2008-2009)	44
(8-2)	توزيع التجارة الخارجية حسب المناطق الجغرافية لسنة 2009	45
(9-2)	حصة الاتحاد الأوروبي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي للفترة(2005-2009)	50
(10-2)	أهم الشركاء التجاريين للاتحاد الأوروبي للفترة (2005-2009)	51
(11-2)	حصة الاتحاد الأوروبي في الصادرات والوردات العالمية للفترة (2005-2009)	52
(12-2)	حصيلة البروتوكولات المالية 1976-1996	55
(13-2)	طبيعة المنتجات الصناعية التي تم الاتفاق بشأنها بخصوص التفكيك الجمركي	59
(14-2)	تطور الصادرات والواردات الجزائر مع الاتحاد الأوروبي للفتر (1991-2009)	65
(15-2)	تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي للفترة (1991-2009)	69
(16-2)	أهم الشركاء التجاريين من دول الاتحاد الأوروبي بالنسبة للصادرات الجزائرية للفترة (2000-2007)	72
(17-2)	أهم الشركاء التجاريين من دول الاتحاد الأوروبي بالنسبة للواردات الجزائرية للفترة (2000-2007)	75
(1-3)	تحـــديد درجـــة التـــأخير	90
(2-3)	اختبار ديكي فولر لـــ LnM_{ij} عند حد المعنوية 5%	91
(3-3)	تحـــديد درجـــة التـــأخير	91
(4-3)	اختبار ديكي فولر لـــ $dLnM_{ij}$ عند حد المعنوية 5%	92

(5-3)	تحـــديد درجـــة التـــأخير	92
(6-3)	اختبار ديكي فولر لـــ $ddLnM_{ij}$ عند حد المعنوية 5%	93
(7-3)	اختبار ديكي فولر البسيط للسلاسل الزمنية في المستوى	93
(8-3)	اختبار ديكي فولر الصاعد للسلاسل الزمنية في المستوى	93
(9-3)	اختبار ديكي فولر البسيط للسلاسل الزمنية في الفرق الأول	94
(10-3)	اختبار ديكي فولر الصاعد للسلاسل الزمنية في الفرق الأول	94
(11-3)	اختبار ديكي فولر الصاعد للسلاسل الزمنية في الفرق الثاني	95
(12-3)	تقدير علاقة واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي بالمتغيرات المفسرة	95
(13-3)	تقدير علاقة واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي بعد حذف LnY_j, Lny_j	96
(14-3)	تصحيح النموذج بإضافة المتوسطات المتحركة (MA)	97
(15-3)	نتـــائج اختبـــار ARCH	98
(16-3)	نتـــائج اختبـــار Breusch-Godfrey	99
(17-3)	تقـــدير نمـــوذج LnY_i	101
(18-3)	تنبؤات السلسلة الزمنية لـــ LnY_i للفترة 2010-2013	102
(19-3)	نتـــائج اختبـــار Chow Forecast	102
(20-3):	تقـــدير نمـــوذج Lny_i	103
(21-3)	تنبؤات السلسلة الزمنية لـــ Lny_i للفترة 2010-2013	104
(22-3)	نتـــائج اختبـــار Chow Forecast	104
(23-3)	قيم الواردات الحقيقية للجزائر من الاتحاد الأوروبي للفترة (2010-2013)	104

قـــائمة الأشـــكال:

الرقم	العنـــوان	الصفحة
(1-1)	دور التجارة الخارجية في زيادة الرفاه الاقتصادي	9
(2-1)	يوضح منحنيات الطلب المتبادل	20
(3-1)	التجارة الخارجية وفقا لنموذج الفجوة التكنولوجية	30
(4-1)	التجارة الخارجية وفقا لنموذج دورة حياة المنتج	32
(1-2)	تطور المعاملات التجارية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي خلال (1991-2009)	66
(2-2)	تطور الأهمية النسبية ومعدل النمو السنوي للصادرات والواردات مع الاتحاد الأوروبي للفترة (1991-2009)	66
(3-2)	تطور رصيد الميزان التجاري للفترة (1991-2009)	69
(4-2)	تطور معدل التغطية للفترة (1991-2009)	71
(5-2)	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية مع دول الاتحاد الأوروبي للفترة(2000-2007)	73
(6-2)	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية مع دول الاتحاد الأوروبي للفترة(2000-2007)	76
(1-3)	دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية لـــ LnM_{ij}	90
(2-3)	دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية لـــ LnM_{ij} بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى	91
(3-3)	دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية لـــ LnM_{ij} بعد إجراء الفروقات من الدرجة الثانية	92
(4-3)	معاملات التوزيع الطبيعي للبواقي	98
(5-3)	السلسلة الأصلية والمقدرة لحجم الطلب على واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي	99
(6-3)	اختبـــار استقـــرار النموذج	100

المقدمـــة

نشأ التبادل الدولي منذ نشأة المجتمعات القديمة، وتحول الحال مع تقدم المجتمعات وتطورها، حيث كان التبادل يتم على أساس مبدأ المقايضة بعدها تم الاتفاق على أن تكون عملية التبادل على أساس قيمة محددة لسلعة معينة، وهكذا أخذ التبادل الدولي يتطور بشكل متسارع، خاصة عند نشأة الدول لأنه لا يمكن لأي دولة أن تعيش بمفردها وبمعزل عن الدول الأخرى، وبذلك حدثت التجارة الخارجية.

وتأتي أهمية التجارة الخارجية من الدور المهم الذي تقوم به في جوهر ما يعرف بالعلاقات الاقتصادية الدولية التي أصبح تأثيرها يطغى على غيرها من أشكال العلاقات الدولية، فضلا عن الدور الهام الذي تقوم به في الإنتاج والدخل القومي والاستهلاك والتكوين الرأسمالي وتوزيع نمط الاستثمارات في أي اقتصاد من الاقتصاديات، إذ يبدو نشاط التجارة الخارجية وكأنه محصلة لمختلف الأنشطة الاقتصادية، فهو يؤثر ويتأثر بها وهو المرآة التي تعكس كافة النشطات الاقتصادية.

كما تعتبر التجارة الخارجية همزة وصل بين الدول باختلاف سياساتها وقوانينها وإيديولوجياتها ولا استغناء لدولة عن الأخرى. فالبنسبة للجزائر عند تحليلنا للتجارة الخارجية (الميزان التجاري) يبرز جلياً الوزن الكبير للمعاملات التجارية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي فهو تابع له بحوالي 56% من تجارته بينما لا تشكل هذه التجارة إلا 5% من تجارة الاتحاد الأوروبي.

إشكالية الدراسة:

ولوصف تدفق التجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي سيتم استخدام نموذج الجاذبية الذي يفترض في شكله الأساسي أهمية المسافة والأحجام الاقتصادية للدولتين لفهم محددات التدفقات التجارية بينهما.

وعلى ضوء العرض الذي تقدم تتبين لنا ملامح إشكالية هذا البحث والتي يمكن بلورتها في **السؤال الرئيسي** التالي:

ما هي العوامل المؤثرة على عملية التدفق التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي؟

ويندرج تحت هذا السؤال الرئيسي **الأسئلة الفرعية** التالية:

- فيما تتمثل أوجه التعاون التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي؟
- ما هي أكثر دول الاتحاد الأوروبي تعاملا مع الجزائر؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين متغيرات نموذج الجاذبية والتدفقات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي؟

وبهدف الإجابة على هذه الأسئلة نقترح **الفرضيات** التالية:

- تتمثل أوجه التعاون التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في اتفاق التعاون لسنة 1976 الذي اكتسى صيغة تجارية بحتة، واتفاق الشراكة لسنة 2002 الذي كان يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر بينهما عن طريق إلغاء التعريفات الجمركية.
- تأتي فرنسا في المرتبة الأولى كمورد وايطاليا في المرتبة الأولى كزبون.
- تتأثر التدفقات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي إيجابياً بـــ الناتج المحلي الاجمالي للجزائر والناتج المحلي الإجمالي وسلبياً بالمسافة.

أهمـــية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في الحصة الكبيرة التي تعود للاتحاد الأوروبي في التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية للجزائر والتي حددت سنة 2009 بأكثر من 50%، مما جعل هذا الأخير يحتل موقع هام ضمن الساحة الاقتصادية والتجارية للجزائر.

أهـــداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في:

- إلقاء الضوء على المحددات الرئيسية لتدفق المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

بالإضافة إلى أهداف فرعية أخرى منها:

- استعراض ما تتمتع به الجزائر من إمكانيات بشرية وطبيعية تمكنها من تطوير قطاعها التجاري.
- إبراز مكانة الاتحاد الأوروبي في الاقتصاد العالمي باعتباره أكبر قوة اقتصادية.
- إبراز دور اتفاقيات التعاون المبرمة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في رفع حجم نمو التجارة الخارجية وترقية المبادلات بينهما.
- التعرف على أهم الشركاء التجاريين من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

حـــدود الدراسة:

تنحصر هذه الدراسة في إطار إبراز أهم المحددات الأساسية لعملية التدفق التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من الفترة 1991 أي من تاريخ إعلان الاتحاد الأوروبي كتسمية عملية إلى غاية 2009 من خلال بناء نموذج قياسي يتمثل في نموذج الجاذبية.

منهـــج الدراسة:

سنعتمد في هذا البحث على المنهج الاستنباطي والذي أداته التوصيف لمعرفة كل المفاهيم المتعلقة بالتجارة الخارجية ومختلف النظريات المفسرة لها، ثم نعتمد على المنهج الاستقرائي وأداته الإحصاء لدراسة تطور التجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، ثم القياس لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة (التابعة والمفسرة).

الدراسات الســـابقة:

- دراسة لـــ **سولدرلينغ** (Solderling, 2005)، حيث قام بدراسة كفاءة الصادرات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستخدام نموذج الجاذبية في محاولة للإجابة على سؤالين، أولهما مدى وجود فرص غير مستغلة لصادرات المنطقة وثانيهما استشراف آثار التكامل مع الاتحاد الأوروبي التي تدور المفاوضات بشأنها منذ منتصف التسعينات. وقد خلصت الدراسة إلى أن كثيرا من دول المنطقة لا تستغل إمكانات السوق الأمريكية رغم المعاملة التفضيلية التي تحظى بها في هذه السوق. كما خلصت إلى أن جهود التكامل مع الاتحاد الأوروبي كانت متواضعة في أغلب الحالات وكانت ملحوظة في حالات قليلة.

- دراسة لـــ **عبد الخالق عبد المهدي الجبوري**، حيث حاول من خلال هذه الدراسة التعرف على العوامل التي تؤثر إيجابا أو سلبا في التدفق التجاري للولايات المتحدة الأمريكية مع كل من المملكة المتحدة، استراليا المملكة العربية، السعودية، كندا، المكسيك، بنما باستخدام نموذج الجاذبية للمدة 1985-2008. وتوصلت الدراسة أن كل من الناتج المحلي الإجمالي، عدد السكان، معدل دخل الفرد، الاتفاقات التجارية اللغة تؤثر إيجابا على عملية التدفق التجاري في حين تؤثر الأخرى سلبا فيه منها الماضي الاستعماري، تكلفة نقل البضائع والسلع. مع الإشارة أن تقدير تكاليف النقل في هذه الدراسة لم يكن على أساس المسافة بين الدول كما اعتمدته العديد من الدراسات، بينما استخدم المسافة مضروبة في تكلفة نقل الوحدة الواحدة للكيلومتر الواحد على اليابسة وفي البحر مع إضافة الزيادة السنوية لكلفة النقل.

أقســـام الدراسة:

تندرج دراستنا لهذا البحث في ثلاث فصول،حيث نتناول في الفصل الأول **التجارة الخارجية ونظرياتها** وذلك بالتطرق إلى مفهوم التجارة الخارجية والاختلاف بينها وبين التجارة الداخلية، ثم نشير إلى أسس قيام التجارة الخارجية ومختلف تأثيراتها على الاقتصاد، بعدها نتعرض إلى مختلف النظريات المفسرة لقيام التجارة

الخارجية بدءا بالنظرية الكلاسيكية ثم النظريات النيوكلاسيكية، وأخيرا أهم الاتجاهات الحديثة المفسرة للتجارة الخارجية.

في حين الفصل الثاني خصصناه إلى دراسة **العلاقات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي**، وذلك بإعطاء فكرة عامة عن الاقتصاد الجزائري واقتصاد الاتحاد الأوروبي وأهم ما يتمتعان به من إمكانيات بشرية وطبيعية واقتصادية، ثم نتعرض إلى اتفاقيات التعاون المبرمة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بدءا من اتفاق التعاون الأول لسنة 1976 إلى اتفاق الشراكة لسنة 2002، وأخيرا تطور التجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي للفترة 1991-2009.

أما الفصل الثالث، فنتناول فيه **قياس العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي** باستخدام نموذج الجاذبية خلال الفترة 1991-2009. نحاول من خلاله إلقاء الضوء على هذا النموذج بالتطرق إلى تأصيله النظري من حيث مفهومه وتطوره التاريخي بالإضافة إلى علاقته بالنماذج الأخرى، ثم نموذج الجاذبية المقترح حيث يتم فيه تحديد متغيرات الدراسة، يليه قياس وتحليل نموذج الجاذبية المقترح وذلك من خلال تقدير معلمات النموذج واختبار جودة ومعنوية النموذج من الناحية الإحصائية،ثم يقدم التحليل الاقتصادي للنتائج المتوصل إليها.

مبررات اختيار الموضوع:

هناك أسباب متعددة دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع نذكر منها ما يلي:

- قلة الدراسات والبحوث الجامعية التي تناولت هذا الموضوع في الجزائر.
- الميول الشخصي للاطلاع على هذا الموضوع تمهيدا لإمكانية التخصص فيه أكثر مستقبلا.
- تمهيداً للمزيد أكثر من الاهتمام بهذا الموضوع لمن يختارونه كموضوع بحث مستقبلي.

صعـــوبات الدراسة:

لقد اعترض انجاز البحث عدة صعوبات نذكر من أهمها ما يلي:

- نقص كبير في المراجع المتعلقة بهذا الموضوع سواء بالنسبة إلى الكتب أو الرسائل الجامعية أو أوراق عمل وبحوث منشورة.
- قلة المعلومات المتعلقة بالموضوع وان وجد بعضها فيتسم بالطابع العام.
- عدم توفر قاعدة بيانات كاملة ومن مصدر واحد، لمختلف المتغيرات التي استخدمتها الدراسة، أضف إلى ذلك وجود تضارب في الإحصائيات سواء تعلق الأمر بالهيئات الرسمية الوطنية أو الهيئات الدولية.

الفصل الأول

التجارة الخارجية ونظرياتها

تمـــهيد

تعاظمت أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية، بسبب ارتفاع نسبة ما يشكله قطاع التجارة الخارجية من الناتج الوطني الإجمالي لكثير من الدول المشتركة في التجارة، حيث احتلت التجارة الخارجية بصفة خاصة مكانها المؤثر والحيوي في دائرة النشاط الاقتصادي، وذلك بظهور التكتلات الاقتصادية الدولية الرامية إلى تحرير التجارة الدولية، وإزالة العوائق التي تقف أمامها، وتحقيق المكاسب المرجوة منها.

لقد اهتم عدد كبير من المفكرين الاقتصاديين بموضوع التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية بين الدول وأصبح الاقتصاد الدولي فرعا مهما من النظرية الاقتصادية، و لم يخل مذهب أو مدرسة اقتصادية من تفسير العلاقات الاقتصادية الدولية. فظهرت النظريات المفسرة لقيام التجارة بين الدول، ورأى عدد من الاقتصاديين أن التجارة الخارجية هي المحرك الأساسي للنمو، فركزوا اهتمامهم على تشجيع تصريف المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية، وأن وسيلة تحقيق هدف زيادة الثروة الوطنية هي تصدير فائض الإنتاج، ومن ثم فان مصدر الربح في نظرهم، هو التجارة الخارجية.

ومن هذا المنطلق سنتناول في هذا الفصل ماهية وأهمية التجارة الخارجية وأثرها على مؤشرات الاقتصاد، بالإضافة إلى مختلف نظريات التجارة الخارجية انطلاقا من النظرية الكلاسيكية إلى النظريات الحديثة المفسرة لعملية التبادل الدولي وذلك من خلال ما يلي:

1- الإطار النظري للتجارة الخارجية.

2- النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.

1- الإطار النظري للتجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية ركيزة من الركائز الأساسية للتطور الاقتصادي، فهي تمكن كل بلد من الاستفادة بمزايا البلد الآخر في سلعة معينة، وهكذا لا يمكن لهذه البلدان أن تعيش بمعزل عن غيرها، وهذا مهما اختلفت النظم السياسية ومهما كانت درجة التفاوت بين الدول.

1-1- ماهية التجارة الخارجية

لتحديد ماهية التجارة الخارجية وطبيعتها، فان ذلك يستلزم توضيح العلاقة بينها وبين التجارة الدولية من ناحية، وإلقاء الضوء على الاختلافات بينها وبين التجارة الداخلية من ناحية أخرى، بالإضافة إلى أسباب قيام التجارة الخارجية وهذا ما سنتناوله بالتحليل في هذا العنصر.

1-1-1- مفهوم التجارة الخارجية

يخضع المقصود باصطلاح التجارة الخارجية شأنه في ذلك شأن الكثير من مصطلحات العلوم الاجتماعية لتباين كبير في الرأي حول نطاق مضمونه وللصور التي يتألف منها. ويختلف الكثير من علماء الاقتصاد حول تعريف التجارة الخارجية، فالبعض يرى أن التجارة الخارجية هي " أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة "، ويعرف آخرون التجارة الخارجية على " أنها عبارة عن مجموع التبادلات الاقتصادية الدولية من سلع وخدمات ورأس المال، إذ يظهر الترابط بين المنتجين والمستهلكين على المستوى الدولي والتبادل بينهما وبين مختلف دول العالم "[1].

أما المفهوم العام للتجارة الخارجية هو أن المعاملات التجارية في صورها الثلاثة انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون على وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.[2]

وفي هذا المفهوم العام نفرق بين:

- المعنى الضيق لمصطلح " التجارة الخارجية " والذي يضم كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة.

---

[1] محمد الصقار، **جغرافية التجارة الدولية**، دار هومة للنشر، 1992،ص 33.

[2] رشاد العصار وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 12.

- المعنى الواسع لمصطلح " التجارة الخارجية " والذي يضم كلا من:[1]

* الصادرات والوردات المنظورة أي " السلع ".
* الصادرات والواردات غير منظورة أي " الخدمات".
* الحركات الدولية لرؤوس الأموال أي " الاستثمارات المباشرة وغير مباشرة ".
* حركات الأفراد بين الدول أي ظاهرة " الهجرة الدولية ".

وأمام هذا التباين في المفاهيم اتجه بعض الاقتصاديين إلى استخدام اصطلاح التجارة الخارجية للدلالة على النطاق الضيق لها، بينما أطلق مفهوم التجارة الدولية للدلالة على التجارة الخارجية بالمعنى الواسع[2]. من هنا كان استخدام اصطلاح " **التجارة الخارجية** " بدلا من اصطلاح " **التجارة الدولية** " أمر منطقيا في ظل الفهم الكلاسيكي لظاهرة التبادل الدولي، الذي كان يركز على البحث في تفسيرات مقبولة لنمط التجارة الخارجية السلعية بسبب طبيعة حركة عناصر الإنتاج لدى الكلاسيك الذي كانوا يفترضون عدم قدرة عناصر الإنتاج على الانتقال مابين الدول لوجود العديد من العوائق المادية والمعنوية التي تعيق انسيابها بين هذه الدول.

غير أن منتصف حقبة التسعينيات من القرن العشرين حملت إلينا نهجا جديدا لقضايا التجارة العالمية، من خلال التوقيع على الوثيقة الختامية لنظام الأورجواي- مراكش – للتجارة متعددة الأطراف، والتي حملت مسمى " **جولة الأورجواي للتجارة الدولية متعددة الأطراف** "، ومنذ هذا التاريخ لم يعد مقبولا أن نطلق مصطلح " التجارة الخارجية " على ظاهرة التبادل الدولي، وإنما الصحيح هو مصطلح " التجارة الدولية " حيث أصبح التبادل الدولي يشتمل على حركة السلع والخدمات، انتقال رؤوس الأموال، إلى جانب حقوق الملكية الفكرية وجوانب الاستثمار المرتبطة بالتجارة وغيرها. ومن هنا كان طبيعيا أن يتغير مصطلح " التجارة الخارجية " ليصبح مصطلح " التجارة الدولية " حيث أن الأول جزء من الثاني.

1-1-2- أوجه الاختلاف بين التجارة الداخلية و التجارة الخارجية

قال الاقتصادي الألماني " فريديك ليست " (1789- 1846) : " التجارة الداخلية تتم فيما بيننا في حين أن التجارة الخارجية بيننا وبينهم "[3].

---

[1] بلقاسم زايري ، **اقتصاديات التجارة الدولية**، دار الأديب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 13.

[2] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1993، ص 37.

[3] عادل أحمد حشيش ومجدى محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص 07.

أما آدم سميث اعتبر أن التجارة الدولية امتداد للتجارة الداخلية فكلاهما قائم على تبادل فوائض الإنتاج. أما دافيد ريكاردو فقد أقر بضرورة إفراد نظرية خاصة في التجارة الدولية، لكنه رأى الفارق بينهما في قدرة عوامل الإنتاج على التنقل داخل الدولة الواحدة، بينما أنكر إمكانية تنقلها بين الدول عبر الحدود السياسية[1] وهذا يعني إن هناك فوارق تميز العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية الداخلية وفيما يلي بعض تلك الفوارق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية[2]:

- **سعر الصرف:** إن المعاملات داخل دولة ما تتم تسويتها بنفس عملة الدولة، ولكن للأسف لا توجد عملة دولية. وبدلا من ذلك فان كل دولة تصدر عملتها الخاصة بها، ويعرف سعر الصرف بأنه سعر عملة ما مقوما بعملة أخرى ويستخدم في تحويل القيم من عملة إلى أخرى. وتتغير أسعار الصرف من يوم إلى يوم استجابة للتغيرات في ظروف العرض والطلب في أسواق الصرف، فالتعاملات الدولية تتطلب مدفوعات ومقبوضات بالعملات الأجنبية، وهي بدورها عرضة للتغيير، ويترتب على هذه العملية أخطار وتعقيدات غير موجودة في التجارة الداخلية.

وفي معظم الحالات، نجد أن كل عملة تخدم دولة واحدة، فالدولار الأمريكي في الولايات المتحدة الأمريكية والين في اليابان، والجنيه الإسترليني في المملكة المتحدة، والحالة الاستثنائية لهذا هي اليورو والذي يخدم اثنا عشر دولة أوروبية، بما فيها ألمانيا وفرنسا وايطاليا.

- **السياسات التجارية:** إن الحكومات الوطنية يمكن أن تفرض العديد من القيود على التعاملات الدولية التي لا يمكن فرضها على التعاملات الداخلية وتتضمن هذه القيود:

* الرسوم الجمركية، وهي ضرائب على السلع المستوردة.
* الحصص على الوردات والتي تضع حدا أقصى للكميات من سلعة ما التي يسمح بها للدخول إلى الدولة.
* دعم الصادرات، حيث تدفع الحكومة للمصدرين مبلغا من الأموال على كل وحدة من المنتجات التي يقومون بتصديرها، وذلك بغرض تعزيز موقفهم التنافسي في الخارج.
* الرقابة على الصرف، وفيه تقوم دولة ما بتقييد مواطنيها على تحويل أموالهم إلى العملات الأجنبية.

إن مثل تلك الإجراءات يكون لها تأثير كبير على الاقتصاد، ومع ذلك فهي تختص بالمعاملات الدولية دون المحلية.

---

[1] بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للنشر، بيروت، لبنان، 2003، ص 14.

[2] مورد خاي كريافين، تعريب محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، **الاقتصاد الدولي: مدخل للسياسات**، الرياض، المملكة العربية السعودية 2007، ص 27.

- **اختلاف السياسات المحلية:** إن كل دولة لها بنكها المركزي، وكذلك وزارة ماليتها، ومن ثم يكون لها سياساتها المالية والنقدية الخاصة بها، والتي بدورها تحدد معدل التضخم ومعدل النمو والبطالة فيها، وفي حين نجد أن تلك السياسات يتم تطبيقها في جميع الأقاليم داخل الدولة، نجد أنها تختلف من دولة إلى أخرى ونتيجة لذلك، نجد أنه على الرغم من أن معدل التضخم موحد في كل أقاليم المملكة المتحدة، فانه يختلف عن نظيره في ألمانيا. وان هذا الاختلاف لا يؤثر فقط على الوضع التنافسي في الدولتين، بل يمتد للتأثير على وضعها التنافسي في دولة ثالثة.

- **البيانات الإحصائية:** إن معرفتنا بتركيب وحجم واتجاه التجارة الخارجية، تفوق معرفتنا بهذه الأمور عندما يكون الأمر متعلقا بالتجارة الداخلية، وذلك نظرا لعدم وجود حدود أو نقاط تفتيش بين الولايات تمدنا بمثل تلك المعلومات، ولكن عندما تدخل الدولة شحنة من البضائع فيتوجب على المصدر والمستورد أن يملآ إقرارا واردا أو صادرا يصف فيه الشحنة من حيث الوزن والقيمة والجهة المصدرة وعدد من الأمور الأخرى. ومن خلال هذا الإقرار التجاري والذي يكون مطلوبا في كل الدول، يمكن تجميع قدر من البيانات الإحصائية عن التجارة الخارجية غير المتاحة عن التجارة الداخلية.

- **اعتبارات تسويقية:** إن الاختلافات في أنماط الطلب وأساليب المبيعات ومتطلبات الأسواق تجعل التعاملات الدولية أكثر صعوبة من التعاملات المحلية، فعلى سبيل المثال الصادرات الأمريكية لأوروبا من الأدوات الكهربائية يجب أن يتم تعديلها لتتلائم مع التيار الكهربائي في أوروبا. وكذلك السيارات المصدرة إلى كل من اليابان والمملكة المتحدة، تتطلب أن تكون عاجلة القيادة فيها على الجانب الأيمن، حيث أن اليابانيين والبريطانيين يقودون سياراتهم على الجانب الأيسر من الطريق، والخلاصة هي أن على المصدرين في الغالب إجراء بعض التعديلات الخاصة في تصميم منتجاتهم لكي يتمكنوا من اختراق الأسواق الأجنبية[1].

1-1-3- أسباب قيام التجارة الخارجية

يقوم التبادل أساسا على مبدأ التخصص الدولي، حيث تتخصص كل دولة من الدول في إنتاج سلعة أو مجموعة من السلع وتتبادلها مع غيرها من الدول، فكما يتخصص الأفراد كل منهم في حرفة معينة، كذلك البلدان تتخصص في إنتاج سلعة أو سلع معينة[2].

[1] مورد خاي كريافين، تعريب محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، **الاقتصاد الدولي: مدخل للسياسات**، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[2] عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2000، ص 21.

تأتي أهمية التجارة الدولية من حاجة الدول المختلفة إلى الحصول على سلع مادية أو غير مادية من الدول الأخرى. ويرجع ذلك إلى عاملين أساسين[1]:

- **أولا:** عدم استطاعة أي دولة مهما بلغت قوتها الاقتصادية أن تقوم بإنتاج كل السلع التي تحتاجها محليا بسبب عدم توفر المواد الأولية أو عدم توفر الظروف الطبيعية أو الجغرافية اللازمة والملائمة لإنتاج هذه السلع داخليا.

- **ثانيا:** اختلاف تكاليف إنتاج نفس السلع بين الدول المختلفة، فقد تستطيع دولة ما إنتاج سلعة معينة داخليا، إلا أن تكاليف إنتاج هذه السلع تكون مرتفعة بشكل كبير بالمقارنة بتكاليف إنتاج هذه السلع في دول أخرى.

ولذلك يكون من الأفضل أن تتخصص هذه الدولة في إنتاج السلع التي تنتجها بتكلفة أقل من غيرها من الدول ثم تقوم بمبادلتها بالسلع التي ترتفع فيها تكاليف إنتاجها.

1-2- أهمية التجارة الخارجية وبعض أدوات قياسها

سنحاول من خلال هذا العنصر إبراز أهمية التجارة الخارجية وبعض الأدوات التي تساعد على قياسها في الاقتصاد الوطني.

1-2-1- أهمية التجارة الخارجية

ميزة التجارة الخارجية أنها تمكن كل دولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى فما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الخارجية تحت تصرف الدول جميعا. فقطاع التجارة يعتبر عموما جزءا عضويا من هيكل الاقتصاد الوطني، لأنه يشكل إحدى مراحل العملية الإنتاجية متمثلة في مرحلة التبادل، ويمكن النظر إلى أهمية التجارة الخارجية من خلال ما يلي[2]:

- تعطي التجارة الخارجية الفرصة لكل دولة في الحصول على بعض المنتجات والخدمات التي لا تتوافر لديها، إما لأن ظروفها المناخية أو إمكانياتها الطبيعية لا تسمح لها بإنتاجها، وبفرض إمكانية الدولة إنتاجها فإنها تنتجها بتكاليف أعلى من تكاليف استيرادها.

[1] إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص 09 .

[2] إسماعيل عبد الرحمان ومحمد عريقات حربي ، **مفاهيم ونظم اقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن 2004، ص 244.

- تعد التجارة الخارجية عاملا هاما للدول النامية التي تسعى لتنمية اقتصادياتها، إذ أنها تعطي لهذه الدول فرصة الحصول على قروض من الدول الصناعية. والاقتراض الدولي ما هو إلا صورة من صور انتقال السلع والخدمات من دولة إلى أخرى، فالدولة المقترضة تحصل على الأموال المقترضة بسداد القرض وفوائده عن طريق تصدير بعض السلع والخدمات التي تنتجها للدولة المقرضة.

- تقسيم العمل بمعنى أن تتخصص كل دولة في إنتاج بعض السلع وتترك للدول الأخرى إنتاج بقية السلع بالرغم من أنها تستطيع هي إنتاج بعض هذه السلع أوكلها إذا رغبت في ذلك، وهذا يرجع إلى أن الموارد الاقتصادية غير موزعة توزيعا عادلا بين أجزاء العالم المختلفة. فبعض الدول لديها أكثر مما تحتاج من الأرض ولكن ليس لديها القوى البشرية المدربة، والعكس صحيح فنجد أن دولا أخرى تتوفر لديها القوى البشرية المدربة ولكن لديها كمية صغيرة من الأرض.وهناك بعض الدول الأخرى لديها القوى البشرية المدربة والأرض ولكن تنقصها الموارد المالية، وهذا يتبع بالتالي إلى أن القدرة على إنتاج السلع المختلفة سيكون موزعا توزيعا غير متساو.

- تعتبر التجارة الخارجية أيضا أداة تقرب المسافات وتجتاز الحدود بين البلدان وخاصة في ظل وجود تطور في سبل المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية.

- تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي دولة سواء كانت متقدمة أو نامية وهي تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة[1].

- تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة في توفير العملات الأجنبية وماله من آثار على الميزان التجاري[2].

- تعمل التجارة على زيادة الرفاهية الاقتصادية وذلك من خلال زيادة إشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات إما بسبب عدم توفر هذه السلع والخدمات في بعض الدول وانتقالها عن طريق التجارة الخارجية إلى جميع أنحاء العالم، أو بسبب الحصول على هذه السلع بتكاليف أقل نتيجة لاستيرادها من دول لديها ميزة نسبية في إنتاجها بسبب وفرات الحجم الاقتصادية.

يمكن توضيح كيفية قيام التجارة الخارجية بزيادة الرفاه الاقتصادي لدول العالم، من خلال الرسم أدناه.

[1] رشاد العصار وعليان الشريف، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، 2000، ص 13.

[2] السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للنشر، الإسكندرية، 2008، ص 09 .

الشكل رقم (1-1): دور التجارة الخارجية في زيادة الرفاه الاقتصادي

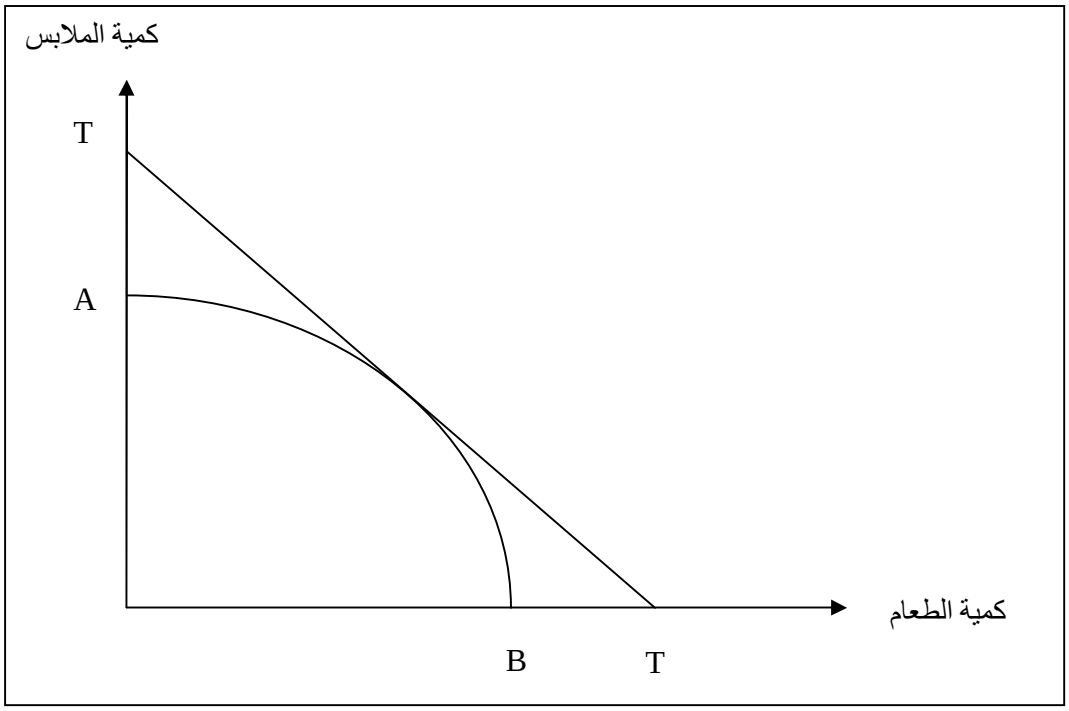

المصدر: موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،2001، ص 18.

يمثل المنحى AB منحى إمكانية الإنتاج لدول مثل الأردن نفترض أن الموارد المتوفرة لدينا تستخدم في إنتاج سلعتين هما الطعام والملابس حيث تستطيع إنتاج كميات مختلفة من هاتين السلعتين، وعلى افتراض عدم وجود هدر للموارد فإننا نستطيع الإنتاج عند أي نقطة على سطح المنحنى AB من هاتين السلعتين.

نفترض الآن فتح باب التجارة الخارجية ومن هنا نستطيع زيادة استهلاكنا إلى النقطتين TT وبمقارنته مع الاستهلاك السابق AB نجد أن فتح باب التجارة الخارجية أدى إلى زيادة الإمكانيات الاستهلاكية المتاحة لدينا وبالتالي زاد الرفاه الاقتصادي نتيجة زيادة الاستهلاك[1].

1-2-2- بعض أدوات قياس أهمية التجارة الخارجية

يستعمل في مجال التجارة الخارجية العديد من الأدوات التي تساعد على قياس أهميتها في الاقتصاد الوطني، باعتبارها المرآة التي تعكس وضعية الاقتصاد الوطني، من حيث مستوى تطوره، ودرجة ارتباطه بالاقتصاد العالمي.

لذلك نحاول هنا إلقاء الضوء بإيجاز على مجموعة من مقاييس التجارة الخارجية للاستفادة منها- قدر الإمكان - في تحليل التجارة الخارجية لأي دولة.

[1] موسى سعيد مطر وآخرون ، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،2001، ص 18- 19 .

• **درجة الانفتاح الاقتصادي:** لقياس الأهمية النسبية للتجارة الخارجية، نأخذ كمؤشر نصف مجموع الصادرات والوردات من السلع كنسبة من الناتج المحلي الخام. ويسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية E[1]. ويسمى أيضا بدرجة انفتاح الاقتصاد الوطني.

$$E = \frac{(X+M)/2}{PIB} * 100$$

حيث: M: الوردات.

X: الصادرات.

PIB: الناتج الداخلي الخام.

ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى عمق اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته وللحصول منه على حاجاته من السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية والتبعية للخارج، ومن ثم إلى مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية والسياسات المالية والاقتصادية والتجارية للشركاء التجاريين والاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية والأحداث السياسية العالمية. إلا أن هذه النسبة لا تدل في حد ذاتها على درجة التطور أو التخلف الاقتصادي لدولة ما، إذ يمكن لدولة متخلفة وأخرى متطورة أن تكون لهما نفس النسبة، عموما نجد هذه النسبة كبيرة جدا في الدول النامية التي قد تلجا إلى الاقتراض لتمويل إراداتها. بيد أن هذا لا يعني أن النمو الاقتصادي في هذه الدول لا يعتمد على التجارة ويظهر ذلك بشكل واضح في مجال الاستثمارات التي تحكمها إلى حد كبير القدرة الاستيرادية[2].

• **نصيب الفرد من التجارة الخارجية:** يسمح لنا هذا المؤشر بمعرفة متوسط ما يحصل عليه الفرد من حجم التجارة الخارجية، ونتحصل علية من خلال قسمة حجم التجارة الخارجية (الصادرات+ الواردات) على عدد السكان أي:

$$\textbf{نصيب الفرد الواحد} = \frac{\textbf{قيمة الصادرات +قيمة الواردات}}{\textbf{عدد السكان}}$$

كما يمكننا التعرف على متوسط نصيب الفرد من الصادرات أو الواردات كما يلي:

- نصيب الفرد من الواردات = قيمة الواردات / عدد السكان.
- نصيب الفرد من الصادرات = قيمة الصادرات / عدد السكان.

[1] Michel Zebato, **Macroéconomie élémentaire**, Armand colin, Paris, 1996, P 84.

[2] مدياني محمد، **دراسة قياسية للواردات في الجزائر خلال الفترة (1970- 2006)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي جامعة الجزائر، 2009، ص 5.

• **متوسط ميل الاستيراد:** وهنا يحاول الدارسون والمتخصصون في مجال التجارة الخارجية التعرف على مدى اعتماد الدولة على وارداتها. والواردات بدورها إنما تدل على مدى اعتماد هذه الدولة على الإنتاج العالمي الذي يزودها بسلع الإنتاج والاستهلاك التي تنقصها، أي أننا نحاول أن نتبين مدى تبعية الإنتاج الوطني للإنتاج العالمي. ولهذا نستخرج نسبة قيمة الواردات إلى مجموع الدخل الوطني، فالواردات إنما تشترى بجزء من الدخل الوطني. وما يهمنا هنا هو أن نتبين تلك النسبة التي تقتطع من الدخل الوطني للشراء من الخارج، ويتم قياس هذا المؤشر على النحو التالي:

$$\text{متوسط ميل الاستيراد} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{قيمة الدخل الوطني}} * 100$$

كلما كان اعتماد الدولة على الوردات كبير، كلما كانت النسبة مرتفعة. فدولة يبلغ متوسط الميل فيها مثلا 60 أو 70 بالمائة هي دولة تعتمد على الاستيراد من الأسواق الدولية، وعندئذ لا يمكن أن يعد ذلك دليلا على فقرها أو غناها. وفي الواقع تدل هذه النسبة على مدى مساهمة الإنتاج العالمي في تكملة الإنتاج الوطني[1].

• **معدلات التبادل:** إن استعمال هذه المؤشرات سيساعدنا على معرفة العلاقة الموجودة بين الصادرات والواردات، معنى ذلك محاولة التعرف على كيفية تحكم صادرات الدولة في وارداتها، وكم وحدة من السلع المستوردة تحصل عليها الدولة مقابل كل وحدة من السلع المصدرة. ويستخدم الاقتصاديون العديد من الأساليب الإحصائية لقياس معدل التبادل نشير إلى البعض منها:

- **معدل التبادل الصافي:** يقيس هذا المعدل العلاقة بين أسعار الصادرات وأسعار الوردات ويتم احتسابه وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{معدل التبادل الصافي} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الوردات}} * 100$$

زيادة هذا المعدل عن (100)، يعني أنه نتيجة لارتفاع أسعار الصادرات عن الوردات، مكّن من الحصول على أكثر من وحدة من الواردات مقابل تصدير وحدة واحدة من الصادرات، ويعتبر هذا الاتجاه في صالح الدولة. أما إذا قل هذا المعدل عن (100)، فإننا نصل إلى نتائج عكسية تماما لما سبق، وأما إذا كان هذا المعدل يساوي (100) ، فان هذا يعني أن التغير الذي حدث في أسعار الصادرات قد قابله تغير مساو له في المقدار وفي نفس الاتجاه في أسعار الوردات.

[1] بلقاسم زايري ، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 33.

ومن الجدير بالذكر أن قياس التغير في أسعار الصادرات والواردات لا يكفي وحده للحكم على مدى النفع الذي يعود على الدولة من تجارتها الخارجية. حيث أنه قد تنخفض أسعار صادرات دولة معينة بالنسبة لأسعار وارداتها، ومن ثم فان موقف هذه الدولة وفقا لهذا المعدل يكون متدهورا، إلا أن حصيلة صادرات هذه الدولة قد تتحسن رغم ذلك، من خلال زيادة كمية الصادرات (حيث تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد الصحيح)، أو قد ترتفع إنتاجية قطاع التصدير فيها.

وعلى العكس من ذلك قد ترتفع أسعار صادرات الدولة (كنتيجة للتضخم المحلي مثلا)، ووفقا لهذا يكون هناك تحسنا في شروط التجارة الصافية، إلا أنه قد يتمخض عن هذا التحسن الظاهر في معدلات التبادل تدهورا في الميزان التجاري، وذلك إذا كانت مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد الصحيح[1].

- **معدل التبادل الإجمالي:** يقصد به النسبة بين الرقم القياسي لحجم الصادرات والرقم القياسي لحجم الواردات (مضروبة في المائة للحصول على نسبة مئوية) أي أن[2]:

$$\text{معدل التبادل الإجمالي} = \frac{\text{الرقم القياسي لحجم الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لحجم الواردات}} * 100$$

وينتج عن استخدام هذا المعدل بيان عدد الوحدات المستوردة التي تحصل عليها الدولة مقابل كل وحدة تقوم بتصديرها. فإذا كان هذا المعدل أكبر من (100) فهذا يدل على أن هناك تدهورا في شروط التجارة. ومعنى ذلك أن الدولة تعطي للخارج كمية أكبر من الصادرات، مقابل كمية ثابتة من الواردات ويحدث العكس إذا كان المعدل أقل من (100).

ويلجأ الاقتصاديون إلى استخدام معدل التبادل الإجمالي إذا كان الهدف هو إعطاء فكرة عن الواردات الفعلية للدولة سواء كان تمويلها قد تم عن طريق حصيلة الصادرات، أو عن طريق الاقتراض من العالم الخارجي، ويوجه إلى هذا المعدل عدة انتقادات منها[3]:

- أنه يهتم بكميات السلع المتبادلة فقط دون أن يأخذ في اعتباره جانب الخدمات.

- يأخذ في اعتباره التغيرات في الكميات دون أن يأخذ في اعتباره التغيرات في الأسعار مما يؤدي إلى نتائج مضللة. حيث أنه يمكن أن تزداد كمية واردات الدولة بالنسبة لكمية صادراتها مما يشير إلى تحسن موقف

[1] عماد محمد الليثي، **التبادل الدولي: دراسة في منهجية وآليات التبادل الاقتصادي الدولي المعاصر**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص 26.

[2] محمد يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2000/1999، ص 104.

[3] عماد محمد الليثي، **التبادل الدولي: دراسة في منهجية وآليات التبادل الاقتصادي الدولي المعاصر**، مرجع سبق ذكره، ص 27.

الدولة وفقا لهذا المعدل، إلا أن أسعار الوردات قد ترتفع بالنسبة لأسعار الصادرات على نحو يجعل هذه الدولة عاجزة عن تغطية وارداتها من خلال هذه الصادرات، ومن ثم يتدهور الموقف الاقتصادي للدولة.

- **معدل تبادل الدخل:** تمت الاستعانة بهذا المؤشر، بسبب المشاكل والصعوبات التي تحيط بعملية قياس التغيرات التي تطرأ على إنتاجية صناعات التصدير. ويحسب معدل تبادل الدخل كما يلي[1]:

$$\text{معدل تبادل الدخل} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات} * \text{الرقم القياسي لكمية الصادرات} * 100}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}}$$

عندما تزيد هذه النسبة عن (100) فمعنى ذلك أن الدولة تستطيع بالنسبة لسنة معينة أن تحصل على حجم أكبر من الواردات عن طريق بيع صادراتها في هذه السنة. والعكس صحيح تماما إذا قلت هذه النسبة عن (100). وهذا المعدل يعكس قدرة الدولة على الاستيراد، ولذا فانه يسمى أحيانا بالطاقة الاستيرادية.

1-3- أثر التجارة الخارجية على الاقتصاد

تؤثر التجارة الخارجية في مختلف فروع الاقتصاد الوطني باعتبارها من أهم القطاعات الحيوية فيه، ويظهر هذا بوضوح من خلال آثارها على المتغيرات أو المؤشرات الكبرى للاقتصاد،الذي تتمثل فيما يلي:

• **التجارة الخارجية كعنصر أساسي في التنمية الاقتصادية:** ترتبط التجارة الخارجية ارتباطا وثيقا بمخطط التنمية في الدول النامية باعتبار الصادرات عامل إضافة، كما أن الوردات تساهم بدورها في توفير متطلبات النمو الاقتصادي، والواقع أن المقدرة على الاستيراد تعتمد على مقدرة الدولة في التصدير ومعدل نمو وتنوع الصادرات، ومن ثم فان الدول النامية تستطيع أن تستورد الآلات والمعدات اللازمة لبناء أساس صناعي متين من حصيلة الصادرات النفطية وتطوير الصناعات التصديرية.

تلعب الصادرات دورا كبيرا في النمو الاقتصادي. فمن ناحية تساهم زيادة الصادرات في نمو الدخل الوطني من خلال استغلال الموارد المعطلة وعلاقات المدخلات والمخرجات والتقدم التكنولوجي، ومن ناحية أخرى يؤدي نمو الصادرات بمعدلات متزايدة إلى إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات في مرحلة التنمية الاقتصادية. كما تساهم الواردات كذلك في نمو الدخل الوطني بشكل غير مباشر عن طريق تمكين الاقتصاد من مواجهة أعباء التنمية وتوفير الآلات والخبرات اللازمة وكذلك السلع الاستهلاكية الضرورية حتى يمكن زيادة الإنتاج وتنويعه[2].

[1] بلقاسم زايري ، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مرجع سبق ذكره ص 36.

[2] محمد ناشد، **التجارة الخارجية والداخلية: ماهية وتخطيط**، دمشق ، 1997، ص 11.

لقد أورد روبنسون في هذا الإطار ملاحظة جيدة مفادها أن التجارة تعتبر أداة أو وسيلة للنمو. ومع أن هذه الملاحظة قد أبديت في سياق التطورات خلال القرن التاسع عشر، فان عددا من الاقتصاديين قد ذهبوا إلى أنها تنطبق أيضا على القرن العشرين فعلى سبيل المثال يذكر هابرلر:" إن استنتاجي العام هو أن التجارة الدولية كان لها إسهام بالغ في تنمية الدول قليلة النمو في القرنين التاسع عشر والعشرين، ويمكن أن نتوقع منها إسهاما كبيرا في المستقبل إذا أتيح لها أن تعمل بصورة حرة "[1].

ويبين هابرلر منافع التجارة الدولية ليؤكد دورها في تنمية الدول القليلة النمو حيث يرى أن التجارة الخارجية[2]:

- توفر الوسائل المادية (سلع رأس المال، الآلات والأجهزة، المواد الخام، المواد شبه نهائية) اللازمة للتنمية الاقتصادية.

- تعمل على نشر المعرفة التكنولوجية، نقل الأفكار، الخبرة والمهارات، القدرات الإدارية وفن التنظيم وإنشاء المشروعات.

• **التجارة الخارجية والدخل الوطني:** تؤثر التجارة الخارجية بصورة مباشرة في تركيب الدخل الوطني وفي مستواه، فالظاهر أن صادرات البلد تعود عليه بدخل إضافي، فهي تعني زيادة الطلب على إنتاجه، وبالتالي تجلب له دخلا إضافيا من الخارج، فمن هذه الناحية يعتبر التصدير كالاستهلاك، حيث كلاهما يجر طلبا على السلع، أما الوردات فهي لا تعود على البلد بدخل مباشر، بل تنقص الدخل المعد للتصرف فيه والموجود بصورة مباشرة من خلال استيراد السلع والتي تدخل في البنية التحتية للاقتصاد، ومن هنا يعتبر الاستيراد كالادخار فهو إبعاد لجزء من الدخول عن التداول. وهكذا يمكن تصور معادلة الدخل الوطني كما يلي:

الدخل الوطني = الإنفاق المحلي(الاستهلاك المحلي+ الاستثمار المحلي) + الإنفاق الحكومي+ الصادرات- الوردات.

وتتمثل الزيادة في الدخل عن طريق الآلية التي تسمى ب **"مضاعف التجارة الخارجية "**، حيث توضح كل زيادة صافية في الدخل الوطني وكل نقص صافي فيه، وبالتالي فالمضاعف هو عبارة عن عدد المرات التي يجب أن نضاعف فيها مقدار الحقنة الأصلية لمعرفة الزيادة الكلية في الدخل. وكل زيادة أصلية في الدخل تؤدي في العادة إلى زيادة في الاستهلاك وزيادة أخرى في الادخار، وزيادة ثالثة في الاستيراد[3].

---

[1] بلقاسم زايري ، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[2] بلقاسم زايري ، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مرجع سبق ذكره ، ص 31.

[3] عادل أحمد حشيش و أسامة محمد الغولي، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص 108.

• **التجارة الخارجية وتوزيع الدخل:** لا تقتصر التجارة الخارجية على تبادل السلع والخدمات بين الدول المختلفة فحسب بل أنها أيضا أسلوب لتوزيع وإعادة توزيع الدخل الوطني. فالتجارة الخارجية لا تعمل بالضرورة من أجل المساواة بين جميع الدول، ويرجع ذلك إلى التباين في المستويات التنمية الاقتصادية بين الدول الصناعية المتقدمة والدول المتخلفة، وعليه فان الميزات النسبية للتجارة الخارجية تعود بصفة أساسية إلى الدول التي تتمتع بإنتاجية عالية.

ولا تستطيع الدول النامية أن توقف عمليات التصدير والاستيراد نتيجة لعدم حصولها على المزايا التي تختص بها الدول الأخرى، لأنها تعاني نقصا في بعض السلع الرأسمالية تحول بينها وبين استغلال مواردها وتنمية اقتصادياتها، وليس من سبيل للحصول على هذه السلع اللازمة للتنمية إلا عن طريق الاستيراد[1]. كما أن التجارة الخارجية تعمل على إعادة توزيع الدخل من خلال عمليات التصدير والاستيراد والإنتاج فتعمل على تغيير هيكلة وتركيبة هذه الدخول ونسبتها بين المنتج والمستهلك، وتعمل على تعديل هذه التركيبة من خلال التفصيل بين فائض المستهلك وفائض المنتج أو بين المنتجين أنفسهم والمستوردين.

2- النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

نستعرض فيما يلي أهم المناهج والمدارس الفكرية في نظرية التجارة الخارجية، متخذين من تقسيم وعرض الفكر الكلاسيكي نقطة انطلاق، ثم عرض كلا من الفكر النيوكلاسيكي والمناهج الفكرية الحديثة في التجارة الخارجية.

2-1- النظرية الكلاسيكية

نشأت النظرية الكلاسيكية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر كرد فعل لمذهب التجاريين وآراءهم المنادية بضرورة تدخل الدولة بفرض قيود على التجارة الخارجية. وفي هذا المناخ جاءت النظرية الكلاسيكية حاملة لواء الحرية الاقتصادية، وأقرت مبدأ حرية التجارة الخارجية من خلال بيان مساوئ تدخل الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية وترتيب عناصرها الرئيسية. مبينة أن قوة الدولة لا تقاس بمقدار ما تكتنزه من ذهب وفضة، وإنما بما لديها من ثروة حقيقية تتمثل في قدراتها الإنتاجية، مركزة على رفاهية الأفراد من المواطنين أكثر مما ركزت على فكرة السيادة للدولة.

[1] محمد ناشد، **التجارة الخارجية والداخلية: ماهية وتخطيط**، مرجع سبق ذكره، ص 13.

ومن أهم الفرضيات التي تقوم عليها النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية نذكر ما يلي:[1]

- عناصر الإنتاج تتمتع بحرية الانتقال داخل البلد الواحد.
- لا تتمتع عناصر الإنتاج من عمل ورأس مال بحرية الانتقال من بلد إلى آخر.
- قيمة مبادلة أي سلعة تتحدد بكمية العمل المتضمنة فيها، فقد اعتمد الكلاسيك نظرية القيمة في العمل فكما يقول أدم سميث:" العمل هو المقياس الحقيقي للقيمة التبادلية لجميع السلع "[2]
- افتراض سيادة قاعدة الذهب على المستوى الدولي.
- افتراض التشغيل الكامل للموارد داخل الاقتصاد، وبالتالي ينحصر أثر التجارة والتبادل الدولي في إعادة تخصيص الموارد.
- الربط بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، حيث أن التغيرات في العرض النقدي تنعكس طرديا على المستوى العام للأسعار.
- افتراض سيادة المنافسة التامة والكاملة في أسواق السلع وكذا في أسواق عناصر الإنتاج.
- هناك بلدين فقط يتم بينهما التبادل.

وفيما يلي نستعرض أهم النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية:

2-1-1- نظرية النفقات المطلقة (آدم سميث)

• **عرض النظرية:** لقد انتقد آدم سميث دعوة التجاريين إلى تدخل الدولة في التجارة الخارجية لتعظيم الصادرات وتقليل الواردات بهدف زيادة حيازة المعدن النفيس، وانتقد كل ما من شأنه إعاقة تقسيم العمل سواء داخل الدولة الواحدة أو ما بين مختلف الدول، وأساس دفاعه عن حرية التجارة بين الدول هو أنه "إذا كان في مقدور بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما لو أنتجها نحن فلنشتريها منه ببعض إنتاج صناعتنا"[3].

وتقوم التجارة الدولية أساسا- حسب سميث – لتصريف الفائض المحلي وللتغلب على ضيق السوق المحلية وبذلك يدخل الإنتاج في مرحلة الإنتاج الكبير وتستفيد الدول من التخصص وتقسيم العمل اللذان يعتبرهما معا شرطا جوهريا لزيادة الناتج الكلي من السلع المختلفة[4].

لقد افترض آدم سميث أن كل دولة وتبعا لميزتها المطلقة يمكن أن تتخصص في إنتاج سلعة واحدة أو مجموعة من السلع تكون تكلفة إنتاجها أقل من تكلفة إنتاج هذه السلعة في الدول الأخرى، ثم يتم استبدال

---

[1] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص 27-28.

[2] جودت عبد الخالق، **الاقتصاد الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص 13.

[3] نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، مكتبة المجتمع العربي، الطبعة الأولى، 2008، ص 17.

[4] Frédéric Teulon, **La nouvelle économie mondiale**, 3*éme* édition, Presses universitaires de France, P 53.

الفائض من إنتاج هذه السلعة بالفائض من إنتاج الدول الأخرى من السلع الأخرى، والتي تكون تكلفة إنتاجها أقل تبعا لتمتع هذه الدول بميزة مطلقة في إنتاجها، وبذلك فان آدم سميث يرى بأنه يكفي وجود فرق بين نفقة الإنتاج في بلدين حتى تقوم التجارة بينهما[1].

ومن أجل تبيان الآثار الايجابية للتبادل الحر مابين الدول، قام آدم سميث بإعطاء عدة حجج من بينها أن التجارة تحفز النمو، بالرفع من الناتج الوطني وبخفض التكاليف وأسعار السلع المستهلكة، ويمكنها كذلك أن ترفع من مستوى النشاط أعلى من إشباع الاحتياجات الاستهلاكية لرأس المال، والذي بدوره يعجل بالنمو الاقتصادي[2]، بالإضافة إلى ذلك فقد شبه آدم سميث البلدان بالعائلات وذلك من أجل تدعيم التبادل الحر، حيث أنه بنفس الطريقة التي تتبعها العائلة في إنتاج جزء من السلع الضرورية لها، وبشراء السلع الأخرى عن طريق السلع التي يستطيع أن يبيعها، فعلى كل رب عائلة عدم إنتاج السلع التي تكلفه أقل إذا قام بشرائها بدلا من إنتاجها، وبالتالي البلد الخارجي الذي يمكنه تزويدنا بسلع ذات أحسن سعر من تلك التي تستطيع إنتاجها، من الأحسن شراء هذه السلعة عن طريق جزء من السلع التي لنا ميزة مطلقة فيها[3].

• **تقييم النظرية:** يتفق الكثير على أن آدم سميث كان أول من قدم محاولة جادة لتفسير التجارة الدولية والتخصص الدولي تفسيرا علميا عمليا. إلا أن هذا لم يمنع من توجيه عدة انتقادات لهذة النظرية والمتمثلة فيما يلي[4]:

- حسب هذه النظرية، فان الدولة التي لا تتفوق في إنتاج أي سلعة، فهي لا تستطيع تصدير أي سلعة للعالم الخارجي، ومن ثم فهي لا تستطيع أن تستورد من الخارج لعدم مقدرتها على الدفع، إن استمرار هذا الوضع يؤدي في النهاية إلى تقليص حجم التجارة الخارجية، وهذا ما لم يحدث في الواقع العملي.

- تعتقد أن التفوق المطلق هو أساس التخصص الدولي فقط، في حين أن واقع المعاملات يثبت أن التفوق النسبي هو أساس قيام التخصص الدولي.

- ترى هذه النظرية أن التجارة الخارجية ما هي إلا امتداد لنظرية التجارة الداخلية، في حين أن نوعي التجارة مختلفان كل الاختلاف من حيث خصائصهما ونظرياتهما.

---

[1] نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2] René Sandretto, **Le commerce international,** Armond collin éditeur, Paris, 1995, P 57.

[3] Peter H. Ludert et Thomas A. Pugel, **Economie internationale**, $10^{éme}$ édition, ED Economica, Paris, 1997 P 37-38.

[4] رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 39.

- تفسر عموما نظرية النفقات المطلقة التجارة الدولية للسلع أو المواد الأولية وبصفة خاصة تجارة الدول النامية، والمتمثلة عموما في السلع ذات السهولة في الإنتاج والمستقلة عن النظام الاقتصادي أي المرتبطة في إنتاجها على العوامل الطبيعية[1].

ولقد ظلت تلك الانتقادات توجه إلى نظرية آدم سميث في التجارة الخارجية إلى أن جاء المفكر الاقتصادي "دافيد ريكاردو" التي أجابت نظريته القائمة على أساس فكرة التفوق النسبي على بعض أوجه القصور التي لم تجد لها إجابة نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث.

2-1-2- نظرية النفقات النسبية (دافيد ريكاردو)

• **عرض النظرية:** نشر دافيد ريكاردو كتابه **"مبادئ في الاقتصاد السياسي"** عام 1871 وقدم فيه قانون النفقات النسبية والذي يعد من أهم القوانين الاقتصادية، وطبقا لهذه النظرية وفي ظل التجارة الحرة فان كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أقل من الدول الأخرى، وتقوم بتصديرها لكي تستورد السلع التي تتمتع دول أخرى في الخارج بإنتاجها بنفقات نسبية أقل. ويتم التبادل الدولي بين الدولتين إذا اختلفت التكاليف النسبية بينهما وليس التكاليف المطلقة التي تمثل حالة خاصة من التكاليف النسبية الأكثر عمومية وشمولية. فالشرط الضروري والكافي لقيام تبادل تجاري بين دولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها هو أن تختلف النفقات النسبية لإنتاج هذه السلع من دولة إلى أخرى.

تؤدي هذه النظرية إلى ثلاث نتائج أساسية[2]، متمثلة في أن البلد يتخصص كليا في المنتوج الذي لديه فيه ميزة نسبية، وهذا الأخير ناتج عن الأسعار قبل التبادل، والتي بدورها محددة بالإنتاجية النسبية للعمل في مختلف الصناعات.

• **تقييم النظرية:** لقد ساهمت نظرية التكاليف النسبية في دفع النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية إلى الأمام، بعد أن عجزت نظرية التكاليف المطلقة في إيجاد تفسير لواقع بعض حالات التبادل الدولي كحالة تمتع دولة معينة بإنتاج سلعة بتفوق مطلق ومع ذلك لا تتخصص في إنتاجها وتصديرها، وكذلك حالة قيام التجارة بين بلدين، بالرغم من أن أحدهما لا يتمتع بتفوق مطلق في إنتاج أي من السلعتين، في حين يتمتع الثاني بتفوق مطلق في إنتاج السلعتين.

---

[1] صواليلي صدر الدين، **النمو و التجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 64.

[2] Patrick.A.Messerlin, **Commerce international**, Presses Universitaires de France, Paris, 1998, P 42- P47.

رغم دفاع نظرية الميزة النسبية عن التخصص الدولي وحرية التجارة إلا أنها لم تسلم من النقد فالنظرية مبسطة أكثر مما يجب حيث تبدو غريبة عن الواقع، [1]فهي تغفل إمكانية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول مع أنها تنتقل وبخاصة رأس المال، وهي إذ تفترض ثبات النفقة تغفل المدى الذي تنخفض إلية بفضل الإنتاج الكبير، وتغفل النظرية نفقة النقل وتفترض كذلك استغلال جميع الموارد وأنها في حالة التشغيل الكامل في حين أن هذا الافتراض يعد من نتائج قيام التبادل الدولي. يضاف إلى ذلك أن النظرية قامت أساسا على نظرية العمل في القيمة والتي تبين قصورها عن مطابقة الواقع.

ويجب الإشارة إلى أن القصور الرئيسي لهذه النظرية إنما يكمن في الطابع السكوني الذي تتميز به، فما يكون ميزة نسبية اليوم قد لا يكون كذلك في المستقبل[2]. وأن هذه النظرية لم تعالج كيفية تحديد معدل التبادل الدولي ويرجع الفضل في ذلك إلى جون ستيورات ميل الذي كان له السبق في سد هذا النقص.

2-1-3- نظرية القيم الدولية (جون ستيورات ميل)

• **عرض النظرية:** كان لـــ جون ستيورات ميل[3] دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية حيث أجاب على سؤال هام بخصوص كيفية تحديد المعدلات التي يتم بها وعلى أساسها التبادل، وذلك من خلال نظريته" **الطلب المتبادل** " حيث نرى أن جون ستيورات ميل أعطى لتكاليف النقل أهمية باعتبار أن عملية التبادل تستوجب مصاريف أخرى إضافية منها الرسوم والحقوق الجمركية.

ولقد أوضح جون ستيورات ميل أن نسبة التبادل التجاري الفعلية وشروط التبادل تتحدد بالطلب المتبادل أي طلب كل دولة على سلع وخدمات الدولة الأخرى[4]. وفي الحقيقية يتحدد معدل التبادل التجاري عند القيمة التي تكفل تحقيق التوازن مابين الكمية التي يعرضها من السلع والكمية التي يطالبها البلد الآخر من تلك السلع، ومنه يمكننا أن نستنتج أنه بعد قيام التجارة سوف يستقر هذا المعدل عند القيمة التي تحقق التعادل بين قيمة واردات وصادرات كل من البلدين.

يعتبر الاقتصادي الانجليزي ألفريد مارشال أول من تناول تحليل جون ستيورات ميل "للطلب المتبادل" بطريقة بيانية، وأتى بما يعرف بمنحنيات الطلب المتبادل أو منحنيات مارشال لشرح نظرية القيم الدولية، ثم جاء بعده فرانسيس أدجورث وأكمل العمل الذي بدأه مارشال. ويشير ألفريد مارشال أن تحليل منحنيات

---

[1] رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، سوريا، 2000، ص 38.

[2] زينب حسن عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص 12.

[3] جون ستيورات ميل(1806-1873): اقتصادي انجليزي من مؤلفاته Principes d'économie politiques (1848).

[4] عبد الرحمان يسري ، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية للطبع والنشر، الإسكندرية، 2001، ص 68.

الطلب المتبادل تساعد على تحديد معدل التبادل الدولي، والفائدة التي تعود على كل دولة من التجارة الدولية.

ومن خلال الشكل رقم (1-2) نجد أن نسبة التبادل الداخلي في البلد الأول يمثلها ميل الخط (AE) ونسبة التبادل الداخلي في الدولة الثانية يمثلها ميل الخط (AF)، ومن خلال نسبة التبادل الداخلي في البلد الأول يستطيع منتج السلعة الأولى (القماش مثلا) الحصول على السلعة الثانية (القمح مثلا) مقدارها "BE"، مقابل كمية من السلعة الأولى مقدارها "AB". في حين يستطيع منتج السلعة الأولى الحصول من خلال السوق العالمية على كمية أكبر من القمح مقدارها "BD" مقابل نفس الكمية من السلعة الأولى (القماش). أي أن منتج السلعة الأولى يحقق كسبا من التبادل الدولي مقداره "ED" وحدة من السلعة الثانية (القمح).

الشكل رقم (1-2): توضيح منحنيات الطلب المتبادل

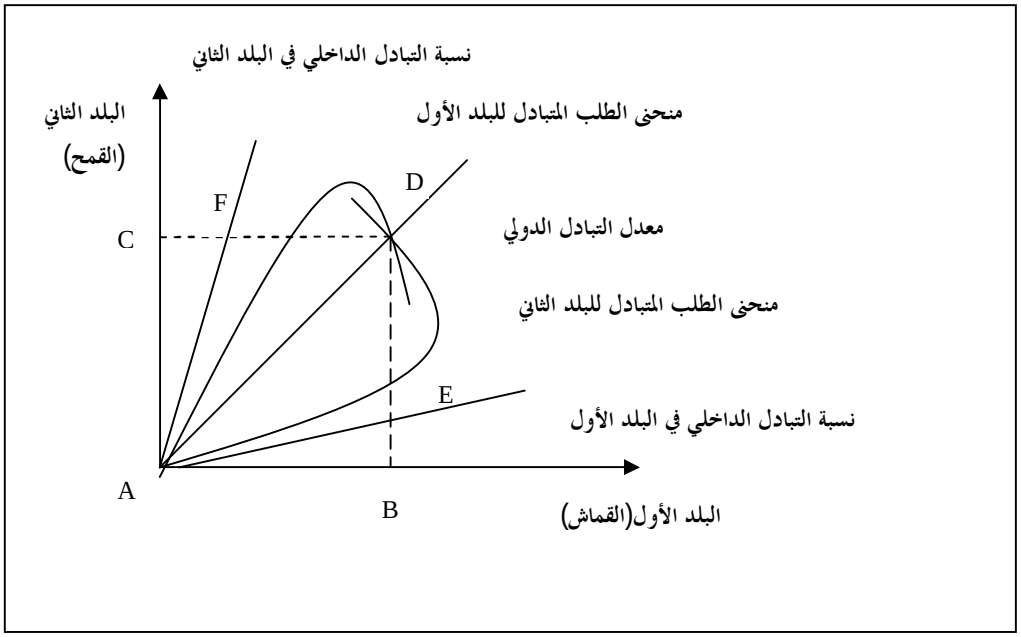

المصدر: عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية 1989، ص 87.

وطبقا لنسبة معدل التبادل الداخلي في الدولة الثانية، يستطيع منتج السلعة الثانية (القمح)، الحصول على كمية من السلعة الأولى (القماش) مقدارها "CF" مقابل كمية من السلعة الثانية مقدارها "AC"، في حين يستطيع الحصول في السوق العالمية على كمية من السلعة الأولى مقدارها "CD" مقابل نفس الكمية من

السلعة الثانية، أي أن منتج السلعة الثانية يحقق كسبا من التبادل الدولي مقداره "FD" وحدة من السلعة الأولى[1].

ويمكن القول أنه لكي تقوم التجارة بين البلدين يجب أن يحصل كل منهما على معدل تبادل أفضل من معدل التبادل الداخلي فيهما، وهذا عندما يقع معدل التبادل الدولي "AD" مابين معدلي التبادل الداخليين للأول "AE" والثاني "AF". وكلما ابتعد معدل التبادل الدولي "AD" عن معدل التبادل الداخلي للبلد الأول "AE" كان مقدار الكسب لصالحه على حساب الثاني، والعكس في حالة اقترابه من معدل التبادل للبلد الأول.

وحيث أن توزيع الكسب من التجارة الخارجية قد لا يتم بالتساوي بين الطرفين المتبادلين فمن العوامل التي تعمل على تحديد هذا التوزيع نجد المرونات النسبية لمنحنيات الطلب المتبادل للبلدين، ولمعدلات التبادل الداخلية في كل من البلدين.

• **تقييم النظرية:** تمكن جون ستيورات ميل من خلال نظريته سد الفراغ الذي شكلته نظرية التفوق النسبي أين بين القوى التي تحكم معدل التبادل الدولي (قيمة السلع دوليا). وبتحديده للعوامل التي تكون ضمن تعيين معدل التبادل بين الحدين الأدنى والأعلى فقد بين في نفس الوقت العوامل التي تحكم توزيع نفع التجارة بين بلدين داخلين في عمليات التبادل الخارجي.

رغم معالجة هذه النظرية لكيفية تحديد معدلات التبادل إلا أنها ابتعدت عن الواقع حين افترضت تكافؤ أطراف المبادلة، فإذا ما كان التبادل الدولي يتم بين دول غير متكافئة فمن المحتمل ألا يكون للطلب المتبادل أي دور يذكر في تحديد نسبة التبادل الدولي، حيث في وسع الدول الكبرى أن تملي شروطها، كما أن شروط التكافؤ بين قيم صادرات وواردات كل من الدولتين لتحقيق استقرار معدل التبادل الدولي يعد قيدا على تلك النظرية، فما الحل عندما يكون التبادل في اتجاه واحد فقط، بالإضافة إلى أن التفرقة بين العوامل التي تحدد أثمانها والمتمثلة في جانب الطلب تفرقة غير صحيحة، فمن نظام التوازن الشامل نعرف أن كلا من العرض والطلب يحددان معا وفي نفس الوقت الكميات المباعة والأثمان السائدة. والصحيح هو أن العوامل مجتمعة تحدد السلع الداخلية في التجارة الدولية ومعدلات التبادل فيها[2].

[1] عبد الرحمان يسري، **الاقتصاديات الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 90.

[2] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 16.

2-2- النظرية النيوكلاسيكية

أوضحت النظريات الكلاسيكية في التجارة الدولية أن التبادل الدولي يقوم عندما تختلف التكاليف النسبية للإنتاج في الدول المختلفة، سواء تمثلت في نفقات العمل وحده أو عناصر الإنتاج مجتمعة، لكن هذه النظريات لم توضح أسباب اختلاف التكاليف النسبية بين هذه الدول، أي أن النظرية الكلاسيكية تفسر فقط السبب في قيام التجارة الخارجية بين الدول.

يرجع ظهور فكرة النظرية النيوكلاسيكية في تفسير هذا الاختلاف – اختلاف النفقات النسبية – إلى توجيه الانتقاد إلى مبدأ قياس القيمة على أساس العمل، وبصفة عامة فان هذه النظرية تعتمد في تفسير ظاهرة التخصص وقيام التجارة الدولية على عاملين أساسين هما:

- درجة وفرة عناصر الإنتاج داخل كل دولة.
- تناقص النفقة وتزايد الغلة بالتوسع في الإنتاج.

2-2-1- نظرية وفرة عوامل الإنتاج (هيكشر- أولين)

تقوم نظرية المزايا النسبية لدافيد ريكاردو على مبدأ اختلاف النفقات النسبية، أو معدلات التبادل الداخلية بين السلع من بلد لآخر، لكنها لم تشرح لماذا تختلف هذه النفقات النسبية، ولم تبين أسباب اختلاف معدلات التبادل بين السلع داخل البلد الواحد، بحيث اكتفت بحصر هذه الأسباب في اختلاف كمية العمل اللازمة لإنتاج السلعة أو اختلاف إنتاجية العمل في البلدين، فهي وان حددت لنا متى تقوم التجارة الخارجية، فإنها لم تفسر لماذا تقوم التجارة، وهنا تكمن أهمية مساهمة "هيكشر- أولين" في نظرية التجارة الخارجية.

ايلي هكشر "Eli Heckscher" اقتصادي سويدي، نشر في عام 1919 مقالا تحت عنوان " **أثر التجارة الدولية على توزيع الدخل**" وقد تضمنت هذه المقالة أفكاره حول موضوع التجارة الدولية وقدم الإطار العام للنظرية الحديثة في التجارة الدولية.

وفي عام 1933 نشر اقتصادي سويدي آخر، برتل أولين "Bertil Ohlin" مؤلفه "**التجارة الإقليمية والدولية**"، قدم من خلاله تفسير التقسيم الدولي وأسباب اختلاف التكاليف النسبية معتمدا على مقال مواطنه ايلي هيكشر ومكملا له، ومنذ ذلك الحين ظهرت نظرية هيكشر- أولين.

• **فرضيات نظرية هيكشر وأولين:** تقوم هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات أهمها[1]:

- وجود دولتين AوB تنتجان سلعتين xوy باستعمال عاملي الإنتاج، العمل (L) ورأس المال (K).

[1] رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، مرجع سبق ذكره، ص 197.

- دوال الإنتاج خطية ومتجانسة من الدرجة الأولى: $P=f(K. L)$ أي أن الإنتاج يتضاعف بنفس النسبة التي يتضاعف بها أحد العنصرين، بمعنى أن الإنتاج يتم في ظل ظروف ثبات غلة الحجم.
- أن السلعة x سلعة كثيفة العمل، والسلعة y كثيفة رأس المال. بمعنى أن السلعة x تحتاج إلى قدر أكبر من عنصر العمل مقارنة باحتياجها إلى عنصر رأس المال، والعكس بالنسبة للسلعة y .
- عدم إمكانية انتقال عوامل الإنتاج بين الدول، أما داخل نفس الدولة فتتحرك بكل مرونة مما يؤدي إلى تساوي العوائد الحدية في كل المناطق والصناعات.
- الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج.
- تسود المنافسة الحرة والكاملة كل من أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج.
- تماثل أذواق المستهلكين في الدولتين، بمعنى تطابق خريطة السواء للبلدين.

عرض النظرية: توصلت نظرية (H-O) إلى نتيجة هامة مفادها أن اختلاف التكاليف (الأسعار) النسبية بين الدول يرجع إلى اختلاف وفرة الموارد الاقتصادية بين الدول. فقد لاحظ هكشر بداية أن الدول تختلف فيما بينها من حيث الوفرة (العرض) في عوامل الإنتاج، وهذه الاختلافات المطلقة في عرض العوامل الإنتاجية ينتج عنها اختلافات في الوفرة النسبية (العرض النسبي) لهذه العوامل، أي بمعنى آخر أن التبادل يقوم على أساس المزايا النسبية التي يحققها كل بلد، الناتجة عن وفرة أو قلة عامل من عوامل الإنتاج، مثلا إذا كان بلد متوفر على رأس المال (K) فان سعره يكون منخفضا، بينما يكون سعر العامل النادر (L) مرتفع.

وقد لاحظ أولين بأن الدول التي لديها وفرة نسبية في عنصر إنتاجي معين ستتمتع بسعر توازني منخفض نسبيا، وبالتالي فان السلع التي تستخدم كميات كبيرة نسبيا من هذا العنصر في إنتاجها سيكون أيضا لها أسعار منخفضة نسبيا[1]،هذا يعني أنه سيكون للدولة ميزة نسبية في السلع التي تستخدم بكثافة في إنتاجها العنصر الوفير نسبيا فيها.

مما سبق نخلص إلى أن الميزة الرئيسية لهذه النظرية تكمن في قدرتها على تفسير أسباب اختلاف الميزة النسبية بين الدول، وبالتالي قدرتها على التنبؤ بأنماط التجارة الدولية الحرة، بالإضافة إلى ذلك فان هذه النظرية تشير إلى أن مفهوم الميزة النسبية هو مفهوم ديناميكي يتغير مع الزمن، فالعرض المتاح من عناصر الإنتاج في دولة ما يتغير مع الزمن بسبب تغير العوامل المحددة. ووفقا لهذه النظرية فان الاختلاف الوحيد بين الدول هو في نسب عوامل الإنتاج المتوفرة لها وأن الدول متشابهة في كل الجوانب الأخرى. في حالة دولتين على سبيل المثال Aو B ، سلعتين xو y ، مدخلين Lو K للإنتاج، تفترض النظرية أن:

[1] رشاد العصار وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص 30-31.

$$\left(\frac{K}{L}\right)_B^K > \left(\frac{K}{L}\right)_A^L$$

أي أن نسبة العوامل الرأسمالية المستخدمة مع كل عامل أعلى في الدولة B، مما يعني أن الدولة B تتميز بوفرة عوامل رأس المال والدولة A تتميز بوفرة العمال (الأيدي العاملة).

أي أن إنتاج y يحتاج إلى عامل رأس المال بكثافة أكبر مقارنة مع x ويفترض أيضا هنا أن وجه المقارنة بين xوy يظل ثابتا حتى لو تغيرت نسب الإنتاج، أي أن y تستخدم رأس المال بكثافة بصرف النظر عن مستوى الإنتاج.

وبالتالي فان نظرية "هكشر –أولين" تنص على أن كل دولة ستركز على إنتاج السلع التي تستخدم العوامل ذات الوفرة النسبية لها بكثافة وتقوم بتصديرها وتستورد السلع الأخرى، أي في المثال السابق ستقوم الدولة A بتصدير x واستيراد y ويحدث العكس بالنسبة لدولة B.

2-2-2- اختبار ليونتياف[1] لنظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج

منذ صياغة نظرية هيكشر وأولين ظهرت عدة محاولات لاختبار صحتها، ومن أبرز تلك المحاولات الاختبار الذي قام به واسيلي ليونتياف "Wassily Leontief" عام 1951 من خلال دراسته للأساس الهيكلي للتجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبقية العالم، حيث استخدم فيه أسلوبا جديدا في التحليل الاقتصادي عرف باسم **"جدول المدخلات والمخرجات"**[2].

حيث أنه اعتبر أن الولايات المتحدة الأمريكية تتوفر أو تنعم برأس المال مقارنة بدول العالم الأخرى، فلقد توقع ليونتياف أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإنتاج وتصدير السلع كثيفة رأس المال واستيراد السلع كثيفة العمل، ولكنه تحصل في الاختبار على عكس ذلك، حيث لاحظ أن الصادرات الأمريكية تتكون أساسا من سلع كثيفة العمل وأن وارداتها تتكون أساسا من سلع كثيفة رأس المال، وهذا ما يناقض نظرية النفقات النسبية لعوامل الإنتاج، وهذا ما دفع ليونتياف إلى تفسير هذا التناقض عن طريق عكس الفرضية الابتدائية المتمثلة في أن الولايات المتحدة تحتوي نسبيا على رأس المال، حيث حسب هذا الأخير فان هذا الاختبار يبين أن الولايات المتحدة تحتوي نسبيا على عامل العمل أكثر من عامل رأس المال وبالتالي فان النظرية محققة[3].

---

[1] واسلي ليونتياف " Leontief Wassily" (1906-1980): اقتصادي أمريكي من أصل روسي، أعماله متعلقة بالتبادل الاقتصادي ما بين القطاعات، حائز على جائزة نوبل سنة 1973.

[2] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2005، ص 170 .

[3] Bernard Guillochon, **Economie international**, 2 *éme* édition, Dunod, Paris, 1998, P 61-62.

لقد أثارت هذه النتائج كثير من المناقشات الأكاديمية لحل هذا اللغز، وفي نفس الوقت أثارت العديد من الأفكار الجديدة التي ساهمت في تطويرها وجعلها أكثر ملائمة للواقع الاقتصادي لعالم اليوم.

2-2-3- تقييم النظرية النيوكلاسكية

لقد استطاعت نظرية هيكشر- أولين أن تخطو بالفكر الاقتصادي في مجال التجارة الخارجية خطوة أبعد والى الأمام من الخطوات التي بدأها الكلاسيك الرواد وخاصة ريكاردو. حيث انتهت إلى أن الميزات النسبية مرجعها الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج وعلى أساس تلك الوفرة يتم التخصص وتقسيم العمل الدولي[1]. إلا أنه وعلى الرغم من الإسهام الذي قدمته هذه النظرية للعلم إلا أنها تعرضت للعديد من الانتقادات تتمثل أهمها فيما يلي[2]:

- أن النظرية تعتمد على الاختلاف الكمي لعناصر الإنتاج أي على درجة الوفرة أو الندرة لهذه العناصر مغفلة بذلك الفروق النوعية لعناصر الإنتاج.

- اشتركت نظرية هكشر وأولين مع نظرية ريكاردو في إهمالها انتقال عناصر الإنتاج دوليا، فمن غير الممكن تجاهل أثر حركتي عنصر العمل ورأس المال دوليا على النشاط الاقتصادي عامة والتبادل الخارجي خاصة.

- تنص النظرية على ضرورة تماثل دالة الإنتاج الواحد بين الدول، إلا أن هذا الافتراض لا يتفق مع الواقع رغم إقرارها بإمكانية تغيير أسلوب إنتاج السلعة الواحدة لكن في حدود ضيقة.

- تتميز نظرية هكشر وأولين بالطابع السكوني غير أن الأصل في الواقع هو التطور الذي يتم بشكل ديناميكي، فقد نصف في مرحلة معينة وضع بأنه يحقق ميزة نسبية، لكن استمرار هذا الوضع أمر غير متصور واقعيا، فتغير الميزة النسبية أمر لم تستطع نظرية نسب عناصر الإنتاج إيجاد إجابة له.

- تفترض النظرية أن إنتاج وتبادل السلع والخدمات يتم في ظل شروط المنافسة التامة، وبالتالي عدم الأخذ بعين الاعتبار إنتاج وتبادل السلع والخدمات، في ظل الأسواق الاحتكارية وأسواق المنافسة الاحتكارية.

---

[1] رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[2] محمد عبد العزيز عجيمية ومدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، مصر، ص 294.

2-3- الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الخارجية:

على الرغم من المحاولات التي قامت بها النظريات التي تعرضنا إليها في تفسير التجارة الخارجية، إلا أن الواقع يخالف ما توصلت إليه هذه النظريات، حيث أن جانبا كبيرا من التجارة الخارجية يتم بين الدول الصناعية والتي تتميز بتشابه ظروفها، بالإضافة إلى أن نسبة كبيرة منها تتمثل في تصدير واستيراد منتجات متشابهة، وفي هذا الإطار فإنه قد ظهرت عدة محاولات من أجل تقديم تفسير أكثر ملائمة للتجارة الخارجية، وقد اتخذت هذه المحاولات اتجاهين رئيسيين، الأول يسعى إلى هدم نموذج هيكشر –أولين ومعه كافة النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، التي حاولت تفسير قيام التجارة الخارجية انطلاقا من جانب العرض، واتخذ من التشكيك في سلامة الفروض الأساسية التي يقوم عليها الفكر الكلاسيكي في التجارة الخارجية منهاجا لها، أما الاتجاه الثاني يسعى إلى حل لغز ليونتياف من خلال تطوير نموذج هيكشر-أولين والنظريات الكلاسيكية حتى يمكنها معالجة ما ظهر من مشكلات، وفيما يلي نستعرض أهم المحاولات التي جاءت في الاتجاهين معا.

2-3-1- الاتجاه الأول: ويضم كل من:

• **منهج قابلية كثافة دوال الإنتاج للانعكاس:** ويتمثل جوهر هذه النظرية في رفض الفرض الذي تستند عليه نظرية هيكشر أولين في تحليلها والمتمثل في استبعادها لإمكانية حدوث انعكاس لكثافة عناصر الإنتاج[1] وفي هذا الصدد فقد قام الاقتصادي منحاس "Minhas" عام 1962 أول تحليل مترابط لظاهرة انعكاس كثافة عناصر الإنتاج، ولكي يبرهن على ذلك قام بتقدير ما أطلق عليه اسم المرونات الثابتة لدوال الإنتاج الاحلالية لمجموعة من الصناعات شملت إحدى وعشرون صناعة من مختلف الدول، ودلت النتائج التي توصل إليها هذا الاقتصادي إلى أن اختلاف مرونات الإحلال بين الصناعات المختلفة تؤدي إلى حدوث ظاهرة انعكاس كثافة عناصر الإنتاج عند مستويات مختلفة للأسعار النسبية لهذه العناصر، ووفقا لهذا التحليل فإنه من الصعب إيجاد نمط واضح ومحدد ودائم للتجارة الخارجية لأي دولة من الدول المشتركة في التبادل الدولي.

وعلى كل حال فان ليونتياف وبول "Ball" قد أثبتا أن النتائج التي أظهرها منحاس كانت متحيزة، وأن انعكاس الكثافة نادر الحدوث، وعليه يجب الأخذ بنظرية هكشر- أولين[2]، حيث توصل بول إلى أنه

[1] بمعنى أن دالة الإنتاج كثيفة العمل يمكن أن تصبح بعد مستوى معين من الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج دالة كثيفة رأس المال.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي –نظريات وسياسات-**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 145.

باستبعاد ثلاث قطاعات من بين الإحدى والعشرين التي اختارها منحاس، فإن معامل الارتباط بين الصناعات المتبقية يبقى ذا أهمية ودلالة كبيرة في كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

• **هيكل الحماية التجارية:** يعتمد هذا المنهج في تحليله لنمط التجارة الخارجية بين الدول بإدخال الآثار الممكنة لهيكل الحماية القائم بعين الاعتبار والمتمثل في وجود عقبات جمركية وغير جمركية، حيث حاول الاقتصادي تريفر "Travis" بتفسير لغز ليونتياف بالإشارة إلى أن الرسوم الجمركية لها تأثير هام على التجارة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية، ويرجع ذلك إلى ما تخضع إليه الواردات الأمريكية من السلع كثيفة العمل من حماية جمركية وغير جمركية من أجل حماية الصناعات الأمريكية الوطنية والمعتمدة على عنصر العمل، وفي الوقت ذاته فإن الواردات الأمريكية كثيفة رأس المال لا تخضع لأي من هذه القيود الحمائية[1] هذا ما يفسر تميز الصادرات الأمريكية بالسلع كثيفة العمل وورداتها بالسلع كثيفة رأس المال.

• **نظرية ليندر:** يفرق ليندر في تفسيره لقيام التجارة الخارجية بين نوعين من السلع، النوع الأول هو السلع الأولية والتي يرى أن تبادلها يتم وفقا للميزة النسبية وأن الميزة النسبية تتحدد بنسب عناصر الإنتاج، وهو نفس تفسير هكشر أولين، أما النوع الثاني والمتمثل في السلع الصناعية فإن تبادلها يستند إلى شرط ضروري يتمثل في وجود طلب داخلي على هذه السلع، إذ لكي يصبح في مقدور أي بلد أن يصدر سلعة معينة إلى الخارج لابد أن يكون هناك طلب محلي على هذه السلعة، ولابد أن يكون إنتاجها من هذه السلعة على الأقل في المراحل الأولى موجها لهذا الطلب المحلي، ومن المسلم أن الطلب يتوقف بالإضافة إلى عوامل أخرى على الثمن، ولذلك فالمقصود هو وجود طلب محلي على السلع عند الأثمان السائدة في السوق الدولية لهذه السلع[2].

يقول ليندر:[3] **"كثافة التجارة الخارجية لمنتوج ما تأتي من طلبه القوي وبالتالي إنتاجه في السوق المحلية"** فالسوق الخارجي هو امتداد للسوق الوطني المحلي، إذا لكي يقيس ليندر حجم التجارة بين السلع وضع مفهوما وهو **"الكثافة التجارية"**، إذ يرى أن التجارة بين الدول تكون أكثر كثافة إذا كان هيكل الطلب بين البلدين متشابه رغم وجود عوائق أخرى في تحديد هيكل الطلب كاللغة والدين....الخ.

أما عن محددات هيكل الطلب في البلاد المختلفة فيرجعه ليندر إلى مجموعة من العوامل أهمها الدخل المتوسط، فهو يرى أنه كلما ارتفع متوسط الدخل في بلد ما أدى ذلك إلى تحول الطلب إلى سلع معقدة التركيب، وعلى ذلك فإن التجارة المحتملة تكون أكثر كثافة بين الدول التي يتقارب مستوى الدخل

---

[1] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 204.

[2] بلقلة إبراهيم، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف، 2008-2009، ص 18.

[3] Alain Sameuelson**, Economie internationale contemporaine**, Série d'économie en plus, OPU, 1993, P 130.

المتوسط فيها[1]، فتشابه هياكل الطلب الداخلية في الدول المنتمية إلى إقليم اقتصادي معين كنتيجة لتشابه مستويات الدخول الفردية لهذه الدول ينعكس في صورة ارتفاع كثافة التجارة الخارجية بين الدول، وهذا ما ينطبق على الدول المتقدمة، أما فيما يخص أثر قيام التبادل الدولي فإن ليندر يفرق بين نوعين من الدول فهناك دول تتميز اقتصادياتها بدرجة عالية من القدرة على إعادة تخصيص الموارد استجابة لأي تغير في هيكل الأثمان وفرص التجارة وهي الدول المتقدمة والذي يكون التبادل مفيدا لها، وهناك دول أخرى تكون اقتصادياتها على درجة عالية من الجمود وعدم القدرة على إعادة تخصيص الموارد، والذي يكون التبادل بالنسبة لها ضرره أكبر من نفعه، ومن هنا فإنه من العسير إصدار حكم قاطع حول الأثر الصافي للتجارة الدولية على مختلف دول العالم.

2-3-2- الاتجاه الثاني: ويضم كل من:

• **نظرية نسب عناصر الإنتاج الجديدة:** والتي تعرف أيضا بنظرية رأس المال البشري، تسقط هذه النظرية الفرض الكلاسيكي الخاص بتجانس العمل، وتحل محله فرض انقسام هذا العنصر إلى مجموعات غير متجانسة من حيث المهارة، حيث تفرق بين العمل الماهر أو الرأسمال البشري والعمل غير الماهر، وبذلك فان هذه النظرية تقترح نموذجا للتحليل يتكون من ثلاث عناصر إنتاجية هي: العمل الماهر، العمل غير الماهر ورأس المال المادي. حيث تعتبر العنصر الأول نوعا من الاستثمارات يجب إضافتها إلى عنصر رأس المال، ولذلك سمي برأس المال البشري أو الإنساني، لاحتياجه إلى استثمارات متنوعة في مجالات التعليم والتدريب وغيرها.

وعليه يمكن تعريف عنصر رأس المال البشري، على أنه نسبة الأيدي العاملة الماهرة إلى إجمالي قوة العمل في صناعة ما أو في بلد ما، وكذلك تدخل مستويات الأجور المتوسطة في إحدى الصناعات على درجة التأهل والتدريب لليد العاملة[2].

إذن وفقا لهذه النظرية فان تقسيم كل من السلع والدول يكون حسب مدى الوفرة أو الندرة النسبية لعنصر العمل البشري (الرأسمال البشري)، وبالتالي تكون هناك سلع ودول كثيفة رأس المال البشري، وسلع ودول نادرة في رأس المال البشري، فالدول الأولى تتجه إلى إنتاج وتصدير السلع كثيفة رأس المال، وبذلك أمكن حل لغز ليونتياف، من خلال تميز الولايات المتحدة الأمريكية بصادرات صناعية كثيفة العمل يرجع إلى ما تحظى به هذه الدولة من وفرة نسبية في رأس المال البشري، فإذا جمعنا كلا من الصادرات كثيفة رأس المال المادي، والصادرات كثيفة رأس المال البشري للولايات المتحدة الأمريكية لوجدنا في نهاية الأمر أن

[1] عادل أحمد حشيش ومجدى محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 212.

[2] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 197.

صادراتها كثيفة رأس المال. وهو ما يتفق مع جوهر النموذج الأساسي لهيكشر- أولين لنسب عناصر الإنتاج.

• **نظرية اقتصاديات الحجم:** تشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية، تطويرا لنموذج هيكشر -أولين لنسب عناصر الإنتاج، بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة.

تحاول هذه النظرية تغيير طبيعة التحليل الاقتصادي من خلال إدخال عنصر الزمن في التحليل إدخالا صريحا، ويتحقق ذلك من خلال إسقاط الفرض الكلاسيكي القائم على أن ظروف الإنتاج تخضع في تحليلها لقانون الغلة أو النفقة الثابتة، وإحلال محله قانون تناقص الغلة والذي يحدث أثره كلما زادت كمية أحد العناصر بالنسبة لكمية العنصر الآخر، وذلك بصرف النظر عن طبيعة العنصرين.

تعتبر هذه النظرية أن توفر سوق داخلية ضخمة شرطا ضروريا لتصدير السلع التي يتم إنتاجها في ظل اقتصاديات الحجم، والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج (نتيجة انخفاض النفقات).

ترى هذه النظرية أن الدول الصناعية صغيرة الحجم تتجه إلى الحصول على مزايا نسبية مكتسبة، مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع نصف مصنعة أو الوسطية لعدم قدرتها في التأثير على أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى. وعلى العكس من ذلك فان الدول الصناعية كبيرة الحجم تحصل على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في إنتاج السلع التامة الصنع أو السلع الاستهلاكية بسبب قدرتها في التأثير على أذواق المستهلكين في الدول الأخرى[1].

وعليه يمكن القول بأن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير هيكل التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير مثل الولايات المتحدة وألمانيا، فرنسا، انجليزا، ايطاليا في إنتاج السلع التامة الصنع أو السلع الاستهلاكية، في حين أن الدول الصناعية ذات السوق الداخلية الصغيرة مثل بلجيكا، هولندا، لكسمبورغ، اليونان في إنتاج السلع نصف مصنعة أو السلع الوسطية.

• **نموذج الفجوة التكنولوجية:** يعود تفسير طبيعة التبادل الدولي عن طريق التطور التكنولوجي إلى بوسنر "M.V.Posner" ، حيث يعيد التغيير في دالة الإنتاج إلى الابتكار، وبالتالي فان هذا الأخير له دور أساسي في نظرة التحليل التكنولوجي الجديدة، وبإدخال عامل الابتكار فإننا نضطر إلى التخلي عن فرضية تشابه دوال الإنتاج[2].

---

[1] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، مرجع سبق ذكره ، ص 199.

[2] Christian Aubin, Philippe Noel, **Economie international**, Faits, Théories et politiques, édition du seuil, Paris 2000, P 56.

وقد لاحظ بوسنر أن الدول ذات التشابه في عوامل الإنتاج، تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها، وهذا ما يؤدي إلى وجود تناقض مع نتائج نظرية هيكشر وأولين، حيث بابتكار طرق جديدة في الإنتاج وسلع جديدة يمكن لبعض الدول أن تكون مصدرة، بغض النظر عن تفوقها في عوامل إنتاجها، بحيث أن تفوقها التكنولوجي يسمح لها بأن يكون لديها احتكار التصدير في سلع ذلك القطاع[1].

وعليه يركز هذا النموذج في تفسيره لنمط التجارة الخارجية بين الدول على إمكانية حيازة إحدى الدول على طرق فنية متقدمة للإنتاج تمكنها من إنتاج سلع جديدة، مما يؤهل هذه الدول إلى اكتساب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول وبالتالي فان الاختلاف في المستوى التكنولوجي بين الدول يؤدي إلى اختلاف مناظر للمزايا النسبية فيما بينها، ويتمثل تحليل هذا النموذج في أن الدولة صاحبة الاختراع أو التفوق التكنولوجي تتمتع باحتكار مؤقت موروث عند المنبع في إنتاج وتصدير السلعة ذات التفوق التكنولوجي لهذه الدولة، وتحدث هذه الحالة الأخيرة عندما تكون العملية الإنتاجية في شكلها النمطي، وتتشابه دوال الإنتاج للسلعة محل الدراسة بين الدول، وتفقد عندها العوامل التكنولوجية دورها في تفسير التجارة الخارجية.

ومن ناحية أخرى، فان نموذج الفجوة التكنولوجية لا يوضح حجم الفجوات التكنولوجية القائمة بين الدول المختلفة، ولا يقوم بفحص واختبار الأسباب التي تؤدي إلى ظهورها ولا يبين كيف يتم بالضبط التخلص من هذه الفجوات مع مرور الزمن[2]. ويمكن استخدام الشكل التالي لتوضيح هذا النموذج:

الشكل رقم (1-3) التجارة الخارجية وفقا لنموذج الفجوة التكنولوجية

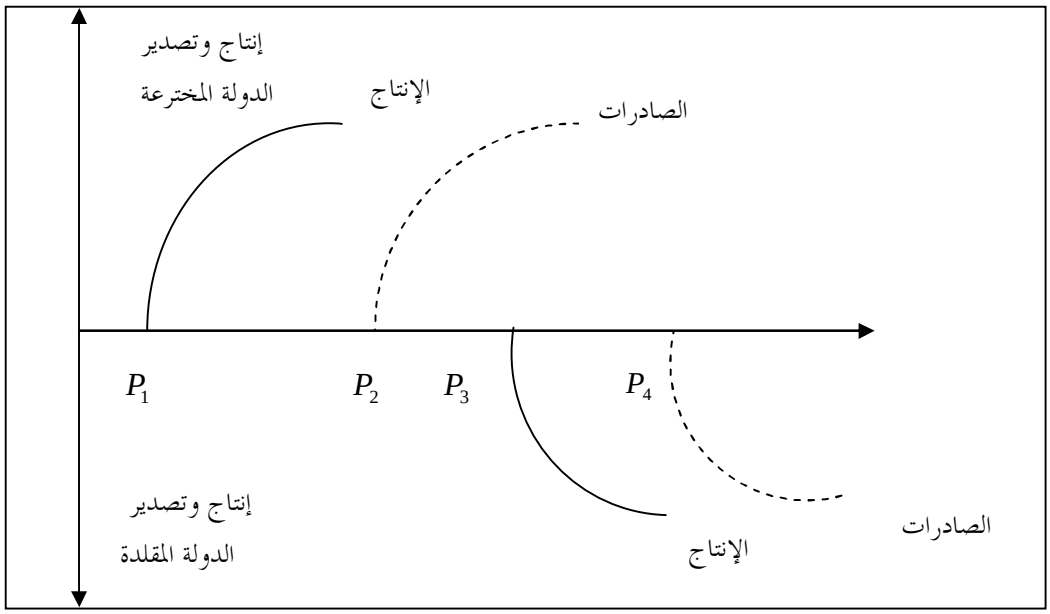

المصدر: سامي عفيف حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص240.

[1] Bernard Guillochon, **Economie international**, Référence déjà cité, P 92.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي- نظريات وسياسات-**، مرجع سبق ذكره، ص 155.

إن الرسم البياني رقم (1-3) يوضح كيفية الإنتاج والتصدير وفقا لنموذج الفجوة التكنولوجية، والذي من خلاله يمكن تحديد "فجوة الطلب" من جهة، و "فجوة التقليد" من جهة أخرى، وذلك كما يلي:

- فجوة الطلب: وهي عبارة عن تلك الفترة الزمنية التي تقع بين بداية ظهور إنتاج سلعة دورة المنتوج في الدولة صاحبة الاختراع عند P_1، وبداية استهلاك تلك السلعة في الخارج عند P_2.

- أما فجوة التقليد: فتتمثل في تلك الفترة الزمنية التي تفصل بين بداية الإنتاج في الدولة صاحبة الاختراع عند P_1، وبداية إنتاج نفس السلعة في الخارج عند P_3.

وانطلاقا من تحديد فجوتي الطلب والتقليد، يعرف "بوسنر" تجارة الفجوة التكنولوجية رياضيا على أنها دالة في الزمن محصورة بين فجوة الطلب $(P_2 - P_1)$ وفجوة التقليد $(P_3 \_ P_1)$ وتعرف على أنها تلك التجارة التي تحدث خلال الفترة الزمنية التي تبدأ بقيام الدولة المخترعة بتصدير المنتوج أو السلعة الجديدة، وبداية الإنتاج لهذه السلعة في الدول المقلدة.

لكن مع ظهور الإنتاج في الدولة المقلدة للسلعة محل الدراسة، تبدأ العوامل التكنولوجية في فقدان الدور الذي كانت تلعبه كعامل مفسر لنمط التجارة الخارجية بين الدول في المنتجات الصناعية كثيفة التكنولوجيا، ويحل محلها عامل الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج في كلا الدولتين، باعتباره العامل الرئيسي لاختلاف المزايا النسبية الطبيعية وقيام التجارة الخارجية.

• **نموذج دورة حياة المنتوج:** تعتبر هذه النظرية أن أساس قيام التجارة الخارجية يتمثل في اختلاف المستوى التكنولوجي الذي يستند إليه اختلاف الأثمان، وتتلخص هذه النظرية في أن تكوين أي سلعة يختلف من وقت لآخر وأن هذه النفقة تتكون من الإنفاق على المواد الخام ووسائل الإنتاج والتسويق وتطوير الناتج، وبالتالي فان التغيرات التي تطرأ على الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر هذه النفقة في إنتاج السلعة هي المحددة للميزة النسبية التي يمكن أن يتمتع بها البلد في إنتاج سلعة معينة. ويمكن تقسيم مختلف السلع من تاريخ إنتاجها وتسويقها إلى ثلاث أنواع تتمثل في سلع حديثة، سلع ناضجة، وسلع نمطية، حيث يعتبر الإنفاق على التكنولوجيا أهم عنصر من عناصر النفقة في المرحلة الأولى ثم تتقلص مع مرور المراحل الأخرى في تكوين النفقة، وهكذا تتغير الأهمية النسبية للإنفاق على التكنولوجيا كعنصر يؤثر على النفقة الإجمالية للسلعة في حساب الميزة النسبية التي يتفوق بها بلد آخر في مجال التجارة الخارجية.

لقد قامت عدة محاولات لربط هذا النموذج بالتجارة الخارجية، وقد أمكن لواحد من الاقتصاديين وهو فرنون "Vernon" أن يضع نموذجا يبين فيه الميزة التي يحصل عليها بلد ما بسبب التقدم التكنولوجي أو التجديد الذي يتمثل في اختراع وإنتاج سلعة جديدة، وكيف يفقد هذا البلد ميزته تدريجيا حينما ينتشر

التقدم التكنولوجي أو يخرج الاختراع إلى العالم الخارجي ويطلق على نموذج فرنون **"دورة المنتج"**[1]. ويمكن شرح هذا النموذج من خلال الشكل التالي كما يلي:

الشكل (1-4) التجارة الخارجية وفقا لنموذج دورة حياة المنتج.

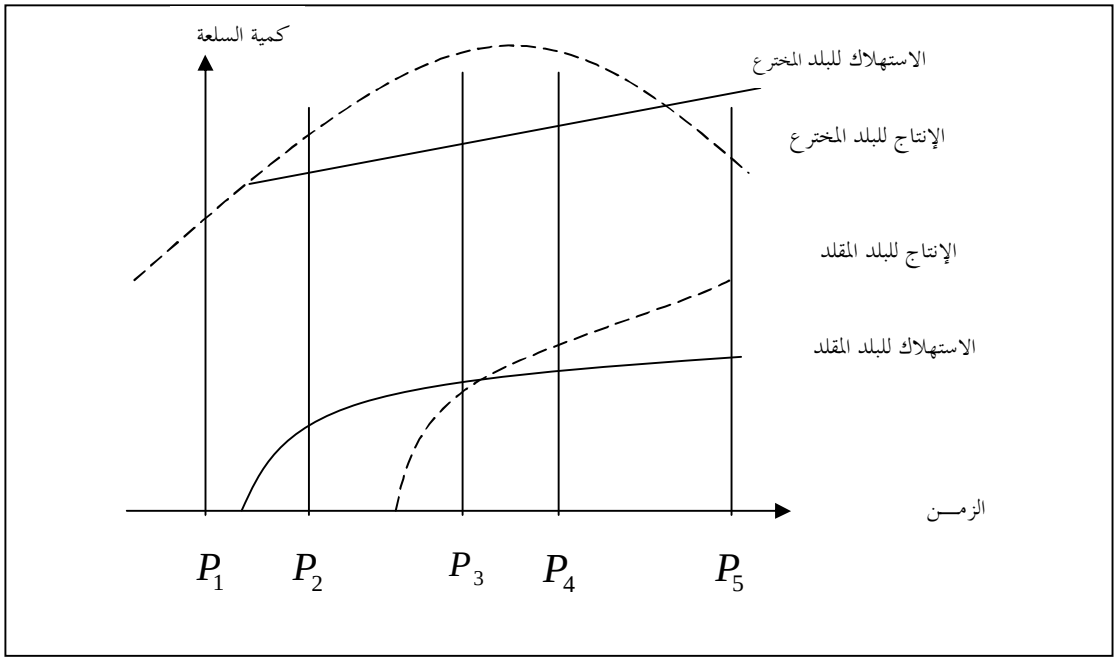

المصدر: بقلة إبراهيم، آلية تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر- مرجع سبق ذكره، ص22.

نفرض هنا وجود بلدين، بلد تتم فيه عملية التجديد بتطبيق اختراع ما، ويظهر ذلك من خلال خروج سلعة جديدة (N)، وبلد ثان مقلد والذي يستفيد من هذا الاختراع فيما بعد، ويمكن من خلال هذا الشكل تقسيم دورة السلعة الجديدة إلى خمس مراحل زمنية.

- المرحلة الأولى(P_1P_2) تنتج فيها السلعة وتستهلك داخليا في البلد المخترع، وتحتل أنشطة البحوث والتطوير في هذه المرحلة مكانة هامة، وقد تجري في هذه المرحلة بعض التعديلات في عمليات الإنتاج أو في المواصفات الفنية.

- المرحلة الثانية (P_2P_3)تصل السلعة فيها إلى حالة الكمال من حيث مواصفات الجودة، وتكون فيها كميات الإنتاج تفوق حجم الاستهلاك المحلي، وبالتالي فان جزءا من الإنتاج يوجه إلى الأسواق الخارجية حيث تبدأ الدولة المقلدة في الاستهلاك في هذه المرحلة.

[1] عبد الرحمان يسرى ، **الاقتصاديات الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 120.

- المرحلة الثالثة(P_3P_4) تزداد فيها صادرات البلد المخترع سواء للبلد المقلد أو بقية دول العالم، وفي هذه المرحلة يتمكن البلد من التوصل إلى طرق إنتاج معيارية، وتتمكن في هذه الظروف من استخدام عمل أقل مهارة، ويصبح إنتاج هذه السلعة ممكنا في البلد المقلد ولكن بمستوى أقل من حاجيات استهلاكية.

- المرحلة الرابعة (P_4P_5)يبدأ إنتاج هذه السلعة في البلد المخترع في الانخفاض مع استمرار استهلاكه المحلي في الارتفاع وبالتالي تتقلص صادرات هذا البلد، أما البلد المقلد فيتوسع في إنتاجه بحجم يفوق استهلاكه المحلي من هذه السلعة وبذلك يصبح مصدرا لها.

- المرحلة الخامسة والتي تبدأ من النقطة (P_5)، يصبح فيها البلد المخترع مستوردا لهذه السلعة بحيث ينخفض إنتاجه ويصبح أقل من استهلاكه، أما البلد المقلد فان حجم إنتاجه يزداد بمستوى يفوق استهلاكه مما يؤدي إلى ارتفاع صادراته. وتبعا لنظرية دورة المنتج فان البلد المخترع يجب أن يتمتع بقدرة كبير تمكنه من التجديد مرة أخرى.

رغم إمكانية هذه النظرية من تفسير توزيع الإنتاج الدولي للسلع الاستهلاكية، كالسلع الاصطناعية والالكترونية، إلا أنها لا تمكننا من تفسير توزيع العديد من السلع الأخرى، وهذا نظرا لكون بعض السلع لديها حياة ضئيلة، وكذا بالنسبة للسلع الكمالية والتي سعرها ليس له دور أساسي، بالإضافة إلى أن السلع التي لديها تكاليف إنتاج كبيرة كالمشروبات، والسلع التي تتطلب درجة عالية من التخصص كالسلع الصيدلانية، لا يمكن أن تنطبق عليها نظرية دورة حياة المنتوج[1].

بالإضافة إلى أن بعض الشركات المتعددة الجنسيات لا تعتمد في إنتاجها على المراحل التي تعتمد عليها نظرية دورة حياة المنتوج بل تنتج سلع نموذجية مباشرة على الصعيد العالمي، حيث الإنتاج مقسم مابين العديد من الدول والبيع يتم مباشرة في كل الأسواق[2].

[1] Jean –Paul Rodrigue, **L'espace économique mondiale**, Presses de l'université du québec, Québec, 2000, P 219.
[2] Bernard Guillochon, **Economie international**, Référence déjà cité, P 95.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال عرضنا لهذا الفصل توصلنا إلى أنه توجد في الواقع عدة عوامل من شأنها تمييز العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية داخل الاقتصاد الوطني، وأن أساس قيام التجارة الخارجية هو التقسيم الدولي للعالم، كما أن التجارة الخارجية لها عدة آثار على المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي، الدخل الوطني، توزيع الدخل.

وأنه من خلال النظريات التي قمنا بسردها في هذا الفصل، نستخلص أن النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسكية تسمح بتفسير جزء من التبادل الدولي الحالي، حيث أنها تفسر التبادل الواقع مابين دول الشمال ودول الجنوب وسبب قيامه، بينما تهمل التبادل مابين دول الشمال فيما بينها، غير أنها تسمح بإعطاء نظرة ايجابية للتجارة الدولية على الاقتصاديات التي تقوم بالتجارة الدولية، وأنها تعود بالمكاسب على كل الدول القائمة بالتبادل، أما الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الدولية فإنها تفسر الجزء الثاني من التبادل الدولي والمتعلق بالعلاقة بين الدول المصنعة الجديدة والدول الصناعية، أما النظريات الحديثة فإنها تفسر الجزء الثالث من التبادل الدولي والمتعلق بالدول المتقدمة فيما بينها، حيث ترجع التبادل مابين هذه الدول إلى اقتصاديات الحجم والى تشابه الأذواق والى تنوع المنتجات.

وباعتبار التجارة الخارجية همزة وصل بين مختلف دول العالم، فبمقتضاها يتم تبادل السلع والخدمات بين الدول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة، ومن هذا المنطلق سنخصص الفصل الثاني لدراسة العلاقات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

الفصل الثاني
العلاقات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

تمهـــيد:

اكتسبت الجزائر بعد استقلالها أهمية معتبرة لدى دول المجموعة الأوروبية الاقتصادية (الاتحاد الأوروبي حاليا)، نظرا لما تزخر به من موارد طبيعية، والتي كانت محل أطماع المستعمر الفرنسي من قبل، إضافة إلى التاريخ الطويل للتبادل التجاري بين الجزائر وأوروبا، أهلها من أن تستفيد من التفضيلات الجمركية لأنها كانت تعتبر جزء لا يتجزأ من المجموعة.

وللإبقاء على العلاقات المتميزة بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية خاصة في مجال التجارة الخارجية سعت المجموعة منذ البداية إلى إبرام اتفاقيات تعاون مع الجزائر، كان أولها اتفاق التعاون لسنة 1976 الذي اكتسى صيغة تجارية بحتة، وكان الهدف منه رفع حجم نمو التجارة الخارجية وترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية، ثم جاء بعده تعاون بصيغة أقوى تمثل في اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي الذي تم الاتفاق عليه سنة 2002 ودخل حيز التنفيذ سنة 2005، كان هذا الاتفاق يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي عن طريق إلغاء التعريفات الجمركية بصفة تدريجية حتى غاية 2017، كما تضمن هذا الاتفاق تعاونا ماليا، اقتصاديا وتقنيا وتطرق إلى قضايا اجتماعية وثقافية بين الطرفين.

ولمزيد من الإثراء حول موضوع العلاقات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي قسمنا هذا الفصل إلى ما يلي:

1- فكرة عامة حول الاقتصاد الجزائري واقتصاد الاتحاد الأوروبي.
2- اتفاقيات التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.
3- تطور التجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

1- فكرة عامة حول الاقتصاد الجزائري واقتصاد الاتحاد الأوروبي

تزخر الجزائر ويتمتع الاتحاد الأوروبي بقدر وافر من الموارد الطبيعية والبشرية، جعلت الأولى مؤهلة بأن تكون ضمن اقتصاديات العالم المتقدم، وجعلت الثاني أكبر تكتل اقتصادي في العالم. وسنحاول في هذا المبحث استعراض ما يتمتعان به من إمكانيات بشرية وطبيعية واقتصادية وذلك من خلال التطرق في البداية إلى عرض خصائص الاقتصاد الجزائري ثم نتناول معطيات اقتصادية عن الاتحاد الأوروبي.

1-1- خصائص الاقتصاد الجزائري

يعتبر الاقتصاد الجزائري من أهم الاقتصاديات على المستوى الإفريقي والعربي، لما يتوفر عليه من إمكانيات معتبرة نوجزها فيما يلي:

1-1-1- الإمكانيات الاقتصادية

• **الإمكانيات الطبيعية:** تعتبر الجزائر ثاني دولة افريقية وعاشر بلد على المستوى العالمي من حيث المساحة تتربع على مساحة 741 381 2كم^2 وساحل طوله 200 1كم، تشكل الصحراء نسبة 87% من إجمالي المساحة، تنتشر سهول خصبة على امتداد الشريط الساحلي للبحر الأبيض المتوسط، أما المناطق الوسطى فتنتشر السهوب والأراضي الرعوية، لها حدود مشتركة مع كل دول اتحاد المغرب العربي، تونس، ليبيا المغرب، الصحراء الغربية، موريتانيا، ومع دولتين من الساحل الإفريقي، مالي والنيجر[1].

إن الموقع الجغرافي أتاح لها فرصا كبيرة في إطار تنمية علاقاتها التجارية مع الدول الأوروبية وأمريكا إضافة إلى ذلك فهو يعطيها سمات طبيعية بارزة تؤهلها بأن تكون دولة ذات اقتصاد متطور. تمتاز بمناخ متنوع كان سببا في تنوع محاصيلها الزراعية، ففي الساحل زراعة الخضر والفواكه بينما في المناطق الوسطى تنتشر زراعة الحبوب، في حين توفر الواحات الواقعة في أعماق الصحراء قدرا لا بأس به من التمور، وتزخر المناطق الجبلية بغابات كثيفة كفيلة بتوفير الخشب والفلين. أما المعادن فهي متنوعة (الفوسفات، اليورانيوم الذهب، الزئبق، الرصاص، الزنك) إلى جانب خام الحديد والثروة الطاقوية التي تتواجد بالصحراء. ومن جانب المياه تتوفر الجزائر على عدد معتبر من السدود بإمكانها استيعاب كميات كبيرة من المياه وتخزينها من أجل الاستعمال المتعدد الأوجه إضافة إلى الأنهار والأدوية[2].

• **الإمكانيات البشرية:** عرفت الجزائر في العقدين الأخيرين نمو سكانيا معتبرا، إذ بلغ عام 2009 حوالي 34,897 مليون نسمة بمعدل نمو مساويا لـــ 1,27% وذلك مقابل 32,906 مليون نسمة بمعدل نمو

[1] أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية –بن عكنون- الجزائر، 1993, ص 05.

[2] www.27eme confereence eupa.dz, consulter le 02/06/2010.

مساويا لـــ 1,67% في عام 2005[1]. تصل الكثافة السكانية في الجزائر حاليا إلى 15 شخص/كم^2 في حين كانت تبلغ 6 أشخاص/كم^2 سنة 1970، إن زيادة السكان يعود إلى زيادة معدل المواليد وانخفاض معدل الوفيات، حيث بلغ معدل المواليد الخام (لكل 1000 من السكان) 23% سنة 2007 مقابل 19,4% سنة 2000، بينما معدل الوفيات الخام (لكل1000 من السكان) قدر بـــ 4,4% سنة 2007 مقابل 4,6% سنة 2000. انخفاض معدل الوفيات يعود إلى التسهيلات التي تقدمها الدولة الجزائرية في مجال الصحة بالإضافة إلى المجالات الاجتماعية والتعليمية التي ساهمت بشكل كبير في تخفيض معدل الأمية، حيث يصل حاليا إلى أقل من 20%، وتنتشر الأمية بالنسبة للنساء بصورة أكبر من الرجال، حيث قدر معدل الأمية بالنسبة للفئة العمرية (15-24) بين الذكور 5,9% بينما الإناث 10,2% سنة 2006[2] .

بلغت القوة العاملة في الجزائر كنسبة مئوية من مجموع السكان حوالي 38,7% أي ما يقارب 13,2 مليون نسمة سنة 2007، كما أن حصة النساء من القوة العاملة (البالغة 15 سنة وأكثر) من مجموع القوة العاملة قدرت بـــ 38,9% أي حوالي 5,14 مليون نسمة في نفس السنة.

يتوزع سكان الجزائر بين الريف والمدن حيث تشغل المناطق الحضرية كثافة سكانية عالية تقدر بـــ 65% من مجموع السكان، في حين المناطق الريفية لا تشغل سوى 35%، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى عزوف الأفراد عن ممارسة النشاط الزراعي وسعيهم وراء ممارسة الصناعة في المدن (نتائج السياسة الاقتصادية للسبعينات من القرن العشرين)، إضافة إلى تردي الأوضاع الأمنية في هذه المناطق خلال العقد الأخير من القرن العشرين[3].

- **مقومات القطاعات الاقتصادية:**

- مقومات قطاع الزراعة: إن الزراعة الجزائرية كانت ومازالت تلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني لذلك وابتداءا من سنة 1997 حظيت باهتمام خاص، وتدعم القطاع ببرنامج التنمية الزراعية الوطني والذي يركز على أربعة محاور أساسية[4]:

- ترقية المزارع بفضل إنعاش الاستثمارات.
- تقييم مخاطر تمويل المزارع.
- تكييف المزارع بالاستعمال الفعال للموارد الطبيعية.
- مشاركة المزرعة في خيار الاستثمار بفضل اللامركزية وتتبع الهيئات الإدارية مشاركة الفلاح مع تعزيز دور المنظمات المهنية.

[1] www.ons.dz, consulter le 04/06/2010.
[2] www.arabmonetaryfund.org/ar/jerep/2009, consulter le 04/06/2010.
[3] حبابة عبد الله، **سياسة الأسعار في إطار العولمة الاقتصادية -حالة الجزائر-** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005،ص 276.
[4] عبد اللطيف بن اشنهو ، **الجزائر اليوم بلد ناجح**، مركب الفنون المطبعية الرغاية، الجزائر، 2004، ص 53.

إضافة إلى ذلك فهي تمتاز بمجموعة من المقومات كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (2-1): المقومات الطبيعية للزراعة الجزائرية.

الوحدة: مليون هكتار

المؤشرات	2000	2001	2002
إجمالي المساحة الصالحة للزراعة	7,5	7,665	8,228
إجمالي المساحة المروية	0,56	0,56	0,605
إجمالي المساحة الغابية	....	0,4235	0,4280

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

إن أهم المنتجات الزراعية في الجزائر هي الحبوب، الكروم، الحوامض، التمور، الزيتون، المشمش. إضافة إلى منتجات الزراعة الصناعية كالقطن، البنجر السكري، الطماطم والتي تشهد تطورا ملحوظا من أجل سد حاجات البلاد الصناعية. وباعتبار أن محصول القمح هو الغذاء الأساسي لسكان الجزائر فان منتوج سنة 2004 بلغ 40,312 مليون قنطار، في ظل احتياجات سنوية تقدر بـــ 60 مليون قنطار، وعليه فان هذا القدر من الإنتاج لا يكفي لسد الاحتياجات السكانية. وفي إطار البرنامج السابق ذكره ارتفعت الأراضي الصالحة للزراعة عام 2004 إلى ما يقارب 9 مليون هكتار منها 30% حكومية، 70% تابعة للقطاع الخاص[1].

كما تتوفر الجزائر على موارد بشرية ومادية معتبرة تساهم في رفع الإنتاج الزراعي. فقد بلغت القوة العاملة النشيطة في هذا القطاع حوالي 2,95مليون نسمة (إحصائيات 2007) موزعين بين القطاعين العام والخاص، وفيما يخص التكنولوجيا المطبقة في مجال الزراعة، فقد وصل عدد الجرارات المستخدمة إلى 93 700 جرار سنة 2001 ووصلت كمية الأسمدة المستعملة لزيادة الخصوبة إلى 000 105طن سنة 2002.

- مقومات قطاع الصناعة: تتمثل فيما يلي:

*** موارد الطاقة:** تتمثل في البترول والغاز الطبيعي والكهرباء. فالبترول يعد مصدرا أساسيا للعملة الصعبة إذا يشكل إلى جانب الغاز الطبيعي نسبة 98% من الصادرات الجزائرية، وقد بلغ إنتاج الجزائر لسنة 2008 ما يقارب 1367 ألف برميل يوميا من النفط الخام، أما احتياطي النفط فقد بلغ في نفس السنة حوالي 12,3 مليار برميل، ويتوقع أن ترتفع الطاقة الإنتاجية للنفط في الجزائر في السنوات القادمة، وهذا بفضل الزيادة في الاستثمارات وعقود الشراكة ففي سنة 2004 تم التوقيع على 8 عقود شراكة تخص 10

[1] خبابة عبد الله، **سياسة الأسعار في إطار العولمة الاقتصادية -حالة الجزائر-** ،مرجع سبق ذكره، ص 277.

مناطق استغلال تغطي مساحة 265 104كم^2 .بمبلغ إجمالي قدره 128 مليون دولار. أما في مجال الغاز الطبيعي فتعد الجزائر ضمن الدول الأولى في العالم، فهي تحتل المركز الخامس من حيث الاحتياطي العالمي حيث بلغ الإنتاج لسنة 2004 ما يقارب 144,3 مليار م^3 مقابل 137,6 مليار م^{3}سنة 2003 ويرجع سبب ارتفاع إنتاج الغاز الطبيعي إلى بداية إنتاج حقول جديدة في الصحراء والتوسع في الشراكة، والجدول التالي يبين عدد حقول الغاز والنفط التي تم اكتشافها خلال الفترة 2004-2008.

الجدول رقم (2-2): الاكتشافات البترولية في الجزائر للفترة (2004-2008)

2008		2007		2006		2005		2004	
غاز	نفط	غاز	نفط	غاز	نفط	غاز	نفط	غاز	نفط
9	2	15	5	7	12	3	5	9	4

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2009.

أما في مجال الكهرباء فبفضل إنتاج حقيقي قدر بـــ 6731 ميجاوات سنة 2004، أصبحت نسبة التغطية تعادل 95%، وهي نسبة شبيهة بتلك المسجلة في بعض بلدان منظمة التعاون والتنمية الأوروبية بعدد إجمالي للمشتركين 720 342 5 مشترك، تشرف على توزيعها شركة سونلغاز.

***الموارد التعدينية:** تعد الجزائر ثاني بلد عربي إنتاجا بعد موريتانيا لمعدن الحديد، أما الفوسفات فيشكل قاعدة أساسية للقطاع الزراعي لما يوفره من أسمدة، ويعتبر جبل العنق جنوب تبسة أكبر منجم للفوسفات في الجزائر.إضافة إلى المعادن الأخرى كالنحاس والذهب، الزنك والرصاص وغيرها والتي تتوفر بكميات معتبرة وفي مناطق مختلفة من البلاد.

* **الموارد البشرية:** إن بناء قاعدة صناعية متينة لا يتم باستيراد مركبات ضخمة، فالتنمية الحقيقية ترتكز على أسس تشرف عليها كفاءات علمية وتقنية وطنية، كما أن التحكم في الميادين التكنولوجية المعقدة يتطلب امتلاك عدد كبير من الخبراء. ومن أجل ذلك وفي ظل مسايرة الثورة التكنولوجية في العالم، كان لزاما على الجزائر أن تتماشى مع مقتضيات العصر، فسعت إلى اكتساب المهارات والخبرات اللازمة لتطوير العملية الإنتاجية وخلق فضاءات للتكوين من خلال إنشاء الجامعات والمعاهد التقنية، وإرسال بعثات إلى الخارج قصد التكوين والاطلاع على أحدث المعلومات والمبتكرات العلمية، إضافة إلى الاهتمام المتزايد بتكوين العمال داخل المصانع ومراكز التكوين المهني. فالقطاع الصناعي يشغل ما يقارب 000 504 عامل تتوزع بين كل من الصناعة الإستخراجية بفروعها المختلفة والصناعة التحويلية بمختلف أقسامها، إضافة إلى قطاع البناء يشغل حوالي 000 86 عامل[1].

[1] عبد الله خبابة ، **سياسة الأسعار في إطار العولمة الاقتصادية -حالة الجزائر-**، مرجع سبق ذكره، ص 278.

إلى جانب التكنولوجيا واليد العاملة تعد رؤوس الأموال إحدى المقومات الأساسية للصناعة، تماشيا مع النهج الرأسمالي فتحت الدولة الجزائرية المجال أمام إسهامات القطاع الخاص ابتداءا من 1989/05/20 وكذلك فتحت المجال لدخول المستثمر الأجنبي خاصة منذ ماي 1994، وأصبحت القدرات المالية الآن أفضل مما كانت عليه في بداية التسعينات من القرن الماضي. إذ استطاعت الجزائر استقطاب 920 مليون دولار من الاستثمار الأجنبي سنة 2002، وزاد سنة 2003 ليصل في حدود مليار و400 مليون دولار[1].

1-1-2- البنية الاقتصادية

• **الناتج المحلي الإجمالي والدين الخارجي:** يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية لمدى نمو وتطور وفاعلية اقتصاد الدول. ومن خلال تحليلنا لمستوى الأداء الاقتصادي للجزائر للسنوات (1991-2005) تشير الأرقام إلى أن نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي عرفت تحسنا ملحوظا في سنة 1995 مقارنة بسنة 1991 بنسبة 4,80% مقابل معدل سالب سنة 1991 بـــ -26,37%، كما عرفت الجزائر نمو كبير في ناتجها المحلي الإجمالي سنة 2005 حيث بلغ 102,21 مليار دولار وذلك مقابل 68,05 مليار دولار و85,03 مليار دولار سنتي 2003 و2004 على التوالي.

يساهم النشاط في مجال النفط والغاز مع قطاع الصناعة التحويلية والإستخراجية حوالي 60% من حجم الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، وبناءا عليه فان أسعار هذه المواد العالمية تؤثر في حجم الناتج المحلي الإجمالي للجزائر. ونحاول إبراز مختلف القطاعات المشكلة للناتج المحل الإجمالي (PIB) للجزائر في الجدول الآتي:

الجدول رقم (2-3): مساهمات القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر سنة (1995-2000-2005)

القطاع / السنوات	الزراعة	الصناعة	الخدمات
1995	%13	%47	%40
2000	%10	%69	%21
2005	%10	%60	%29,8

المصدر: صندوق النقد العربي سنة 2009 .

من خلال تحليلنا للأرقام المبينة في الجدول أعلاه نجد أن قطاع الصناعة حقق قفزة نوعية في حصته بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (PIB) حيث انتقل من 47% سنة 1995 ليصل إلى 69% سنة 2000 ثم 60% سنة 2005، وبذلك فانه يشكل النسبة المئوية الأكثر في تشكيلة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة

[1] عبد اللطيف بن اشنهو، **عصرنة الجزائر حصيلة وأفاق 1999-2009**، مطبعة ALFA DESIGN، 2004، ص 71.

58,67% (متوسط سنوات 1995-2000-2005). يليه قطاع الخدمات بنسبة 30,27% وقد عرف قطاع الخدمات تراجعا في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 40% سنة 1995 إلى 21% و29,8% سنتي 2000 و2005 على التوالي. وأخيرا يأتي قطاع الزراعة بنسبة 11% ويلاحظ على الأخير ثبات مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي سنتي 2000 و2005 بـــ 10%.

يمثل الدين الخارجي حوالي 37% من حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، وتشير الإحصائيات المتعلقة بقيمة الدين الخارجي أنها قد انخفضت بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، ويعود هذا إلى ارتفاع قيمة الصادرات من المحروقات نتيجة ارتفاع أسعار البترول التي ساهمت في تقليص حجم الدين، فعلى سبيل المثال انخفضت قيمة الدين الخارجي من 25,261 مليار دولار سنة 2000 إلى 17,191 مليار دولار سنة 2005 والى 5,586 مليار دولار سنة 2008 وهذا كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (2-4): إجمالي الدين العام الخارجي للجزائر للفترة (2000-2008)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الدين الخارجي	25,261	22,571	22,642	23,353	21,821	17,191	5,612	5,606	5,586

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2009.

• **التجارة الخارجية:** للتجارة الخارجية جانب مهم في الاقتصاد الجزائري، وسنحاول بالتحليل بيان خصائص القطاع التجاري الجزائري من حيث:

- **الميل العام للتجارة الخارجية:** سجلت التجارة الخارجية في الجزائر ارتفاعا في معدلات نموها في السنوات الأخيرة (2005-2008) مقارنة مع معدل نموها خلال سنة (1996-1999) وخلال الفترة (2000-2004) أيضا، حيث سجلت معدل نمو 24,25% في المتوسط للفترة (2005-2008) برصيد تجاري يقدر بـــ 32788 مليون دولار مقارنة بـــ 21,46% في المتوسط للفترة (2000-2004) بفائض يقدر بـــ 10651,2 مليون دولار وبـــ -0,66% في المتوسط للفترة (1996-1999) بفائض يقدر بـــ 2880,5 مليون دولار. إن نمو التجارة الخارجية في الجزائر يعود إلى ارتفاع قيمة الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية خاصة في الفترة (2004-2008)، ولتوضيح هذا التطور نورد الجدول الآتي:

الجدول رقم (2-5): الميل العام للتجارة الخارجية

الوحدة:مليون دولار

البيان / السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	معدل التطور[1] %
1999-1990	11973,0	9092,5	2880,5	25,93
2004-2000	23231	12579,8	10651,2	88,68
2008-2005	60018,75	27205,75	32788	124,77

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على معطيات المديرية العامة للجمارك.

- التشكيلة السلعية للصادرات والواردات الجزائرية: تستحوذ المواد الطاقوية الحصة الكبيرة في حصيلة الصادرات الجزائرية، إذ تتراوح المحروقات بين 97% و98% وبقيمة إجمالية 77,361 مليار دولار سنة 2008، 44,128 مليار دولار سنة 2009 من إجمالي الصادرات السلعية والمقدرة بـــ 79,298 مليار دولار سنة 2008 و45,194 مليار دولار سنة 2009، بينما تتوزع الحصة المتبقية بين كل من المواد الغذائية بـــ 0,2% في المتوسط من إجمالي الصادرات و0,4% للمواد الخام و1,64% للمنتجات نصف مصنعة أما الباقي فيتوزع بين سلع التجهيزات الفلاحية والصناعية والسلع الاستهلاكية والجدول الآتي يبين ذلك:

الجدول رقم (2-6): البنية السلعية للصادرات الجزائرية للفترة (2008-2009)

الوحدة:مليون دولار

السنوات / البيان	2008		2009		
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	التغير%
المواد الغذائية	119	0,15	113	0,25	-5,04
طاقة ومحروقات	77361	97,56	44128	97,64	-42,96
المواد الخام	334	0,42	170	0,38	-49,10
منتجات نصف مصنعة	1384	1,75	692	1,53	-50,00
سلع التجهيز الفلاحي	1	0,001	-	-	-
سلع التجهيز الصناعي	67	0,08	42	0,09	-37,31
سلع استهلاكية غير غذائية	32	0,04	49	0,11	53,13
المجموع	79298	100,00	45194	100,00	-43,01

المصدر: المديرية العامة للجمارك.

[1] معدل التطور = (الصادرات/الواردات)x100-100.

بينما الوردات فقد قدرت سنتي 2008 و2009 بحوالي 39,479 مليار دولار، 39,294 مليار دولار على الترتيب. إذ تحتل سلع التجهيزات الصناعية المرتبة الأولى بـــ 35,84% في المتوسط من إجمالي الوردات وتشمل هذه التجهيزات معدات كهربائية بـــ 478,62 مليون دولار،سيارات بـــ 1721,51 مليون دولار...الخ (إحصائيات 2009)، تليها منتجات نصف مصنعة بـــ 25,62%، ثم المواد الغذائية بـــ 17,35% وتشكل الحبوب أهم الوردات من المواد الغذائية حيث قدرت سنة 2009 بـــ 2344,64 مليون دولار أي بنسبة 39,99%، الحليب ومشتقاته بـــ 862,55 مليون دولار، الخضر الجافة بـــ 261.56 مليون دولار واللحوم بـــ 172,18 مليون دولار، ثم تأتي السلع الاستهلاكية بـــ 15,92%، وتشمل في المرتبة الأولى الأدوية بـــ 1743,03 مليون دولار وبنسبة 28,37%، أجزاء ولواحق السيارات بـــ 490,84 مليون دولار، أجهزة التبريد بـــ 182,87 مليون دولار، في حين أن الباقي يوزع على المواد الخام، طاقة ومحروقات، سلع التجهيز الفلاحي. والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2-7): البنية السلعية للواردات الجزائرية للفترة (2008-2009)

الوحدة:مليون دولار

السنوات / البيان	2008		2009		
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	التغير%
المواد الغذائية	7813	19,79	5863	14,92	-24,96
طاقة ومحروقات	594	1,50	549	1,40	-7,58
المواد الخام	1394	3,53	1200	3,05	-13,92
منتجات نصف مصنعة	10014	25,37	10165	25,87	1,51
سلع التجهيز الفلاحي	174	0,44	233	0,59	33,91
سلع التجهيز الصناعي	13093	33,16	15139	38,53	15,63
سلع استهلاكية غير غذائية	6397	16,20	6145	15,64	-3,94
المجموع	39479	100,00	39294	100,00	-0,47

المصدر: المديرية العامة للجمارك

- المتعاملون الاقتصاديون مع الجزائر:

***توزيع التجارة الخارجية حسب المناطق الجغرافية:** تشمل العلاقات التجارية الخارجية للجزائر كل مناطق العالم موزعة على المجموعات التالية:

- الاتحاد الأوروبي يعد المتعامل الأساسي مع الجزائر بقيمة 23,186 مليار دولار أي ما يعادل 51,30% من إجمالي الصادرات، قيمة 20,772 مليار دولار أي ما يعادل 52,86% من إجمالي الوردات وهذا

يسجل فائضا قدره 2,414 مليار دولار، ومن أهم المتعاملين الأوروبيين من حيث الصادرات تأتي ايطاليا بنسبة 24,60% من الإجمالي، أما من ناحية الوردات تأتي فرنسا بنسبة 29,65% من الإجمالي.

- منظمة التعاون والتطور الاقتصادي تحتل المرتبة الثانية في التعامل التجاري بعد الاتحاد الأوروبي بنسبة 33,91% أي ما يقارب 15,326 مليار دولار من إجمالي الصادرات وبـــ 16,38% من الوردات بمبلغ 6,435 مليار دولار وهذا ما يسجل فائض بـــ 8,891 مليار دولار.

- آسيا تستحوذ على المرتبة الرابعة وتقدر قيمة المعاملات التجارية بين الجزائر و آسيا 3,320 مليار دولار وبنسبة 7,35% من إجمالي الصادرات، و 7,574 مليار دولار أي ما نسبة 19,28% من إجمالي الوردات، تأتي بعدها أمريكا الجنوبية في المرتبة الخامسة بنسبة 4,07% أي ما قيمته 1,841 مليار دولار من إجمالي الصادرات، وبـــ 1,866 مليار دولار من الوردات أي ما نسبته 4,75%، حققت الجزائر مع كل من آسيا وأمريكا الجنوبية عجز تجاري قدر بـــ 4,254 مليار دولار و0,025 مليار دولار على التوالي.

- الاتحاد المغربي وباقي الدول العربية في المرتبة السادسة بنسبة 3,14% من الصادرات أي ما يعادله 1,421 مليار دولار، و3,98% من إجمالي الوردات أي ما قيمته 1,567 مليار دولار.

- المناطق الأخرى تبقى المعاملات الخارجية بينها وبين الجزائر ضعيفة وخصوصا دول إفريقيا بـــ 0,21% من إجمالي الصادرات وبقيمة 0,093 مليار دولار و0,350 مليار دولار من الوردات أي بعجز قدره 0,257 مليار دولار.

الجدول رقم (2-8): توزيع التجارة الخارجية حسب المناطق الجغرافية لسنة 2009.

الوحدة: مليون دولار

المنطقة الاقتصادية	الصادرات	النسبة %	الوردات	النسبة %	الميزان التجاري
الاتحاد الأوروبي	23186	51,30	20772	52,86	2414
منظمة التعاون والتطور الاقتصادي	15326	33,91	6435	16,38	8891
باقي دول أوروبا	7	0,02	728	1,85	-721
أمريكا الجنوبية	1841	4,07	1866	4,75	-25
آسيا	3320	7,35	7574	19,28	-4254
الدول العربية باستثناء اتحاد المغرب العربي	564	1,25	1089	2,77	-525
البلدان المغاربية	857	1,90	478	1,22	379
بلدان إفريقيا	93	0,21	350	0,89	-257
المجموع	45194	100,00	39294	100,00	5900

المصدر: المديرية العامة للجمارك.

***توزيع التجارة الخارجية حسب الزبائن والممونين:**

من حيث الزبائن: فحسب إحصائيات سنة 2009، يضع الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى بمبلغ 10365 مليون دولار وتليها ايطاليا بـــ 5702 مليون دولار، ثم اسبانيا بـــ 5402 مليون دولار وأخيرا فرنسا بـــ 4424 مليون دولار.

أما الدول الرئيسة الممونة، تعد فرنسا الممون الرئيسي للجزائر بمبلغ 6160 مليون دولار، تليها الصين بمبلغ 4751 مليون دولار(12,09%)، وتحتل ايطاليا المرتبة الثالثة بمبلغ 3695 مليون دولار (9,40%) تليها اسبانيا بمبلغ 2971 مليون دولار (7,56%).

1-2- معطيات اقتصادية عن الاتحاد الأوروبي

يعتبر الاتحاد الأوروبي قطبا اقتصاديا قويا، ذلك لتوفر عناصر الاندماج الاقتصادي على عوامل الوحدة التامة، من تحرير التبادل التجاري بين الدول، وتنقل عوامل الإنتاج وتوحيد السياسات الاقتصادية والنقدية والضريبية بين الدول الأعضاء.

1-1-2- النشأة والتطور

تعتبر سنة 1984 السنة التي شهدت أول محطات القطار الأوروبي نحو الاتحاد، حيث تأسس في هذه السنة اتحاد جمركي يعرف باسم دول البنولوكس يضم ثلاثة دول هي بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ بمقتضى هذا الاتفاق تم إلغاء التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء[1].

في 1951/04/18 تم التوقيع على معاهدة باريس بين الدول الأوروبية الستة (فرنسا، ألمانيا الاتحادية ايطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ) لإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، حيث اتفقت هذه الدول على حسم الصراعات والخلافات حول مناجم الفحم والحديد، وما يرتبط بها من صناعات والتي كانت أحد أهم الأسباب الرئيسية في نشوب الحربين العالميين (I)و (II)[2]، ففضلت هذه الدول التعاون فيما بينها في هذا المجال من أجل التخفيف من حدة الصراعات الرامية إلى السيطرة على منابع وقواعد صناعات الفحم والحديد في هذه الدول، بإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (Communauté européenne du charbon et de l'acier (CECA كخطوة لتسهيل وتحرير تجارة الفحم والحديد

[1] حسن عبيد، **محاضرات النقود والبنوك**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007، ص 15.

[2] سفيان أبحري ، **شراكة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي وأثرها على الاقتصاد الوطني**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص 06.

بين الدول الأعضاء وفرض الحماية ضد الدول غير الأعضاء، وقد تم تحديد فترة انتقالية لعملية التحرير تنتهي في فيفري 1958 لإزالة جميع الممارسات المقيدة للمنافسة (كرسوم الاستيراد أو التمييز بين المنتجين والمستهلكين)[1].

في 1957/03/25 تم التوقيع على معاهدة روما التي شكلت الانطلاقة الكبرى نحو إقامة الكيان الاقتصادي الأوروبي الكبير، الذي كان قد تأسس في بداية الأمر من طرف نفس الدول الست الأعضاء في الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، وذلك بخلق تنظيمين جديدين آخرين، ويتعلق الأمر بالجماعة الاقتصادية الأوروبية (CEE) والذي عرف بالمصطلح الشائع (السوق الأوروبية المشتركة)، أما التنظيم الثاني فيتعلق بالجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (Euratom)[2].

بدأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية بناء تكاملها الاقتصادي بست دول، لتمتد بعد ذلك إلى[3]:

- انضمام بريطانيا وايرلندا والدانمارك سنة 1972.
- انضمام اليونان سنة 1981
- انضمام البرتغال واسبانيا سنة 1986، ليصبح عدد الدول 12 دولة، وليتم إعلان الاتحاد الأوروبي كتسمية عملية في سنة 1991، وبموجب اتفاقية ماستريخت بتاريخ 07-02-1992 المصادق عليها سنة 1993 تأسس الاتحاد الأوروبي بـــ 12عضو، ليتوسع إلى 15 عضو كل من السويد، فنلندا والنمسا سنة 1995، ثم إلى 25 عضو بضم 10 دول من أوروبا الوسطى والشرقية سنة 2004، أما حاليا فانه يتكون من 27 عضو بعد انضمام كل من رومانيا وبلغاريا سنة 2007 (أنظر الملحق ص 118).

وبذلك يصبح هذا القطب متعدد الجنسيات يضم 27 دولة اختلفت فيه اللغات والديانات لكن وحدتها المصالح الإستراتيجية الحالية، [4]فهو يعتبر من أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم لأنه يمثل قوة إنتاجية وعلمية وتكنولوجية ومالية واقتصادية كبيرة على الصعيد العالمي.

1-2-2- الموقع والسكان

يتربع الاتحاد الأوروبي على مساحة 254 582 4كم^2، يعود النصيب الأكبر منها لفرنسا بـــ 417 675كم^2، تليها اسبانيا بـــ 782 504كم^2، ثم تأتي السويد بـــ 964 449كم^2، وتحتل المرتبة

---

[1] محمد محمود الامام، **قراءات في الاتفاقيات التكاملية للاتحاد الأوروبي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، " الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادي العربي** (بحوث ودراسات)، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1993، ص 428.

[2] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 156-157.

[3] حسن عبيد، **محاضرات النقود والبنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[4] عبد الحميد عبد المطلب ،**النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، القاهرة، مجموعة النيل العربية،2003، ص120.

الأخيرة مالطا بـــ 316كم^2 (أنظر الملحق ص 118)، إلا أن ضيق المساحة لم يمنع تنوع المظاهر التضاريسية مثل وجود السهول والمرتفعات وتعدد الأنهر، وقد أدى التباين الجيولوجي هذا إلى تنوع الموارد الطبيعية السطحية والباطنية، وتنوع المناخ ساعد على تنوع الأقاليم النباتية والمحاصيل الزراعية وأدى وجود الأنهر إلى استغلالها في توليد الكهرباء والري والنقل وتطوير الثروة السمكية، [1]حيث أن قطاع الصيد يولد من 3 الى5% من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي (إحصائيات 2006). وكل سنة يعبر حوالي 3,5 مليار طن من البضائع و350 مليون راكب عن طريق 1200 ميناء أوروبي,كما إن إشراف عدد من الدول على واجهات بحرية جعل منها دول تجارية كبرى.

يملك الاتحاد الأوروبي قوة بشرية معتبرة، فهو يحتل المرتبة الثالثة من حيث التعداد السكاني، حيث يبلغ عدد سكان الاتحاد 495 مليون نسمة[2]، أما الكثافة السكانية في مرتفعة تقدر بحوالي 108فرد/كم^2 ، تأتي في المقدمة من حيث التعداد السكاني ألمانيا بـــ 82,3 مليون نسمة، ثم فرنسا بـــ 63.4 مليون نسمة، ثم بريطانيا بـــ 60,9 مليون نسمة، وأخيرا مالطا بـــ 0,4 مليون نسمة.

إن هذه ة القوة البشرية تتمتع بدخل فردي مرتفع 29 ألف دولار للفرد/ سنة، وتوفر يد عاملة مؤهلة وذات كفاءة عالية، حيث بلغ السكان النشطين حوالي221 مليون سنة 2006، موزعين على النشاطات الاقتصادية كما يلي: 10% قطاع الزراعة، 34% قطاع الصناعة، 56% قطاع الخدمات، بلغ معدل البطالة على مستوى الاتحاد الأوروبي خلال سنة 2007 بـــ 2,4% في الجنوب الغربي و 14,9 في الجنوب الشرقي.

يعيش سكان الاتحاد الأوروبي أغلبهم في المدن، يتمتعون بحياة طويلة الأمد (75 سنة للرجال و82 سنة للنساء)، بلغ معدل المواليد للاتحاد الأوروبي سنة 2007 بـــ 10,5% ومعدل الوفيات بـــ 9,5%، تأتي في مقدمة المواليد ايرلندا بنسبة 15,2%، ثم فرنسا بـــ 12,8%، ثم دانمارك بـــ 12%، وأخيرا لاتفيا بمعدل 8,8%، أما الوفيات فتأتي لاتفيا بمعدل 13,8%،ثم تأتي استونيا بـــ 13,2%، ثم هنغاريا بـــ 13,1%، ثم ليتوانيا بـــ 12,0%، وأخيرا قبرص بـــ 7,0%، يتمتع الاتحاد الأوروبي بشبه انعدام الأمية.

1-2-3- المقومات الاقتصادية

يحتل الاتحاد الأوروبي مكانة اقتصادية كبيرة فيعتبر مصدر الثروة الصناعية العالمية، وقد استفاد منذ القرن السابع عشر من النهضة الصناعية وطورها إلى مستويات عالية من التكنولوجيا الحديثة. كما استفاد من ثرواته واستغل ثروات وموارد الشعوب الأخرى التي استعمرتها الدول الأوروبية في إفريقيا وآسيا وأمريكا

[1] www.un.org/news/fr-press/docs/2002/tard 1942.doc.htm, consulter le 10/07/2010.
[2] Banque mondiale, Eurostat, www.census.gov, statistique 2007, consulter le 13/07/2010.

اللاتينية في مرحلة أولى في شكل استعمار فرضته على هذه الشعوب والدول، ثم في شكل علاقات استغلالية، وهي تعمل على تكريس التبعية الاقتصادية لهذه الدول.

يتميز الاتحاد الأوروبي بكثرة وتنوع ثرواته، ففي المجال الزراعي تمثل المساحة الصالحة للزراعة أكثر من نصف المساحة العامة، أي حوالي 2,5 مليون كم^2. ويعمل المناخ المتميز بالتنوع وكثرة التساقطات المطرية وتنوع التربة على زيادة إمكانيات الاتحاد الزراعية، إضافة إلى كون القطاع يستفيد من الطرائق العلمية ونتائج البحث العلمي ويستخدم المكنة كما يستفيد من يد عاملة ذات كفاءة عالية، فهو يدعم من المنح المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي من خلال السياسة الزراعية المشتركة، وتمثل هذه المنح 40% من ميزانية الاتحاد الأوروبي، مما جعله يصل إلى حد كبير من الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الغذائية ويصبح أكبر مصدر للمنتجات الزراعية.

يتنوع الإنتاج الزراعي في دول الاتحاد الأوروبي، فهو ينتج معظم محاصيل المنطقة المعتدلة باستثناء محاصيل المناطق المدارية التي تستورد، ومن أهم المحاصيل القمح (12% من الإنتاج العالمي)، الشعير (52% من الإنتاج العالمي)، البنجر السكري (32,5% من الإنتاج العالمي)، البطاطا (13,4% من الإنتاج العالمي)، الثروة السمكية، الأبقار، الحليب...الخ.

أما في المجال الصناعي، فيتميز الاتحاد بثروات طاقوية ومعدنية هامة، كالفحم، البترول، الغاز، الكهرباء الحديد، الزنك، النحاس، وعلى الرغم من ذلك فإنه يستورد بشدة هذه الموارد، كالنفط الخام من منطقة الشرق الأوسط وإيران، الغاز من روسيا وشمال إفريقيا.

يستفيد القطاع الصناعي في الاتحاد الأوروبي من الخبرة المكتسبة من الثورة الصناعية الأولى، ومن وفرة رؤوس الأموال المستثمرة، ومن يد عاملة مؤهلة في المجال الصناعي وذات تكوين عالي بالإضافة إلى الصرامة والانضباط في العمل، توفر البنى التحتية واتساع السوق الاستهلاكي الداخلي والخارجي، مما جعل منه أكبر قوة صناعية في العالم.

يتنوع الإنتاج الصناعي حيث يشمل جميع الصناعات كصناعة الحديد والصلب ويحتل المرتبة الأولى في إنتاجه، الصناعة الالكترونية، الصناعة الغذائية، النسيج، الصناعة الميكانيكية، صناعة الطائرات، صناعة السفن، صناعة العتاد الحربي...الخ.

1-2-4- الاتحاد الأوروبي في الاقتصاد العالمي

يعد الاتحاد الأوروبي من الأقطاب الثلاث المتحكمة في الاقتصاد الدولي إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية واليابان (الثالوث العالمي)، حيث أن نسبة الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لسنة 2009 بلغت 28,19% أي ما قيمته 390 16 مليار دولار، وبذلك يصبح أكبر قوة اقتصادية في العالم، تليه الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 24,52%، ثم اليابان بنسبة 8,72%. وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (2-9): حصة الاتحاد الأوروبي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي للفترة (2005-2009)

الوحدة: %

السنوات / البيان	2005	2006	2007	2008	2009
الاتحاد الأوروبي	30,35	29,88	30,65	30,19	28,19
الو.م.أ	29,06	28,16	27,19	23,71	24,52
اليابان	9,15	8,01	7,03	8,1	8,72
الصين	5,02	5,46	5,87	7,1	8,44
البرازيل	1,94	2,21	2,40	2,66	2,70
روسيا	1,72	2,04	2,36	2,65	2,12
هند	1,73	1,78	1,99	1,98	2,22

Source : Fonds monétaire international

كما يعتبر الاتحاد الأوروبي أفضل موقع للاستثمار الأجنبي في العالم، ففي سنة 2007 مثل 40% من إجمالي عمليات الاندماج والاستحواذ في العالم، تليه الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 36%، وفي سنة 2009 استقطب نسبة كبيرة من الاستثمارات العالمية، حوالي 32,4% من الاستثمار الأجنبي المباشر و35,4% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

إضافة إلى ذلك يملك الاتحاد الأوروبي أكبر مخزون من الذهب، قدر سنة 2009 بـــ 39,63% من إجمالي الذهب العالمي، تتبعه الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 26,94%، ثم الصين بـــ 3,49%، ثم سويسرا بـــ 3,44%، وأخيرا اليابان بـــ 2,53%[2].

إن وجود شبكة كثيفة من الطرق والمواصلات ووجود الموانئ من أهمها ميناء روتردام الهولندي أكبر ميناء في العالم، إضافة إلى الخصائص التنظيمية والقانونية بالاتحاد الأوروبي وقوة الإنتاج الفلاحي والصناعي

[1] الأونكتاد، تقرير الاستثمار 2009.

[2] World Gold Council, statistique 2009.

وتوفر رؤوس الأموال وحسن عرض المنتجات في الأسواق العالمية، جعل من الاتحاد الأوروبي يحتل مكانة هامة في المجال التجاري على المستوى العالمي، فهو يعد الشريك التجاري الأول لكل من الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، الهند، روسيا، ودول الأوبك، كما أن العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية هي الأقوى في العالم تصل إلى حوالي 1,2 مليار أورو يوميا من المبادلات التجارية.

ويمكن تبيين أهم الشركاء التجاريين للاتحاد الأوروبي سواء من حيث الصادرات أو الواردات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-10): أهم الشركاء التجاريين للاتحاد الأوروبي للفترة (2005-2009)

% الصـــادرات						% الـــواردات					
السنوات / البيان	2005	2006	2007	2008	2009	السنوات / البيان	2005	2006	2007	2008	2009
الو.م.أ	23,7	23,0	21,1	19,1	18,7	الصين	13,5	14,2	16,2	15,9	17,9
روسيا	5,3	6,2	7,2	8,0	6,0	الو.م.أ	13,4	13,0	12,7	12,0	13,3
سويسرا	7,7	7,4	7,5	7,5	8,1	روسيا	9,1	10,1	10,1	11,2	9,6
الصين	4,9	5,4	5,8	6,0	7,5	النرويج	5,7	5,9	5,4	6,1	5,7
تركيا	3,9	4,0	4,2	4,1	4,0	اليابان	6,2	5,6	5,5	4,8	6,1
اليابان	4,1	3,8	3,5	3,3	3,3						

Source : Commission européenne

رغم المنافسة القوية بين الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول العالم الثالث (الصين) في مجال التجارة الخارجية، إلا أن الاتحاد الأوروبي يستحوذ على أكبر نسبة من الصادرات العالمية حوالي 16,96% سنة 2009، وأكبر نسبة من الواردات العالمية بـــ 17,39% في نفس السنة. يغلب على صادرات الاتحاد الأوروبي المنتجات الصناعية والفلاحية، أما الواردات يغلب عليها المواد المصنعة وبالخصوص المواد الأولية. والجدول التالي يوضح تطور حصة الاتحاد الأوروبي من الصادرات والواردات العالمية.

الجدول رقم (2-11):حصة الاتحاد الأوروبي في الصادرات والوردات العالمية للفترة (2005-2009)

% الصـــادرات العـــالمية						% الـــواردات العـــالمية					
السنوات / البيان	2005	2006	2007	2008	2009	السنوات / البيان	2005	2006	2007	2008	2009
الاتحاد الأوروبي	17,10	16,20	16,50	15,80	16,96	الاتحاد الأوروبي	17,80	18,00	18,20	18,30	17,39
الصين	9,70	10,50	11,10	12,00	13,84	الو.م.أ	20,70	19,90	18,50	16,90	16,58
الو.م.أ	11,40	11,20	11,60	10,50	11,64	الصين	7,20	7,50	8,00	8,50	10,02
اليابان	7,10	6,70	6,40	6,10	6,10	اليابان	6,10	5,90	5,50	5,90	5,62
كندا	4,60	4,30	4,00	3,80	3,53	كندا	4,20	4,00	3,90	3,50	3،68

Source : Commission européenne

عرف الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي من بداية السبعينات إلى منتصف التسعينات عجزا تجاريا وذلك بسبب ارتفاع قيمة واردات الطاقة والمنافسة الأجنبية خاصة اليابان، لكنه حقق توازنا وتطورا في ميزانه التجاري خاصة بعد 1995 وذلك يعود إلى تطور الصناعة الالكترونية والميكانيكية لدول الاتحاد، نجاح التعاون الاقتصادي والتكنولوجي بين دول الاتحاد، فرض بعض القيود على واردات الدول الأجنبية، فتح أسواق بين أعضائه بعقد الشراكة[1].

تمثل المبادلات الداخلية بين دول الاتحاد ثلثي مجموع المبادلات، والشئ الذي يسهل المبادلات بين دول الاتحاد هو حرية تنقل السلع والخدمات بالإضافة إلى رؤوس الأموال والأشخاص وهذا يفيد كثيرا المستهلك[2].

[1] www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=137574, consulter le 25/08/2010.
[2] www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=137574, consulter le 25/08/2010.

2- اتفاقيات التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

ارتبطت الجزائر منذ استقلالها بعلاقات اقتصادية وتجارية خاصة مع دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية (CEE). حتى أصبح هذا التجمع الشريك الأول للجزائر، وعليه سنقوم في هذا العنصر بعرض التعاون الاقتصادي والتجاري بين الطرفين من خلال عرض اتفاق التعاون لسنة 1976 ثم اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية.

2-1- الاتفاق الأول للتعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لسنة 1976.

لقد تم إبرام العقد الأول من التعاون بين الجزائر والمجموعة الأوروبية في 1976/04/26 ودخل حيز التنفيذ 1978، وهو عبارة عن اتفاق تعاون ذو طابع تجاري مدعما ببرتوكولات مالية تتجدد بصورة دورية كل 05 سنوات، كان الهدف من وراء هذا الاتفاق ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية ورفع حجم نمو التجارة الخارجية وتحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية[1].

وقد تمحورت هذه الاتفاقية حول نقطتين أساسيتين هما التعاون التجاري والتعاون التقني والمالي.

- **التعاون التجاري:** خص هذا الاتفاق الصادرات الزراعية الجزائرية الموجهة نحو دول المجموعة وصادرات السلع المصنعة، وكان هذا الاتفاق[2]:

- يسمح بدخول المنتجات الصناعية الناشئة في الجزائر دون قيود كمية، معفاة تماما من التعريفة الجمركية أو أي قيود تجارية أخرى مفروضة على الواردات الصناعية من العالم الثالث ويطبق على كل المنتجات الصناعية ماعدا عدد محدود منها.

- يسمح بتخفيضات جمركية تتراوح مابين 40% و100% للمنتجات الزراعية موضحة كما يلي[3]:

تخفيض 40% بالنسبة للخضر والنباتات العلفية.

تخفيض 60% بالنسبة للزيوت والطماطم.

تخفيض 80% بالنسبة للكروم.

إعفاء تام بالنسبة للمواد الصيدية.

---

[1] Accord de coopération CEE/Alger, le 26/04/1976, entré en vigueur le 1/1/1978, joce L263 du 27/09/1978. www.gisti.org/droit/textes/communautaires, , consulter le 15/09/2010.

[2] العيد رزق الله بوكرامي، **العلاقات التجارية بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية جامعة الجزائر، 2001، ص36.

[3] Oualalou Fathallah, **Après Barcelone le Maghreb est nécessaire**, Les édition Toubkal, Casablanca,1996, P 168.

- كما أشار الاتفاق إلى حق المجموعة الاقتصادية الأوروبية في تعديل النظام المتعلق بالمنتجات الزراعية إذا تغيرت السياسة الزراعية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية مستقبلا، أو في حالة انضمام دول أخرى إلى هذا التكتل الاقتصادي.

- حدد الاتفاق مفهوم المنتجات جزائرية المنشأ بالمنتجات التي تم إنتاجها كلية في الجزائر، أو التي تمر بعمليات كافية من التجهيز أو التحويل في الجزائر وفقا لقواعد محددة في الاتفاق، وتعد المنتجات التي تتم عليها عمليات تحويل بالمغرب أو تونس أو في المجموعة الاقتصادية الأوروبية منتجات جزائرية بشروط معينة وهذا لمنع أي طرف ثالث من الاستفادة من المزايا التجارية التي تمنحها المجموعة الاقتصادية الأوروبية للجزائر في المجال التجاري.

- لم يشترط الاتفاق أن تقدم الجزائر أي امتيازات للمجموعة الاقتصادية الأوروبية في مقابل ما حصلت عليه من امتيازات، مما يعني حق الجزائر في فرض تعريفة جمركية أو قيود كمية جديدة أو أن ترفع من حجم الرسوم الجمركية أو القيود الكمية المفروضة على الوردات والصادرات بين الطرفين، وهذا حسب المادة 26 من الاتفاقية.

لا يشمل هذا الاتفاق إقامة منطقة حرة للتجارة بين الطرفين وإنما اتفاقية تفضيلية، تقدم الجزائر من خلال دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية حق الدولة الأولى بالرعاية مع عدم التمييز بين الدول الأعضاء، ويستثنى هذا الحق في حالة انضمام الجزائر إلى اتحادات جمركية أو مناطق حرة للتجارة أو اتخاذ إجراءات ترمي إلى الاندماج الاقتصادي للمغرب العربي.

لكن الجزائر لم تحسن استغلال هذه التسهيلات الممنوحة بموجب هذه الاتفاقية، وضيعت فرصة صالحة لتنويع صادراتها، ويمكن تفسير سوء استغلال الجزائر لهذه الفرصة التجارية الممنوحة من طرف أوروبا بهيكل التجارة الجزائرية والناتج عن الاقتصاد المخطط مركزيا وإستراتيجية التنمية الناتجة عنه، حيث أن المحروقات سيطرت على الصادرات الجزائرية بنسبة تفوق 95% في كل الفترات، وتميزت الصادرات أيضا بغياب الدينامكية والتي ترجع إلى غياب مرونة الهياكل الإنتاجية الجزائرية وعدم تمكنها من التأقلم مع الطلب الخارجي، حتى أن الجزائر لم يسبق لها وأن بلغت الحصة الممنوحة لها في إطار تصدير المنتجات الزراعية.

كما أن إستراتيجية التنمية المتبعة وخاصة إحلال الوردات تكون قد أدت إلى التركيز على السوق الداخلي من دون الالتفاف إلى السوق الخارجي للتصدير[1].

[1] حكيم مفتاح ، **السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر،2003،ص123.

- **التعاون المالي والتقني:** تجسد التعاون المالي الناتج عن الاتفاق بإمضاء 04 بروتوكولات يمكن حوصلة نتائجها في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-12): حصيلة البروتوكولات المالية 76-96

	الإجمالي	الالـــتزام		الـــتسديد	
	مليون ايكو	القيمة	%	القيمة	%
البروتوكول الأول 1977-1981	114	108	95	97	83
البروتوكول الثاني 1982-1986	151	141	94	92	65
البروتوكول الثالث 1987-1991	239	239	100	38	16
البروتوكول الرابع 1992-1996	350	145	41	15	10

المصدر: حكيم مفتاح، السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص 123.

المبلغ الإجمالي للبروتوكولات الأربع يصل إلى 854 مليون إيكو، منها 161 مليون ايكو في شكل إعانات يضاف إليه قرض متوسط الأجل لتعزيز ميزان المدفوعات بـــ 400 مليون ايكو، إلى جانب مبلغ 55 مليون ايكو بموجب تسهيلات التعديل الهيكلي أي بمجموع 1,305 مليار ايكو عل امتداد 20 سنة.

وبالرجوع إلى الجدول نلاحظ الاستهلاك الضعيف للقروض الموضوعة تحت تصرف الجزائر خاصة بموجب البروتوكول الثالث والرابع، وهذا الوضع معاكس ومناقض للوضعية التي عاشتها الجزائر خاصة ما بين 87-96 والذي صادف ظهور اشتداد أزمة التمويلات الخارجية[1].

إذا أمكن تفسير تفويت الجزائر للفرص التجارية الممنوحة لها، بالصعوبات المرتبطة بالهياكل الإنتاجية وهياكل التجارة الخارجية، فانه من الصعب إيجاد تفسيرات مقنعة للفروقات بين التمويلات المفتوحة بموجب البروتوكولات وتلك المستهلكة، غير أن التفسيرات الرسمية تبرز ذلك بصعوبة وتعقيد الإجراءات وتحفظ اللجنة الأوروبية والشركاء حول اختيار المشاريع.

وعلى كل فان البروتوكولات الثلاثة الأولى قد تم تسييرها بصورة غير كفأة لأسباب عديدة من أهمها شمولها لعدد كبير من القطاعات 86 قطاعا، وكذلك الوضعية التي كانت تعيشها الجزائر بعد الثمانينات، في حين أن البروتوكول الرابع للفترة 1992-1996 قد تم التحكم فيه بصورة أفضل، وذلك بسبب التوزيع الأفضل للأموال، حيث قررت اللجنة الأوروبية والجزائر في ماي 1996 الانتهاء من برنامج "دعم تكيف قطاع البناء الاجتماعي" بمبلغ 70 مليون ايكو، غير أن ذلك لم يكن كافيا من وجهة نظر الجزائر[2].

[1] حكيم مفتاح ، **السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد**، مرجع سبق ذكره، ص 124.

[2] عبد الرشيد بن ديب، **تنظيم وتطور التجارة الخارجية –حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003، ص 490.

أما فيما يتعلق بالتعاون التقني فقد خص مشاريع عديدة تخص التحديث والتنويع الصناعي ومكافحة التلوث، جلها تم التخلي عنها، كما تم تقديم منح دراسية وتكوينية وتكوين التقنيين المختصين في ميدان البترول والغاز.

وفي الأخير يمكن القول أن النتائج غير المشجعة التي حصلت عليها الجزائر من تعاونها مع الاتحاد الأوروبي والتي كانت كلها في صالحه، ولم تجن الجزائر أي فوائد تذكر، حيث لم تستفد لا من الفرص التجارية ولا من الإعانات والقروض الناتجة عن الاتفاق. بالإضافة إلى التغيرات التي حدثت في الجزائر من إصلاح وإعادة تنظيم التجارة الخارجية التي تفرض قراءة جديدة لإطار وتنمية المبادلات مع الشريك الأول. ومن جهة أخرى فان التغيرات التي حصلت في الوضعية الجديدة للاتحاد الأوروبي، والتقدم الكبير الذي حصل في هذا البناء الأوروبي غير الوضعية بصفة جذرية عما كان سائدا سنة 1976، جعل من الاتفاق الموقع سنة 1976 اتفاقا تقليديا تجاوزه الزمن وأصبح من فائدة الطرفين البحث عن إطار جديد لتنظيم المبادلات، وفي ظل هذا بادرت الجزائر إلى بدء مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي في جوان 1996 من أجل إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

2-2- اتفاق الشراكة الأورو- جزائرية

شهدت المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من أجل إبرام اتفاق الشراكة بين الطرفين نوع من التأخير بسبب إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من أجل حماية إنتاجها الوطني، فمنذ 1997 عرفت المفاوضات مسيرة طويلة (12 جولة) للوصول إلى اتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، ولعل أهم الأسباب التي وقفت أمام تجسيد توقيع هذا الاتفاق هي[1]:

- التنازلات بخصوص الجانب الفلاحي والحقوق الجمركية، حركة رؤوس الأموال والمنافسة.
- طلب الحصول على مساعدات مالية لتحديث وعصرنة القطاع المالي والمصرفي.
- توسيع إطار التعاون الاقتصادي ليشمل جوانب الإنتاج ولا يقتصر على جانب التبادل فقط.
- ينبغي أن تكون إجراءات رفع الحماية على الصناعة مدروسة وفق تواريخ مختلفة تأخذ بعين الاعتبار القطاعات الصناعية، وبدلالة الحصص المالية (المخصصات) التي يقدمها الاتحاد الأوروبي من أجل إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي الوطني.
- المطالبة بالتحرير التدريجي.

[1]M. Belattaf et B. Arhab, **Le partenariat euro- med et les accords d'associations des pays du maghreb avec l'UE**, colloque international, université de Telmcen , 21-22/oct/2003, P(14-16).

تم استئناف المفاوضات سنة 2001 لتنتهي بالمصادقة على اتفاقية الشراكة في 2001/12/13 ببروكسل ثم الوصول إلى اتفاق نهائي في 2002/04/22، ودخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005. إن هذا الاتفاق يهدف خاصة إلى إقامة منطقة للتبادل الحر بصفة تدريجية حتى غاية سنة 2017، من طبيعته أن يلزم الجزائر على الدخول في دينامكية من شأنها أن توسع مجال انفتاحه التجاري. وما يجب الإشارة إليه أن الاتحاد الأوروبي يعتبر بالنسبة للجزائر من أهم الشركاء التجاريين، حيث تمثل واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي أكثر من 65% خلال الفترة الممتدة مابين (1997-2003)، أما صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي هي الأخرى تمثل نسبة معتبرة حيث وصلت إلى 60% خلال نفس الفترة.

2-2-1- أشكال التعاون الواردة في عقد الشراكة لـــ 2001: لقد احتوى الاتفاق الجزائري-الأوروبي على التعاون في المجالات التالية:

• **التعاون في مجال حرية تبادل السلع (الجانب التجاري للاتفاق):** يسعى اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية والأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية، وذلك بإقامة منطقة تبادل حر خلال فترة انتقالية لمدة 12 سنة كحد أقصى بدء من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ[1]. مع الأخذ بعين الاعتبار شروط المنظمة العالمية للتجارة "OMC" .

إن الوصول إلى منطقة التبادل الحر يكون عن طريق عملية التفكيك التعريفي، التي تخص كل المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة.

- **بالنسبة للمنتجات الصناعية :** فقد تم الاتفاق في مجال تبادل السلع الصناعية، على أن تعفى المنتجات الصناعية الجزائرية المستوردة من طرف الاتحاد الأوروبي من جميع القيود الجمركية والرسوم ذات الأثر المكافئ وكذا من كل قيد كمي أو أي إجراء له أثر مكافئ[2].

أما فيما يخص المنتجات الصناعية التي تستوردها الجزائر من الاتحاد الأوروبي فقد صنفت الى ثلاثة أصناف[3]:

- الصنف الأول من المنتجات والتي ترد قائمتها في الملحق 2. فان الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المكافئ المطبقة تلغى عند بدء سريان الاتفاق وتشمل هذه المنتجات المواد الخام والمنتجات نصف مصنعة

[1] عبد الحميد زعباط،ا **لشراكة الأورو-متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف 2004، ص56.

[2] المادة 08 من الاتفاق.

[3] المادة 09 من الاتفاق.

الخاضعة للضريبة الجمركية 5% و15%، ويبلغ عدد المنتجات الصناعية المعنية بالاستفادة من التفكيك الفوري 2076 منتوج صناعي.

- الصنف الثاني من المنتجات ويشمل قائمة المنتجات الواردة في الملحق 3 والتي تحتوي على 1100 منتوج صناعي، تخضع إلى إعفاء تدريجي من الرسوم حسب الرزنامة التالية:

* تخفيض إلى 80% بعد سنتين من تطبيق الاتفاق
* تخفيض إلى 70% بعد مضي ثلاث سنوات.
* تخفيض إلى 60% بعد مضي أربع سنوات.
* تخفيض إلى 40% بعد مضي خمس سنوات.
* تخفيض إلى 20% بعد مضي ست سنوات.

يتم إلغاء الحقوق المتبقية بعد مضي سبع سنوات.

- الصنف الثالث يشمل المنتجات الصناعية غير الواردة في الملحقين 2 و3، يبلغ عددها 1964 منتوج صناعي وهي تخضع للرزنامة التالية:

* تخفيض إلى 90% بعد سنتين من تطبيق الاتفاق.
* تخفيض إلى 80% بعد مضي ثلاث سنوات.
* تخفيض إلى 70% بعد مضي أربع سنوات.
* تخفيض إلى 60% بعد مضي خمس سنوات.
* تخفيض إلى 50% بعد مضي ست سنوات.
* تخفيض إلى 40% بعد مضي سبع سنوات.
* تخفيض إلى 30% بعد مضي ثماني سنوات.
* تخفيض إلى 20% بعد مضي تسع سنوات.
* تخفيض إلى 10% بعد مضي عشر سنوات.
* تخفيض إلى 5% بعد مضي إحدى عشر سنة.

يتم إلغاء الحقوق المتبقية بعد مضي اثنتي عشر سنة.

كما يمكن مراجعة الرزنامة الخاصة بالصنفين الثاني والثالث بالنسبة لمنتج معين إذا تعرض لصعوبات خطيرة، بعد موافقة الطرفين على ألا يمتد جدول المراجعة إلى ما بعد فترة المرحلة الانتقالية.

اتفق الطرفان عند ملاحظة ممارسة أحد الأطراف لسياسة الإغراق حسب ما تعرفه اتفاقية " GATT 1994" يمكن أن تتخذ إجراءات مناسبة ضد هذه السياسة بما يناسب اتفاقيات"OMC" .[1]

ويمكن توضيح طبيعة السلع والمنتجات الصناعية التي تم الاتفاق عليها للاستفادة من عملية التفكيك الجمركي الفوري أو التدريجي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-13): طبيعة المنتجات الصناعية التي تم الاتفاق بشأنها بخصوص التفكيك الجمركي

الصنف	وتيرة الإلغاء	نـــوع الـــمنتوج	نسبة وردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي
1	إلغاء فوري	المواد الأولية (معدل الحماية الجمركية يتراوح مابين 5%-15%) وتمثل الوردات من هذه المواد تقريبا 1,1 مليار $	%23
2	سنتين بعد توقيع الاتفاقية ودخولها حيز التنفيذ، تمتد إلى 5 سنوات أي بنسبة 20% سنويا	المنتجات نصف مصنعة والتجهيزات الصناعية (معدل الحماية الجمركية يتراوح مابين 5%-15%-30%) تمثل 26% من الوردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي أي تقريبا 1,2مليار$	%26
3	يتم إلغاء الحقوق الجمركية على هذه المنتجات بعد سنتين من توقيع الاتفاقية تمتد إلى 10 سنوات أي 10%سنويا	المنتجات التامة الصنع أو النهائية (معدل الحماية الجمركية يتراوح مابين 5%-15%-30%) تمثل 50% من الوردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي قيمتها تقدر بـــ 2,3 مليار $	%50

Source : Revue Mutations,(CACI), accord d'association–européen, N°39, JAN 2002, P33.

- بالنسبة للمنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة: تسعى كل من المجموعة والجزائر إلى القيام بتحرير واسع لمبادلاتها بصورة متدرجة وبصورة متبادلة لمنتجاتها الفلاحية ومنتجات الصيد البحري التي تشكل مصلحة للطرفين. فبمقتضى المادة 14 من الاتفاقية، تفكك المنتجات الزراعية الموزعة على ثلاث بروتوكولات حسب ثلاث أشكال مختلفة من الامتيازات وهي كالتالي:

***المنتجات الزراعية:** عند استيرادها في الجزائر، تستفيد المنتجات الزراعية التي يكون منشؤها المجموعة والتي عددها يساوي 114 صنف تعريفي في البروتوكول رقم 2، من الأحكام الواردة في هذا البروتوكول[2].

[1] حكيم مفتاح ، **السياسات التجارية والاندماج في النظام العالمي الجديد**، مرجع سبق ذكره، ص 129.

[2] المادة 14 الفقرة 2 من الاتفاق.

وهكذا تستفيد هذه المنتجات عند استيرادها من تخفيضات 100% أو50% أو20% من نسبة التعريفة المفروضة عليها أساسا. مع الإشارة أن أكثر من 72% من الأصناف التعريفية الخاصة بالمنتجات الزراعية تستفيد من تخفيض 100% من التعريفة الأساسية.

***منتجات الصيد البحري:** عند استيرادها في الجزائر، تستفيد منتجات الصيد البحري التي تكون منشؤها المجموعة والتي عددها يساوي 88 صنف تعريفي في البروتوكول رقم 4 من الأحكام الواردة في هذا البروتوكول[1]، حيث أنها تستفيد من تخفيضات 100% أو25% من نسبة التعريفة المفروضة عليها عند استيرادها.

***المنتجات الزراعية المحولة:** يبلغ عددها 50 صنف تعريفي في البروتوكول رقم 5، وتستفيد هذه المنتجات عند استيرادها في الجزائر من تخفيضات 100% أو50% أو30% أو25% أو20% من نسبة التعريفة المفروضة عليها أساسا[2]، حيث أن أكثر من 68% من الأصناف التعريفية الخاصة بالمنتجات الزراعية المحولة تستفيد من تخفيض 100% من التعريفة الأساسية.

• **التعاون في المجال الاقتصادي:** يتعلق هذا التعاون أساسا وحسب ما جاءت به المادة 48 من الاتفاقية بالقطاعات التي تعاني مشاكل داخلية أو التي تم الاتفاق بشأن تحرير مبادلاتها بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وكذا القطاعات التي تسمح بتسهيل التقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي، وخاصة القطاعات المؤدية إلى رفع مستويات النمو وخلق فرص الشغل وتطوير المبادلات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. ويتم هذا التعاون من خلال[3]:

- تطوير الهياكل الاقتصادية الأساسية (البنى التحتية).
- التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي، التربية، التعليم والتكوين.
- التعاون في المجال الجمركي بهدف تنشيط الرقابة والإجراءات الجمركية، واستعمال وثائق إدارية موحدة ووضع نظام مشترك للعبور بين الطرفين (المادة63).
- دعم وتشجيع الاستثمار المباشر والشراكة الصناعية.
- تشجيع عمليات التحديث وإعادة الهيكلة الصناعية بما فيها الصناعات الزراعية– الغذائية.
- إعطاء الأولوية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] المادة 14 الفقرة 2 من الاتفاق.

[2] المادة 14 الفقرة 4 من الاتفاق.

[3] جمال عمورة جمال، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليلي اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006، ص 401-402.

كما مس هذا الجانب (التعاون الاقتصادي) عدة قطاعات أخرى تمثلت في قطاع النقل بدعم إعادة هيكلته وتحديثه، وكذا قطاع الإعلام والاتصال وقطاع الطاقة والمناجم، السياحة والحرف، التعاون في مجال الإحصاء،كما اشتمل هذا الجانب أيضا على التعاون بخصوص حماية المستهلكين.

• **التعاون المالي:** يقوم على ما يلي[1]:

- دعم الإصلاحات الهادفة إلى تحديث وعصرنة الاقتصاد بما فيه التنمية الريفية.
- إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية.
- ترقية الاستثمارات الخاصة والأنشطة المؤدية إلى خلق فرص العمل.
- الأخذ بعين الاعتبار الآثار الناتجة عن وضع منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري، خاصة عن طريق إعادة تأهيل الاقتصاد.

• **التعاون في مجال الخدمات[2]:** تمنح الجزائر نفس المعاملة التي هي مقيدة بها بناءا على الفقرة 1 من المادة 2 من الاتفاق العام حول تجارة الخدمات، كما تمنح الجزائر لدول المجموعة نفس المعاملة التي تمنحها لشركاتها وفروعها للدول الأخرى سواء تعلق الأمر بأداء خدمات عابرة للحدود أو الحضور التجاري بإنشاء شركة أو فروع لها في الجزائر.

أما في جانب النقل فيرخص كل طرف بإنشاء واستغلال فروع مستقلة أو فروع من شركات الطرف الآخر على إقليمه في ظروف لا تقل رعاية عن تلك التي يمنحها لشركاته أو للفروع المستقلة أو الفروع التابعة لشركات بلدان أخرى إذا كانت هذه الأخيرة أكثر رعاية، وبهذا يلتزم الطرفان الدخول الحر للسوق والتجارة الدولية على أساس تجاري.

• **التعاون في مجال وسائل الدفع، حركة رؤوس الأموال والمنافسة:** تعهد الطرفان بضمان حرية انتقال رؤوس الأموال الخاصة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر، والتي تتم في المؤسسات المنشأة وفقا للتشريع المعمول به (المواد 38-39)، ونفس الشيء بالنسبة للتصفية القضائية واسترجاع عوائد هذا الاستثمار وكل الأرباح التي تنتج عنه[3]، بالإضافة إلى السماح بعملية الدفع وتسوية العمليات أو الصفقات الجارية بعملة قابلة للتحويل.

لقد تعدت حدود التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي المجال التجاري والاقتصادي والمالي إلى التعاون في المجال السياسي من خلال قيام حوار سياسي يسمح بإقامة علاقات دائمة بين الطرفين، التعاون في المجال

---

[1] جمال عمورة جمال، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطية** ، مرجع سبق ذكره، ص 402.

[2] عابد بوسكة، **أثر الشراكة الأورو-متوسطية على التكامل المغاربي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الشلف، 2009، ص 70.

[3] عبد الرشيد بن ديب، **تنظيم وتطور التجارة الخارجية -حالة الجزائر-**، مرجع سبق ذكره، ص 497.

الاجتماعي والثقافي عن طريق وضع إجراءات خاصة بالعمال، تشجيع التفاهم المتبادل بين الثقافات والتعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية كتقوية مؤسسة الدولة والقانون، مقاومة تبيض الأموال...الخ.

2-2-2- آثار اتفاق الشراكة على بنية التجارة الخارجية

• **الآثار المحتملة على الميزان التجاري:** هنا يجب التمييز بين الآثار المتوقعة على بنية الصادرات من جهة والواردات من جهة أخرى.

- **بالنسبة للصادرات:** تتشكل الصادرات الجزائرية أساسا من المحروقات، فهي تمثل أكثر من 97% من مجموع الصادرات، ولما كانت صادرات المحروقات لا تشملها عملية التحرير فانه يتوقع أن تكون الاستفادة من عملية التصدير محدودة وتقتصر على بعض القطاعات فقط، كالصادرات التي تتمتع بمرونة طلب عالية داخل السوق الأوروبية والتي تتمتع فيها بميزة نسبية، وهنا يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من المنتجات[1]:

***المنتجات الصناعية:** حيث تتمتع الجزائر بميزة نسبية في أربع مواد أساسية هي الغاز الطبيعي، المنتجات البترولية، المنتجات الكيميائية، المواد المعدنية الخام، احتلت الجزائر المرتبة السابعة عالميا من بين 184 دولة لمؤشر الأداء التجاري بالنسبة للمنتجات البترولية، والمرتبة 45 عالميا من حيث تطور الأداء.

***المنتجات الفلاحية:** من أهم المنتجات الفلاحية التي تتمتع فيها الجزائر بمزايا نسبية نجد الخضر بالإضافة إلى المنتجات البحرية إلا أن ترتيبها يبقى ضعيف عالميا.

***قطاع الخدمات:** تتمتع الجزائر بمزايا نسبية في قطاع الخدمات، إلا أنها تبقى ضعيفة مقارنة مع دول أخرى كمصر وتونس التي تتمتع بمزايا نسبية في الخدمات التجارية، التجارة البحرية، السياحة وخدمات الأعمال.

إن أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر على الصادرات الجزائرية هو انخفاض أسعار النفط إلا أن هناك آفاق واعدة للتصدير خاصة بالنسبة للقطاع الفلاحي وذلك للعوامل التالية:

- إن احتمال ارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة من الاتحاد الأوروبي في السوق المحلية من الممكن أن تشجع على زيادة الإنتاج المحلي وبالأخص السلع التي تتمتع فيها الجزائر بميزة نسبية في الإنتاج.

- هناك إمكانيات أخرى للتصدير أو للإستفادة على الأقل من مزايا التحرير، وهي محاولة إقامة صناعات تحويلية للمنتجات البترولية.

- **بالنسبة للواردات:** إن دخول اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ يعني الشروع في الإزالة التدريجية للرسوم والحقوق الجمركية لواردات الصناعة الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، حيث سيمس

[1] عابد بوسكة، **أثر الشراكة الأورومتوسطية على التكامل المغاربي**، مرجع سبق ذكره، ص97.

ذلك أزيد من 53% من مجموع الوردات الجزائرية، فمن دون شك فان الآثار المتوقعة على الوردات تكون في شكلين أولا ارتفاع الوردات المتأتية من الاتحاد الأوروبي، وثانيا ارتفاع بعض أسعار السلع المستوردة[1].

***الآثار الناجمة عن ارتفاع حجم الوردات المتأتية من الاتحاد الأوروبي:** إن إقدام الجزائر على إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية على الوردات الصناعية الجزائرية من الاتحاد الأوروبي سيؤدي حتما إلى زيادتها، ولعلى أهم الآثار المتوقعة من إزالة الرسوم الجمركية وغير الجمركية يمكن إبرازها فيما يلي[2]:

- إن إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بالرغم من أنه تدريجي على المنتجات الصناعية إلا أنه سيساعد على محاولة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الاقتصاد الوطني، ويعمل على توسيع قاعدة تقسيم العمل والتخصص في الأعمال الأكثر نفعا، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار المنتجات المصنعة محليا، وبذلك تتمكن المنتجات الوطنية من منافسة المنتجات الأوروبية، سواء محليا أو خارجيا.

- إن المستفيد الأكبر من عملية التفكيك الجمركي سيكون من دون شك المستهلك، بسبب انخفاض أسعار المنتجات الصناعية واشتداد المنافسة بين المنتجات المحلية والأوروبية، مما يزيد من الرفاهية الاقتصادية للمستهلك الجزائري من خلال إشباع حاجاته المختلفة وبأقل تكاليف.

- إن التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية على المنتجات الصناعية الأوروبية واستبعاد كل القيود الكمية إزاءها، ستؤدي حتما إلى دخول المزيد من المنتجات الأوروبية ذات الجودة العالية والأسعار المنخفضة إلى السوق الجزائرية التي ظلت تشتغل بأقل من نصف طاقتها وبأجهزة إنتاجية متقادمة وبإنتاجية ضعيفة، وهذا من شأنه أن يقلص الطلب على هذه الأخيرة ويؤدي إلى إفلاس العديد من المؤسسات الجزائرية وما سينجر على ذلك من تسريح العمال[3].

***الآثار الناجمة عن ارتفاع أسعار الوردات:** تتمثل الوردات التي من المتوقع أن تعرف أسعارها ارتفاعا أساسا في المنتجات الغذائية بسبب خفض الدعم الموجه للفلاحين الأوروبيين، حيث يصل هذا الدعم إلى 60%، وتعتبر الجزائر مستورد صافي للمواد الغذائية حيث سجل ميزانها التجاري عجزا في هذه المواد في كل السنوات اتجاه الاتحاد الأوروبي فقط، كما أن نسبة الاكتفاء الذاتي ضعيفة فهي لا تتجاوز 20%، لذا فالجزائر سوف تتحمل أعباء مالية إضافية وذلك بسبب:

---

[1] قطاف ليلى، **الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة –دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاق الشراكة الأورو-جزائرية**، ملتقى دولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14، نوفمبر 2006، ص 06-07.

[2] عابد بوسكة ، **أثر الشراكة الأورو-متوسطية على التكامل المغاربي**، مرجع سبق ذكره، ص 98.

[3] عبد الحميد زعباط، **الشراكة الأورو-متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص 63-64.

- أن 48% من الوردات الغذائية الجزائرية تأتي من الاتحاد الأوروبي، فقيام هذا الأخير بخفض الدعم على المنتوجات الفلاحية بنسبة 40% كما تم الاتفاق عليه في ظل المنظمة العالمية للتجارة سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعارها. إذ تشير التقديرات أن أسعار هذه المواد سوف ترتفع بـــ 10%- 15%، مما يعني زيادة الفاتورة الغذائية بـــ 100 إلى 200 مليون دولار اتجاه الاتحاد الأوروبي فقط، خاصة أنه يتوقع حدوث أعباء مالية إضافية تقدر بـــ 300 إلى 400 مليون دولار بالنسبة لهذه المواد مع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

- إن الطلب المحلي على الوردات الغذائية يعتبر عديم المرونة بسبب أنها تعتبر سلع ضرورية من جهة وضعف الاكتفاء الذاتي الغذائي المحلي من جهة أخرى.

• **الآثار المرتقبة على الشركاء التجاريين:** إن غالبية الشركاء التجاريين للجزائر هم دول أوروبية، وبالتالي فان التأثيرات على الشركاء التجاريين تكون جد هامة، مادامت أغلب صادراتنا تتجه نحو أوروبا، حيث تمثل ايطاليا الزبون الأول للجزائر التي تمولها بالطاقة خاصة الغاز الطبيعي، وبلغت صادرات الجزائر نحو ايطاليا سنة 2007 حوالي 7,9 مليار دولار أي بنسبة 30,4% من حجم الصادرات نحو أوروبا، أما فيما يخص الوردات فتبقى فرنسا الشريك الأول للجزائر، حيث بلغت واردات الجزائر منها سنة 2007 ما قيمته 4,61 مليار دولار أي بنسبة 31,98% من إجمالي وردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي، لذا تبقى طبيعة الآثار المتوقعة على الشركاء التجاريين والمتعاملين الاقتصاديين متوقفة على مدى نجاح الأورو واستقراره في المستقبل، فلحد الآن تسيطر دول منطقة الأورو على حجم المبادلات التجارية على حساب الشركاء الآخرين كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا وتركيا الذين لا يمكنهم منافسة دول الأورو في المدى القصير والمتوسط[1].

3- تطور التجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

يعد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه شريكا تجاريا مهما بالنسبة للجزائر وذلك نظرا لتاريخ المبادلات التجارية بينهما وبين هذه الدول، وترجع هذه العلاقة إلى الارتباط التاريخي بفرنسا، حيث كانت ومازالت معظم المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية تتم معها. وعليه سنقوم في هذا المبحث باستعراض وتحليل تطور التجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

[1] سفيان أبحري، **شراكة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي وأثرها على الاقتصاد الوطني**، مرجع سبق ذكره، ص 121.

3-1- تطور المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي للفترة (1991 -2009)

سنتناول في هذا العنصر تطور المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خلال الفترة(1991-2009) من خلال ما يلي:

3-1-1- تطور الصادرات والواردات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي للفترة (1991 -2009)

سنبين من خلال الجدول التالي تطور الصادرات والواردات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خلال الفترة الممتدة مابين (1991 -2009) وذلك كما يلي:

الجدول رقم (2-14): تطور الصادرات والواردات بين الجزائر الاتحاد الأوروبي للفترة(1991-2009)

البيان	الصـــادرات			الـــواردات		
السنوات	الـــقيمة(مليون $)	الـــنسبة %	معدل النمو	الـــقيمة(مليون $)	الـــنسبة %	معدل النمو
1991	8656	71.54	14.75	4690	62.22	-19.96
1992	7890	72.80	- 8.85	5453	63.25	16.26
1993	6956	68.93	- 11.83	5121	58.33	-6.48
1994	5734	68.75	- 17.56	5233	55.88	2.18
1995	6638	64.82	- 15.76	6385	59.33	22.01
1996	8059	60.25	21.40	5689	62.53	- 10.90
1997	8663	62.37	7.50	4930	56.75	- 13.34
1998	6643	65.04	- 23.32	5397	57.4	9.47
1999	8058	64.35	21.30	5152	56.22	- 4.54
2000	13792	62.60	71.16	5256	57.3	2.02
2001	12344	64.52	- 10.50	5903	59.39	12.31
2002	12100	64.28	- 1.98	6732	56.05	14.04
2003	14503	58.93	19.86	7954	58.77	18.15
2004	18325	57.78	26.35	10109	55.55	27.09
2005	25593	55.64	39.66	11219	55.11	10.98
2006	28750	52.64	12.33	11729	54.67	4.54
2007	29027	48.77	0.96	14427	52.21	23.00
2008	41246	52.01	42.09	20985	53.15	45.46
2009	23186	51.30	- 43.78	20772	52.86	- 1.01

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات المديرية العامة للجمارك.

ويمكن تجسيد معطيات هذا الجدول في الشكلين التاليين:

الشكل رقم (2-1): تطور المعاملات التجارية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي للفترة (1991-2009)

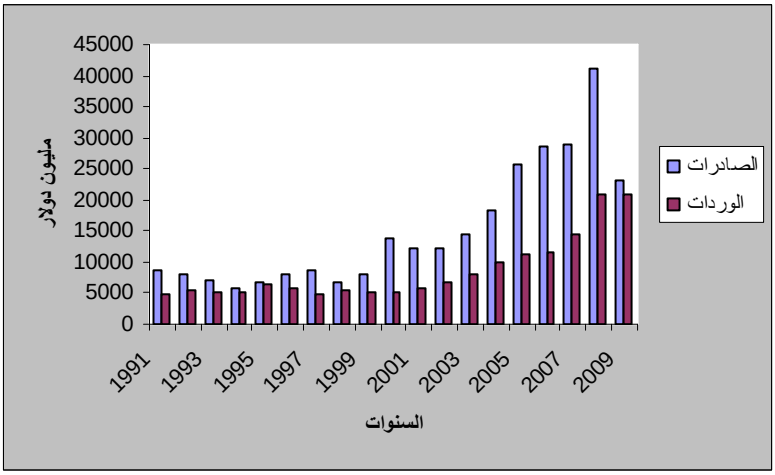

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

الشكل رقم (2-2): تطور الأهمية النسبية ومعدل النمو السنوي للصادرات والواردات مع الاتحاد الأوروبي للفترة (1991-2009)

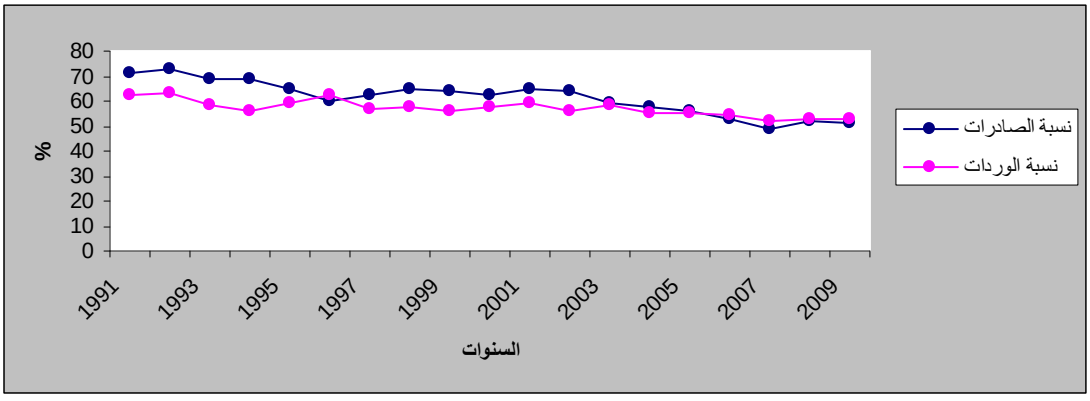

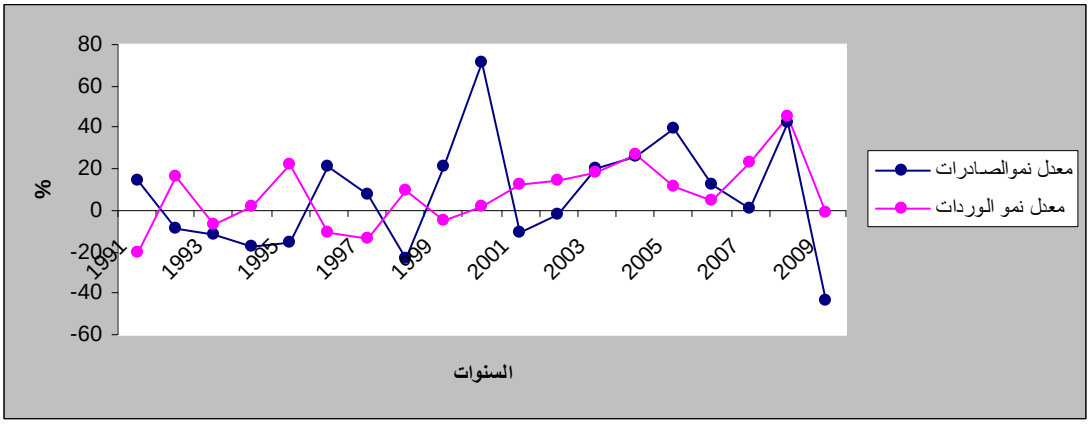

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال تحليلنا للجدول والشكلين السابقين نلاحظ ما يلي:

عرفت حصيلة الصادرات الجزائرية باتجاه الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (1991-2009) تذبذبا وشهدت تغيرات تتفاوت بين الزيادة والانخفاض بشكل تدريجي في النصيب النسبي، حيث انخفضت من 71.54% في سنة 1991 إلى 51.30% سنة 2009 والسبب يعود إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية كون النفط يمثل الحجم الأكبر في صادرات الجزائر باتجاه الاتحاد الأوروبي.

لقد عرفت الفترة 1991-1999 تذبذبات مستمرة في صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي تارة ترتفع وتارة تنخفض، حيث سجلت سنة 1991 حصيلة قدرها 8656 مليون $، لتعرف بعدها انخفاضا خلال سنتي 1992-1993 قدّر على التوالي بـــ 7890 مليون $ و6956 مليون $ بنسبة انخفاض بـــ 8,85% و11,83% نتيجة انخفاض أسعار البترول مقارنة بسنة 1991، عرفت سنة 1994 أضعف حصيلة لصادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي بقيمة 5734 مليون $ ويرجع هذا إلى الانخفاض الذي عرفته هذه السنة في أسعار البترول، لتعاود الارتفاع خلال السنوات 1995، 1996 و1997 فقد بلغت على التوالي 6638 و8059 و8663 مليون $. في حين شهدت سنة 1998 انخفاضا حادا في سعر البرميل من البترول الذي وصل إلى أدنى مستوى له (12,5$) مما نتج عنه انخفاض في حصيلة الصادرات بنسبة 23,32% لكن سرعان ما ارتفعت سنة 1999 بنسبة 21,30% وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول الذي بلغ 17,5$ للبرميل الواحد.

أما الفترة الممتدة مابين 2000-2009 فقد شهدت قيم مرتفعة لصادرات الجزائر باتجاه الاتحاد الأوروبي وذلك بسبب الأسعار المرتفعة للبترول والناجم عن الزيادة في الطلب العالمي على الطاقة، فضلا عن المضاربة على أسعار البترول في البورصات العالمية، وكما أشارت سابقا أن مجمل الصادرات الجزائرية باتجاه الاتحاد هي عبارة عن نفط ومشتقاته إضافة للغاز، وعليه ارتفعت قيمة الصادرات من 8058 مليون $ سنة 1999 إلى 13792 مليون $ سنة 2000 بنسبة زيادة تقدر بـــ 71,16% (سعر البرميل وصل إلى 27,6$)، غير أن سنتي 2001و 2002 عرفتا انخفاض في قيمتها إلا أنها بقيت مرتفعة مقارنة بالفترة 1991-1999. شهدت الفترة الممتدة مابين 2003 إلى 2008 تزايدا مستمرا في حصيلة الصادرات نتيجة الارتفاع المستمر في أسعار البترول حيث وصلت إلى قيم قياسية منتقلة من 14503 مليون $ سنة 2003 إلى 41246 مليون $ سنة 2008، لتشهد انخفاض رهيب سنة 2009 بنسبة 43,78% نتيجة انخفاض أسعار البترول من 94 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 60 دولار للبرميل سنة 2009.

أما فيما يخص واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي فان حصيلتها هي الأخرى تتميز بالتذبذب، كما أن طبيعتها تختلف عن طبيعة الصادرات فهي تتكون بالدرجة الأولى من المواد الغذائية النباتية، المواد الفلاحية المواد الكيماوية والبلاستيكية، والآليات الميكانيكية.

سجلت سنة 1991 حصيلة قدرها 4690 مليون $ لترتفع بعدها إلى 5453 مليون $ و5121 مليون $ سنتي 1992 و1993، بينما عرفت حصيلة الواردات سنتي 1994 و1995 ما قيمته 5233 مليون $ و6385 مليون $ وهي حصيلة مرتفعة مقارنة بـــ 1996 و1997 اللتين شهدتا انخفاض بنسبة 10,90% و13,34% نتيجة هبوط الواردات الغذائية في أعقاب ارتفاع الإنتاج الزراعي المحلي الاستثنائي.

في سنة 1998 شهدت حصيلة الواردات من الاتحاد الأوروبي ارتفاع طفيف بنسبة زيادة 9,47% لتعاود الانخفاض سنة 1999 بنسبة قدرت بـــ 4,54%. بعد ذلك نلاحظ التطور التدريجي لنمو الواردات الجزائرية الآتية من الاتحاد، والذي يميزه التزايد المستمر من سنة 2000 إلى غاية 2008، حيث انتقلت من 5256 مليون $ سنة 2000 إلى 20985 مليون $ سنة 2008، و يمكن تفسير ذلك على أساس الزيادة في كل من واردات التجهيزات الفلاحية نظرا لسياسة الإصلاح الزراعي التي تبنتها الحكومة ابتداءا من سنة 2000 لتطوير القطاع الفلاحي، حيث ارتفعت قيمة هذه التجهيزات من 51181320 $ سنة 2000 إلى 153295580 $ سنة 2004، كما يفسر بزيادة السلع الاستهلاكية غير الغذائية التي تزايدت باستمرار خلال هذه السنوات حيث مثلت 846126875 $ سنة 2000 وصولا إلى 500905312 $ خلال الثلاثي الأول لسنة 2005.

شهدت حصيلة الواردات انخفاض طفيف سنة 2009 من 20985 مليون $ سنة 2008 إلى 20772 مليون $ سنة 2009 بنسبة انخفاض تقدر بـــ 1,01%. انخفاضها يعود إلى الإجراءات الاقتصادية الحمائية التي أصدرتها الحكومة خاصة في مجال إلغاء القروض الاستهلاكية للمواطنين، بالإضافة إلى تراجع استيراد السيارات والذي يعود لاسيما إلى انعكاسات الأزمة الاقتصادية الدولية وانخفاض المبيعات بالتقسيط التي تطبقها بعض البنوك والرسوم التي تم اعتمادها من طرف الجزائر سنة 2008 قصد تنظيم سوق السيارات إضافة إلى انخفاض قيمة الأورو مقابل الدولار طيلة عام 2009.

وفي الأخير يمكن القول أن الأوربيين يهتمون إلى حد كبير بالسوق الجزائرية لأن مشترياتها من الاتحاد الأوروبي تتزايد باستمرار وتمثل أكثر من نصف واردات الجزائر مع باقي دول العالم.

3-1-2- تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي للفترة (1991-2009)

سنبين من خلال الجدول التالي تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1991-2009. حيث يمكن الحصول على مؤشر معدل التغطية انطلاقا من المعادلة التالية:

معدل التغطية = (الصادرات/الواردات)x 100

جدول رقم (2-15): تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي للفترة (1991-2009)

البيان / السنوات	الميزان التجاري (مليون دولار)	معدل التغطية %
1991	3966	184.56
1992	2437	144.69
1993	1835	135.83
1994	501	109.57
1995	252	103.96
1996	2370	141.65
1997	3733	175.72
1998	1246	123.08
1999	2906	156.40
2000	8536	262.40
2001	6441	209.11
2002	5368	179.73
2003	6549	182.33
2004	8216	181.27
2005	14374	228.12
2006	17021	245.11
2007	14600	201.20
2008	20261	196.54
2009	2414	111.62

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات المديرية العامة للجمارك.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن رصيد ميزان التجاري ومعدل التغطية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يتميزان بتقلبات مستمرة، وهي نتيجة منطقية سببها تقلب حصيلة الصادرات والواردات والعائد بدوره إلى تقلب أسعار البترول وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (2-3): تطور رصيد الميزان التجاري للفترة (1991-2009)

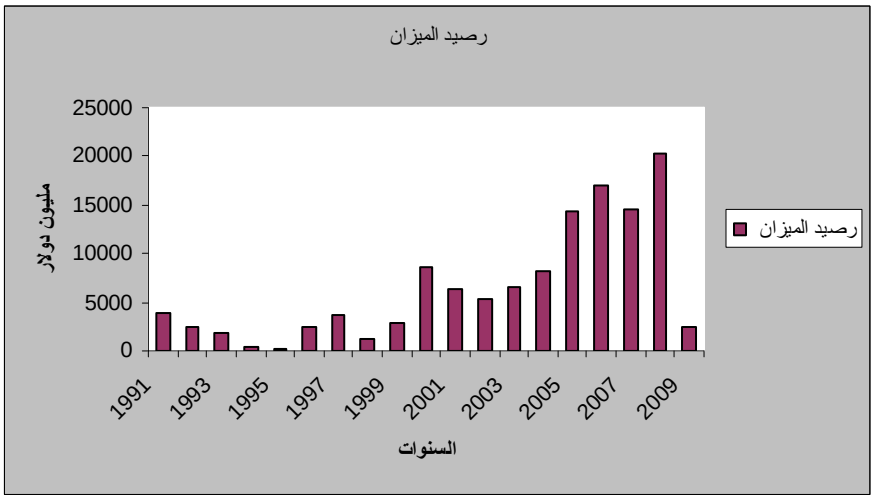

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال تحليلنا للجدول والشكل السابق نلاحظ تذبذب رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1991-2009، والذي هو نتيجة التذبذب في حصيلة الوردات والصادرات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خلال نفس الفترة. سجل الميزان التجاري فائضا طوال الفترة المدروسة نتيجة ارتفاع الصادرات بنسبة أكبر من ارتفاع الوردات، حيث أن متوسط نسبة صادرات الجزائر إلى الاتحاد خلال الفترة-2009 قدرت بـــ 61,70% أما بالنسبة للواردات فقد بلغت 54,44%.

عرف الميزان التجاري خلال السنتين 1994 و1995 فائض ضئيل مقارنة بالسنوات السابقة والسبب في ذلك راجع إلى انخفاض أسعار البترول والتي خفضت من حصيلة الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي، والى تدابير تحرير التجارة الخارجية والتي رفعت من فاتورة الوردات من الاتحاد الأوروبي. مع الإشارة أن الميزان التجاري الكلي للجزائر آنذاك عرف عجز قدر على التوالي بـــ 1025 و521 مليون $ وهذا راجع إلى ارتفاع حصيلة الواردات الكلية نتيجة الإفراط في الاستيراد، نستنتج من ذلك أن الصادرات الموجهة إلى الاتحاد الأوروبي غطت بالكامل واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي خلال السنتين 1994 و1995 وتحقق فائض يقدر بـــ 501 مليون $ و253 مليون $ على التوالي في الوقت الذي عرف فيه الميزان التجاري الكلي عجز.

في السنتين 1996 و1997 حقق الميزان التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي فائض معتبر قدر على التوالي بـــ 2370 و3733 مليون $، وهذا نظرا لارتفاع سعر الدولار الذي انعكس على حصيلة الصادرات لترتفع إلى 8059 و8663 مليون $ خلال السنتين السابقتين ، بينما انخفضت حصيلة الواردات من 6385 مليون $ سنة 1995 إلى 5689 و4930 سنتي 1996 و1997 ويعود سبب الانخفاض إلى السياسات التي انتهجتها الدولة في سبيل ترشيد الواردات بعد الفوضى التي عرفتها عملية الاستيراد. غير أن سنة 1998 عرفت انخفاضا في رصيد الميزان التجاري بنسبة 66,62% مقارنة بنسبة 1997 حيث سجل رصيدا قدره 1246 مليون $ وذلك نتيجة لتراجع حصيلة إيرادات الصادرات، إلا أنه في سنة 1999 ارتفع رصيد الفائض إلى 2906 مليون $.

سجل رصيد الميزان التجاري مستويات مرتفعة خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2008 وذلك لأن معدل نمو الصادرات كان أكبر من معدل نمو الواردات وهذا راجع بدوره إلى الأسعار القياسية التي عرفها سعر البرميل من البترول خلال هذه الفترة، لتنخفض بشكل كبير سنة 2009 بنسبة 88,08% نتيجة التراجع في حصيلة الصادرات من 41246 مليون $ سنة 2008 إلى 23186 مليون دولار سنة 2009.

إن الفائض الذي حققه الميزان التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ما هو إلا نتيجة زيادة حصيلة الصادرات باتجاه الاتحاد الأوروبي نتيجة ارتفاع أسعار البترول التي تتحكم في أسعاره عوامل خارجية.

الشكل رقم (2-4): تطور معدل التغطية للفترة (1991-2009)

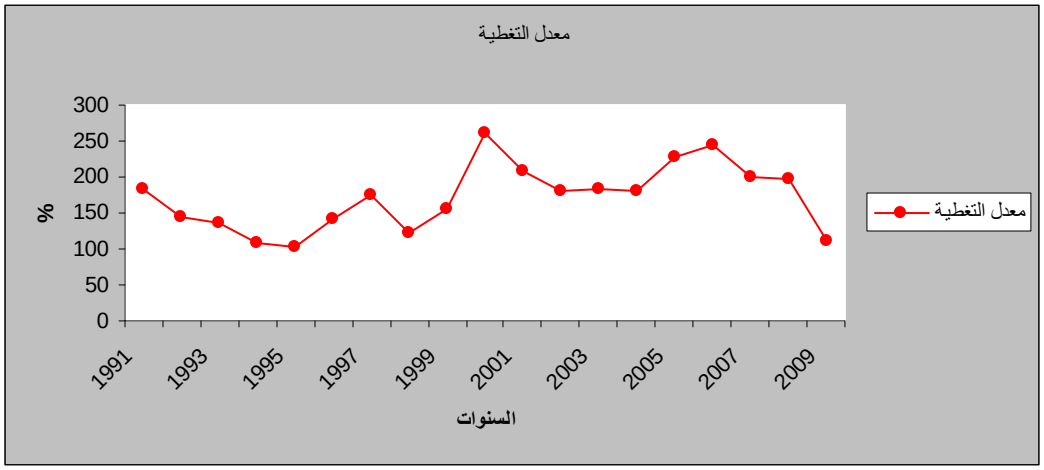

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

أما فيما يتعلق بمعدل التغطية والذي يفسر مدى تغطية الوردات بالصادرات، حيث تعتبر أفضل نسبة في المعاملات التجارية الدولية التي تتراوح مابين 80% و120%، وبملاحظة المعادلات الواردة في الجدول السابق فان نسبة التغطية تتراوح مابين 103,96% و262,40%، بلغ أدناه سنة 1995 وأقصاه سنة 2000، وقد سجلت معدلات التغطية معدلات مرتفعة في أغلب فترات الدراسة، كما بلغت نسبة التغطية خلال السنوات 2005, 2006، 2007 معدلات مرتفعة هي على التوالي 228,12%، 245,11%، 201,20% وذلك بسبب بلوغ أسعار البترول معدلات قياسية.

3-2- التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي للفترة (2000-2007)

سنتناول في المطلب أهم المتعاملين التجاريين للجزائر من دول الاتحاد الأوروبي إما زبائن أو موردين للفترة 2000-2007 وذلك حسب الأكثر أهمية.

3-2-1- بالنسبة للصادرات:

سنقوم في هذا العنصر بالتطرق إلى مختلف دول الاتحاد الأوروبي التي تصدر إليها الجزائر وذلك كما يلي:

الجدول رقم (2-16): أهم الشركاء التجاريين من دول الاتحاد الأوروبي بالنسبة للصادرات الجزائرية للفترة (2000-2007)/ الوحدة: مليون دولار.

المناطق / السنوات	ايـــطاليا		فـــرنسا		اســـبانيا		هـــولندا		بـــلجيكا		ألـــمانيا	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
2000	4418,36	32,03	2920,74	21,18	2329,69	16,89	1658,14	12,02	659,26	4,78	732,94	5,31
2001	4143,70	33,57	2785,52	22,56	2156،97	17,47	1310,56	10,62	525,97	4,26	176,42	1,43
2002	3719,51	30,74	2516,52	20,80	2233,79	18,46	1670,75	13,80	455،91	3,77	431,66	3,56
2003	4916,55	33,90	3160,97	21,79	1611,90	11,11	813,40	5,61	1272,66	8,77	887,41	6,12
2004	5774,22	31,51	3606,30	19,68	3150,06	17,19	1173,36	6,40	1481,22	8,08	934,15	5,10
2005	7490,08	29,27	4868,09	19,02	4637,45	18,12	1661,47	6,50	1896,30	7,40	1835,78	7,17
2006	9425,54	32,78	4296,74	14,94	5239,09	18,22	1833,95	6,38	2308,98	8,03	1286,30	4,47
2007	8268,67	28,48	4133,27	14,23	5450,87	18,77	2858,32	9,85	1724,64	5,94	1250,47	4,30
المناطق / السنوات	**بـــريطانيا**		**الـــبرتغال**		**الـــيونان**		**الـــنمسا**		**الـــسويد**		**باقي الاتحاد الأوروبي**	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
2000	647,85	4,70	249,54	1,81	117,23	0,85	18,47	0.13	32,58	0,23	9,65	0,07
2001	289,33	2,34	285,27	2,31	68,53	0,55	0,02	-	11,15	0,09	592,51	4,8
2002	334,74	2,76	334,74	2,77	64،07	0,52	0,01	-	13,73	0,11	327,91	2,71
2003	388,35	2,67	226,75	1,56	90,27	0,62	70,31	0,48	13,71	0,09	1055,81	7,28
2004	623,86	3,40	556,70	3,30	76,86	0,42	74,49	0,4	3,81	0,02	824,62	4,5
2005	755,03	2,95	1238,46	4,84	103،86	0,40	9,13	0,03	28,94	0,11	1072,34	4,19
2006	1601,26	5,57	1013,54	3,52	171,31	0,6	136,09	0,47	17,60	0,06	1426	4,96
2007	1548,46	5,33	727,76	2,50	191,04	0,66	255,26	0,88	43,54	0,15	2586,30	8,91

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات لمصادر وطنية ودولية مختلفة.

نلاحظ من الجدول السابق أن نسب توزيع الصادرات الجزائرية على دول الاتحاد الأوروبي تختلف من منطقة إلى أخرى وهذا ما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل (2-5): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية مع دول الاتحاد الأوروبي للفترة (2000-2007)

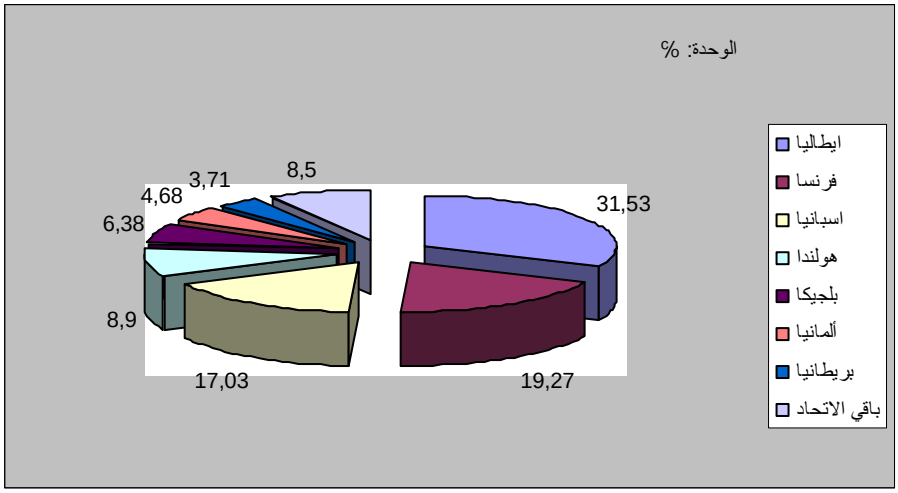

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول والشكل البياني السابقين يتبين لنا أن ايطاليا وفرنسا تمثلان أهم منفذ للصادرات الجزائرية وذلك بنسبة 31,53% و19,27% على التوالي من إجمالي الصادرات الجزائرية الى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000-2007، تتمثل المواد الأساسية المصدرة الى فرنسا وايطاليا في النفط ومشتقاته اضافة للغاز، سجلت أعلى نسبة للصادرات الموجهة الى ايطاليا سنة 2003 بـــ 33,90% أما أدنى نسبة سجلت سنة 2007 بـــ 28,48%، أما بالنسبة لفرنسا سجلت أعلى نسبة 2001 بـــ 22,56%، في حين أن أدنى نسبة سجلت سنة 2007 بـــ 14,23%. تليها اسبانيا في المركز الثالث مسجلة نسبة 17,03% من إجمالي الصادرات خلال الفترة 2000-2007.

يرجع السبب في ارتفاع نسبة الصادرات باتجاه هذه الدول (ايطاليا، فرنسا، اسبانيا) إلى القرب الجغرافي بالدرجة الأولى، مما سمح بإقامة علاقات تجارية بين الجزائر وهذه الدول في ظروف حسنة، أما السبب الثاني فيعود للاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تربط الجزائر مع هذه الدول.

تأتي هولندا في المركز الرابع من حيث نفاذ الصادرات الجزائرية بنسبة 8,90% من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2007 أي ما قيمته 1622,50 مليون $، حيث شهدت تغيرات تتفاوت بين الزيادة والانخفاض بشكل تدريجي في النصيب النسبي، انخفض من 12,02% سنة 2000 إلى 10,62% سنة 2001 ليعاود بعدها الارتفاع سنة 2002 أما في السنوات 2003، 2004، 2005 2006 عرف انخفاض شديد حيث قدر بـــ 5,61% و6,40%، 6,50%، 6,38% على التوالي، ليرتفع سنة 2007 إلى 9,85% بنسبة زيادة بلغت 3,47%.

عرفت صادرات الجزائر الى بلجيكا تطورا ملحوظا خلال الفترة 2000-2007 حيث انتقلت من 659,26 مليون $ سنة 2000 وبنسبة 4,78% من إجمالي الصادرات الى 1724,64 مليون $ سنة 2007 وبنسبة 5,94% من إجمالي الصادرات. بينما احتلت ألمانيا المركز السادس وعرفت نسبة الصادرات الجزائرية باتجاهها تقهقرا خلال الفترة 2000-2007، فقد انخفضت من 5,31% سنة 2000 الى 4,30% سنة 2007، أما نسبة الصادرات الى ألمانيا من إجمالي الصادرات الى الاتحاد الأوروبي خلال نفس الفترة بلغت 4,68%، ونظرا للقرب الجغرافي بين ألمانيا والجزائر وسلسلة الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تربط الجزائر مع ألمانيا، فان هذه النسبة تعتبر بعيدة كل البعد في مجال الصادرات بين الجزائر وألمانيا مقارنة بفرنسا وايطاليا واسبانيا.

يعود المركز السابع والثامن الى كل من بريطانيا والبرتغال وذلك بنسبة 3,71% و2,83% على التوالي من إجمالي الصادرات الجزائرية الى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000-2007، ولقد سجلت أعلى نسبة للصادرات الموجهة الى بريطانيا سنة 2006 بـــ 5,57% أما أدنى نسبة فقد سجلت سنة 2001 بـــ 2,34%، أما بالنسبة للبرتغال فقد سجلت أعلى نسبة سنة 2005 بـــ 4,84%، بينما أدنى نسبة عرفت سنة 2003 بـــ 1,56%.

احتلت اليونان المركز التاسع بنسبة 0,58% وبقيمة تقدر بـــ 110,4 مليون $، تأتي بعدها النمسا في المركز العاشر بنسبة 0,3% أما المركز الأخير فكان من نصيب السويد بنسبة0,11% من إجمالي الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000-2007، بلغ أقصاها سنة 2000 بـــ 0,23% وأدناها سنة 2004 بـــ 0,02%.

إن درجة استيعاب المناطق الثلاث (اليونان+ السويد+ النمسا) لم تتجاوز 1% من إجمالي الصادرات الى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000-2007، ويعود هذا الى البعد الجغرافي بين الجزائر وهذه الدول مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي الأخرى التي تسيطر على حجم المبادلات التجارية بينها وبين الجزائر (فرنسا اسبانيا، ايطاليا، ألمانيا)، بالإضافة الى ضعف حجم الاتفاقيات الثنائية بينها وبين الجزائر.

فيما يخص باقي دول الاتحاد الأوروبي والتي بلغت نسبة 4,68% من إجمالي الصادرات الى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000-2007، فإنها شهدت ارتفاع كبير في صادرات الجزائر إليها، حيث ارتفعت من 9,65 مليون $ وبنسبة 0,17% سنة 2000 الى 2586,3 مليون $ بنسبة 8,91% سنة 2007.

3-2-2- بالنسبة للواردات:

لكي نتعرف على أهم موردي الجزائر من دول الاتحاد الأوروبي نستعين بالجدول التالي:

الجدول رقم (2-17): أهم الشركاء التجاريين من دول الاتحاد الأوروبي بالنسبة للواردات الجزائرية للفترة (2000-2007)/ الوحدة: مليون دولار.

المناطق / السنوات	فـــرنسا		ايـــطاليا		ألـــمانيا		اســـبانيا		بـــلجيكا		بـــريطانيا	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
2000	2069,7	39,38	781,36	14,87	679,77	12,93	523,06	9,95	239,50	4,55	201,28	3,83
2001	2234,72	37,85	1056,26	17,89	801,66	13,58	530,20	8,98	259,25	4,39	254,40	4,31
2002	2669,72	39,66	1130,67	16,79	846,58	12,57	617,43	9,17	361,18	5,36	302,65	4,50
2003	3355,51	42,18	1347,03	16,93	776,85	9,78	865,01	10,87	420,50	5,29	314,17	3,50
2004	4426,13	43,78	1423,91	14,08	1121,45	11,09	948,33	9,38	495,18	4,90	283,69	2,80
2005	5136,67	45,78	1504,21	13,41	1220,29	10,88	1388,29	12,37	510,45	4,54	239,74	2,13
2006	4565,05	38,92	1846,20	15,74	1260,38	10,74	1206,27	10,28	528,20	4,50	292,18	2,50
2007	4914,44	34,06	2511,80	17,41	1769,25	12,26	1733,41	12,01	718,11	4,98	368,79	2,56
المناطق / السنوات	هـــولندا		الـــسويد		الـــنمسا		فـــنلندا		اليـــونان		باقي الاتحاد الأوروبي	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
2000	167,84	3,19	53,26	1,01	110,70	2,11	92,48	1,75	35,28	0,67	302,74	5,76
2001	150,55	2,55	67,63	1,41	115,48	1,95	90,90	1,54	67,67	1,15	275,67	4,67
2002	214,03	3,18	97,17	1,44	107,22	1,60	96,45	1,43	58,84	0,87	230,90	3,43
2003	261,42	3,28	148,44	1,86	91,06	1,14	94,15	1,18	39,79	0,50	277,59	3,49
2004	290,08	2,87	183,23	1,81	126,23	1,24	111,55	1,10	43,03	0,42	660,12	6,53
2005	264,02	2,35	323,52	2,88	155,68	1,39	81,58	0,72	44,84	0,39	354,52	3,16
2006	322,83	2,75	171,25	1,46	156,18	1,33	122,77	1,05	206,15	1,75	1053,26	8,98
2007	560,52	3,88	327,19	2,27	289,34	2,00	226,01	1,57	121,93	0,84	888,70	6,16

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات لمصادر وطنية ودولية مختلفة.

ويمكن تمثيل معطيات الجدول السابق في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (2-6): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية مع دول الاتحاد الأوروبي للفترة (2000-2007)

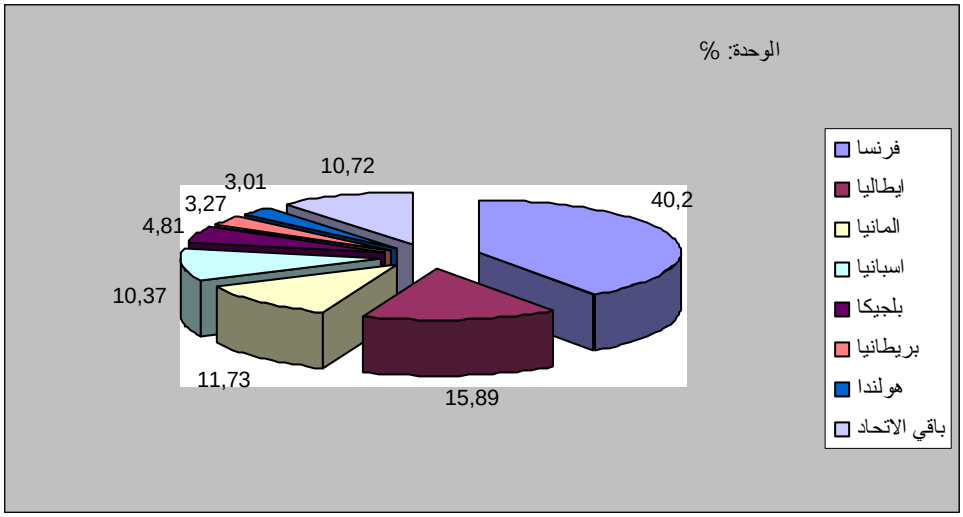

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

إن المتتبع لمجريات تطور واردات الجزائر من دول الاتحاد الأوروبي يجد أغلب وارداتنا من هذا القطب الاقتصادي تأتي بالدرجة الأولى من فرنسا، فهي تمثل الشريك التجاري الأول والمورد الرئيسي للجزائر، أما الجزائر هي[1] ثالث أكبر سوق للصادرات الفرنسية خارج بلدان منظمة التعاون والتنمية بعد الصين وروسيا.

بلغت نسبة واردات الجزائر من فرنسا من إجمالي الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000-2007 بـــ 40,20%، وسجلت أعلى نسبة للواردات من فرنسا سنة 2005 بـــ 45,78% بينما أدنى نسبة فقد سجلت سنة 2007 بـــ 34,06%، والمواد الأساسية المستوردة من فرنسا تتمثل في السلع الرأسمالية والسيارات والصناعات الزراعية والسلع الاستهلاكية والسلع الوسيطية، إن مركبات السيارات هي أول المنتجات المصدرة الى الجزائر بنسبة 16%، تليها المواد الصيدلانية (11%)، منتجات الألبان والحبوب، معدات السيارات، ثم تأتي بعد ذلك سلسلة من المنتجات الصناعية.

تأتي ايطاليا في المركز الثاني من حيث نفاذ منتجاتها الى الجزائر بعد فرنسا مسجلة نسبة 15,89% من إجمالي الواردات من الاتحاد الأوروبي خلال نفس الفترة، عرفت ايطاليا أعلى قيمة لها من إجمالي الواردات من الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر سنة 2007 بـــ 2511,80% مليون $ وبنسبة 17,41%، في حين أن أدنى قيمة سجلت سنة 2000 بـــ 781,36 مليون $ وذلك بنسبة 14,87% من إجمالي الواردات. بالنسبة لألمانيا فإنها تأتي في المركز الثالث من حيث نفاذ منتجاتها الى السوق الجزائرية وبنسبة 11,73%

[1] Jaques Dumasy, les relations commerciales franco-algériennes et les outils de la coopération, adress www.senat.fr/ga/ga37/ga3711.htmI # toc 105, consulter le 06/09/2010

حيث عرفت نموا ملحوظا خلال هذه الفترة متنقلة من 679,77 مليون $ سنة 2000 الى 1769,25 مليون $ سنة 2007 وذلك بمعدل نمو متوسط قدره 15,88%.

لقد عرفت واردات الجزائر من اسبانيا خلال الفترة 2000-2007 تزايدا مستمرا حيث انتقلت من 523,06 مليون $ سنة 2000 وبنسبة 9,95% من إجمالي الواردات من الاتحاد الأوروبي الى 1733,41 مليون $ سنة 2007 وبنسبة 12,01%، وبذلك احتلت المركز الرابع بعد ألمانيا. كما أن نسبة الواردات من اسبانيا خلال الفترة 2000-2007 قدّرت بـــ 10,73%، وهي نسبة منخفضة مقارنة بنسبة صادرات إلى اسبانيا من إجمالي الصادرات الى الاتحاد والتي بلغت 17,03% وتتمثل أهم المواد المستوردة من اسبانيا في المواد الصيدلانية، الأجهزة والآلات.

يعود المركز الخامس من نصيب بلجيكا بنسبة 4,81% وبقيمة 441,55 مليون $ خلال الفترة 2000-2007، وهي الأخرى عرفت حصيلة واردات الجزائر منها نموا مستمرا خلال الفترة السابقة حيث بلغت سنة 2000 حوالي 239,5 مليون $ لترتفع سنة 2007 الى 718,11 مليون $ بمعدل نمو متوسط قدره 16,92%. بعد ذلك تأتي كل من بريطانيا وهولندا في المركز السادس والسابع على التوالي وذلك بـــ نسبة3,27% و3,01% وبقيمة 282,11 و278,91 من إجمالي الواردات من الاتحاد الأوروبي، ولقد سجلت أعلى نسبة للواردات من بريطانيا سنة 2002 بـــ 4,50%، أما أدنى نسبة سجلت سنة 2005 بـــ 2,13%، في حين عرفت هولندا أعلى نسبة سنة 2007 بـــ 3,88%، وأدنى نسبة هي الأخرى كانت سنة 2005 بـــ 2,35%.

شهدت السويد تطورا ملحوظا من نفاذ منتجاتها الى الجزائر خلال الفترة 2000-2007، حيث ارتفعت من 53,26 مليون $ سنة 2000 وبنسبة 1,01% والتي تعتبر أدنى نسبة خلال الفترة المدروسة الى 327,19 مليون $ سنة 2007 وبنسبة 2,27% وهي تعتبر أعلى نسبة لواردات الجزائر من السويد من إجمالي الواردات من الاتحاد الأوروبي خلال نفس الفترة، بعد ذلك تأتي النمسا في المركز التاسع بنسبة 1,59% من إجمالي الواردات من الاتحاد الأوروبي أي ما قيمته 143,98 مليون $ خلال الفترة 2000-2007 وهي نسبة مرتفعة مقارنة بنسبة صادرات الجزائر الى النمسا والتي بلغت خلال نفس الفترة 0,3%.

تحل فنلندا في المركز العاشر بنسبة 1,29% من إجمالي الواردات من الاتحاد الأوروبي، بينما اليونان تميزت نفاذ منتجاتها الى الجزائر بالضعف حيث أن نسبتها لم تتجاوز 1% خلال الفترة 2000-2007 مما جعلها تحل في المركز الأخير. في حين أن نسبة واردات الجزائر من باقي دول الاتحاد بلغت 5,27% سجلت أعلى نسبة لها سنة 2006 بـــ 8,98% بقيمة 1053,26 مليون $ وأدنى نسبة لها سنة 2005 بـــ 3,16% بقيمة 354,52 مليون $.

خلاصة الفصل الثاني:

عرفت العلاقة التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بعد 1976 نقلت نوعية تمثلت في زيادة استيراد الجزائر لوسائل التجهيز من دول الاتحاد الأوروبي التي وصلت إلى 85% من إجمالي التجهيزات المستوردة خلال 1993-1997، وتم حوالي 80% من حجم المعاملات التجارية مع مؤسسات ودول الاتحاد الأوروبي.

أما اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يمنح لهذا الأخير الكثير من الامتيازات في مجال التجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي كونه يستفيد من الإلغاء المرتقب للحواجز والحقوق الجمركية على واردات الجزائر من دول الاتحاد الأوروبي، مما يؤدي حتما إلى زيادة تدفق المنتجات الأوروبية إلى السوق الوطنية. كما يمكّن الجزائر من دخول سلعها إلى أسواق 27 دولة من دول الاتحاد الأوروبي دون أي قيد مما يحفز المؤسسات الجزائرية ويجعلها أكثر تنافسية.

إن من أهم نتائج اتفاقيات التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خاصة منطقة الأورو في مجال التجارة الخارجية أن أصبح الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر استيرادا وتصديرا حيث 50% من واردات الجزائر مصدرها الاتحاد الأوروبي، أما صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي فهي تمتص نسبة أكثر من 60%، وأكثر دول الاتحاد الأوروبي تبادلا مع الجزائر تأتي فرنسا في المرتبة الأولى كمورد وايطاليا في المرتبة الأولى كزبون، إضافة إلى دول أخرى كاسبانيا، ألمانيا وبلجيكا. أما فيما يتعلق بطبيعة المبادلات بين الطرفين، تتصدر المحروقات قائمة الصادرات التي بفضلها حققت الجزائر فائضا في ميزانها التجاري مع الاتحاد الأوروبي، هذا ما يبين مدى تبعية أوروبا للمواد الطاقوية الجزائرية، بينما الواردات تمثل تبعية الجزائر لأوروبا في المواد الغذائية والتجهيز وغيرها.

الفصل الثالث

قياس العوامل المؤثرة على التدفقات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

تمـــهيد

لفهم طبيعة ومحددات التدفقات التجارية مابين الدول، فان البحوث التجريبية عادة ما تستند إلى استخدام نموذج الجاذبية الذي يحظى بأهمية بالغة في أدبيات الاقتصاد الدولي، حيث يجعل (في شكله الأساسي) التوقعات بشأن تدفقات التجارة مبنية على أساس المسافة التي تفصل بين الدول والتفاعل بين الأحجام الاقتصادية لهذه الدول.

رغم افتقار هذا النموذج إلى الأسس النظرية إلا أن الأدبيات الاقتصادية الحديثة أسهمت في تحسينه سواءا على المستوى النظري أو البحثي، بما يرجع جزئيا إلى التقدم في أساليب التحليل الإحصائي. حيث تم تحليل العديد من الموضوعات البحثية باستخدام هذا النموذج مثل حركات الهجرة الدولية، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الاندماج الاقتصادي، وخاصة التجارة الدولية وذلك عن طريق تطوير " قانون الجاذبية الأرضية لنيوتن" الذي ينص على أن قوة الجاذبية بين جسمين يعتمد طرديا على كتلتيهما وعكسيا على المسافة الفاصلة بينهما.

وفي السياق نفسه، نحاول في هذا الفصل استعراض النتائج الإحصائية والقياسية التي تم الحصول عليها من خلال قياس العوامل المؤثرة على التدفقات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من الفترة 1991 أي من تاريخ إعلان الاتحاد الأوروبي كتسمية عملية إلى غاية 2009 باستخدام نموذج الجاذبية. ومن أجل ذلك ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى:

1- التأصيل النظري لنموذج الجاذبية.

2- تقدير وتحليل نموذج الجاذبية المقترح.

1- التأصيل النظري لنموذج الجاذبية

من أجل وضع نماذج التدفقات السلعية بين أزواج من الأقطار، صممت نماذج اقتصادية قياسية خاصة صارت تعرف في الأدبيات باسم نموذج الجاذبية. ومن أجل إلقاء الضوء على هذا النموذج تم تصميم هذا المبحث الذي سنتناول فيه مفهوم نموذج الجاذبية وتوسعاته، ثم مقارنته بالنماذج القياسية الأخرى التي تستخدم في تقييم أداء التجارة الخارجية، وأخيرا نموذج الجاذبية المقترح حيث يتم فيه تحديد المتغيرات التي ستكون محل الدراسة.

1-1- ماهية نموذج الجاذبية

لتحديد ماهية نموذج الجاذبية، فان ذلك يستلزم التطرق إلى مفهومه وصياغته، بالإضافة إلى تطوره التاريخي.

1-1-1- مفهوم نموذج الجاذبية

تاريخيا، ظهرت نماذج الجاذبية (Les modèles gravitaires) سنة 1860 من طرف الاقتصادي كاري "H.Carey" الذي طبق لأول مرة مبدأ فيزياء نيوتن على دراسات العلوم الاجتماعية[1]. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية ظهرت العديد من الدراسات التي عملت على تحديد وقياس محددات نمط التبادل التجاري الدولي بين الدول حول العالم كنتيجة طبيعية للنمو المتسارع في معدلات التجارة الدولية. وترجع أول محاولة لتطوير قانون نيوتن لأغراض تحليل التجارة الدولية إلى كل من تنبرجن[2] "Timbergen" (1962) وفيهونين "Pöyhönen" (1963)، حيث أرجعا العوامل التي تقف وراء تدفق التجارة السلعية بين الدول حول العالم إلى كتلة النظام الاقتصادي للدول معبرا عنها بالناتج المحلي الإجمالي لكل دولة والمسافة فيما بين هذه الدول كمؤشر لتكلفة نقل البضائع، ويعود إدراج المسافة إلى أنه يمكن اعتبار أن تكاليف النقل والمعاملات تزداد مع كبرها[3].

---

[1] Fred Bonhomme, **un modèle de gravité pour le commerce Canada- Etats-Unis et les effets frontières : Une approche dynamique appliquées de panel sur la période 1990-1999**, Rapport de recherche présenté à la faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de maîtrise ès sciences économiques, Université de Montréal Canada, Février 2004, P10.

[2] تيمبرجن (1903-1994): خبير اقتصادي هولندي تلقى تعليمه في جامعة ليدن (Leiden)، أصبح أستاذا في كلية الاقتصاد في روتردام سنة 1933 عمل خلال الفترة 1945 - 1955 مدير مكتب التخطيط المركزي في هولندا، أما في الفترة 1965-1972 عمل رئيسا لمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية وقد تناولت بحوثه نماذج التنمية الاقتصادية، حصل على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية لعمله علىالطرائق الرياضية لتحليل العمليات الاقتصادية سنة 1969.

[3] Bernard Guillochon et Annie Kawecki, **Economie international –Commerce et Macroéconomie–**, 5^{éme} édition, Dunod, Paris, 2006, P 92.

وكما أشرت سابقا، فقد استمد النموذج اسمه من علاقة مماثلة في الفيزياء النيوتنية التي تفسر قانون الجاذبية الأرضية. وبذلك يمثل نموذج الجاذبية في التجارة الخارجية (Modèle de gravité dans le commerce extérieur) في حالته العامة دالة اقتصادية قياسية تربط أو تفسر التدفق السلعي بين قطرين بالتناسب طرديا مع كتلتيهما أي دخلهما الوطني، وعكسيا مع تكاليف النقل التي تفرضها المسافة بين البلدين[1].

ويمكن كتابة هذا في شكل معادلة على النحو التالي:

$$T_{ij} = A.\frac{Y^{\alpha_1}{}_i.Y_j{}^{\alpha_2}}{D_{ij}{}^{\alpha_3}} .....(*)$$

T_{ij}: تدفق التجارة من الدولة i نحو الدولة j (صادرات أو واردات).

A : ثابت.

Y_i: الحجم الاقتصادي للدولة i مقاس بالناتج المحلي الإجمالي لها.

Yj: الحجم الاقتصادي للدولة j مقاس بالناتج المحلي الإجمالي لها.

D_{ij} : المسافة (بالكيلومترات أو الأميال) بين الدولتين i و j، وهي مؤشر لتكلفة التجارة.

ويمكن أن تتحول هذه المعادلة إلى شكل خطي لأغراض التحليل الاقتصادي من خلال توظيف اللوغاريتم (Ln). حيث تتمثل المعادلة في شكلها الخطي كالآتي:

$$Ln\,(T_{ijt}) = Ln\,(A) + \alpha_1 Ln\,(Y_{it}) + \alpha_2 Ln\,(Y_{jt}) - \alpha_3 Ln\,(D_{ij})$$

يلاحظ في هذه المعادلة الخطية تفسير لوغاريتم تدفقات التجارة من صادرات أو واردات، وهي المتغير التابع هنا اعتمادا على ثلاث متغيرات تابعة والمتمثلة في لوغاريتم حجم اقتصاد الدولة المصدرة ولوغاريتم حجم اقتصاد الدولة المستوردة ولوغاريتم المسافة بينهما. ويمكن استخدام معلمات النموذج α_1 و α_2 و α_3 كمقياس لمرونة التدفقات التجارية لتفسير مستوى أحجام اقتصاديات الدول أو المسافة بينهما.

وتشير النتائج التطبيقية إلى أن متغيرات النموذج الأساسي تفسر جزءا بسيطا من التغيرات في تدفقات التجارة.لذلك عمد الكثيرون على إدخال العديد من المتغيرات الإضافية، كمستوى متوسط الدخل، عدد السكان، مستوى الأسعار، الحدود المشتركة، العلاقات اللغوية، التاريخ الاستعماري المشترك، أسعار الصرف أو تذبذبها بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر المتبادل[2].

[1] Jean- Louis Muécheilli et Thierry Mayer, **Economie internationale**, Edition Dalloz, 2005, P 236.

[2] وليد عبد مولاه، **نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد97، نوفمبر 2010، ص 3.

ونظرا لبساطة هذا النموذج الذي عرض في مجال الاقتصاد، فقد تحول إلى أحد أهم النماذج المستخدمة في تحليل التجارة الدولية، نظرا لنجاحه التجريبي في تفسير التدفقات التجارية والتدفقات الاقتصادية الأخرى في الاقتصاد العالمي.حيث يصف ليمر "Leamer" وليفنسون "Levinsohn" نموذج الجاذبية بأنه " من أوضح وأقوى ما توصل إليه علم الاقتصاد"[1]. فهو ذات أهمية تحليلية كبيرة كأداة للربط الوظيفي بين مؤشرات التدفقات السلعية بين الأقطار وتقديرات عوامل التطور الداخلي للبلدان - الشركاء-. وقد تركز العمل في السنوات الأخيرة على تحسين تقييم معالم هذا النموذج اعتمادا على منهجيات الاقتصادي القياسي الحديثة وتوسيع نطاقها، لتشمل مجموعة كبيرة من المتغيرات التي تؤثر على تدفقات التجارة، وأخيرا لربط نموذج الجاذبية بالأسس النظرية للتجارة الدولية[2].

يجدر الذكر في هذا الخصوص بأن نموذج الجاذبية للتجارة تعرض في السابق رغم استخدامه الواسع من طرف الاقتصاديين القياسيين لانتقادات عديدة نظرا لاحتواء هذا النموذج على متغيرات وهمية في غالب الأحيان، خاصة في الدراسات التي توجهت إلى تقدير الآثار التجارية للاتفاقيات الإقليمية للتجارة كالمجموعة الأوروبية ومجموعة دول شمال أمريكا ومنظمة آسيا والمحيط الهادي للتعاون الاقتصادي باستخدام متغيرات وهمية تأخذ القيمة 1 إذا كان الشريك التجاري ينتمي إلى الاتفاقية و0 ماعدا ذلك. حيث يظن البعض أن استعمال هذه المتغيرات يؤدي إلى سوء صياغة النموذج، بالإضافة إلى التشكيك أصلا في مدى ملائمة النموذج الخطي للجاذبية، وذلك لاحتمال انحياز تقديرات المرونة الحقيقية من خلال تقدير معالم النموذج الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، إضافة إلى ذلك يفتقر هذا النموذج الأسس النظرية، في حين يلاحظ أن النظرية الاقتصادية للتجارة نفسها تقوم على أسس مختلفة، بما في ذلك هبات الطبيعة، الاختلافات التقنية، تزايد الغلة في ضوء النموذج الريكاردي ونموذج هيكشر-أولين، ونماذج تزايد الغلة على مستوى الوحدات الإنتاجية[3].

بالرغم من هذه الانتقادات، إلا أن نموذج الجاذبية يستخدم بشكل واسع مدفوعا بالتطور الهام في منهجيات الاقتصاد القياسي المختلفة، التي تمكن من تقدير العلاقات السببية بين المتغيرات المفسرة وتدفقات التجارة، حيث يعتبر من أفضل النماذج الاقتصادية التي تستخدم لتقييم أثر الاتفاقيات الإقليمية في تعزيز التدفقات التجارية بين الدول المنتمية لهذه التكتلات. كما أن العديد من الدراسات خلصت إلى أن الأسس النظرية للتجارة الخارجية تؤدي إلى وجود علاقة جاذبية لتدفقات التجارة، وأدت إلى اعتبار المزيد من

[1] Marton Balint, **Modèle de gravité appliqué à l'Australie**, Rapport de recherche présenté à la faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de maîtrise ès sciences économiques, Université de Montréal, Canada, Avril 2004, P11.

[2] وليد عبد مولاه، **نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة**، مرجع سبق ذكره، ص 3.

[3] وليد عبد مولاه، **نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة**، مرجع سبق ذكره، ص 4.

المحددات لتدفقات التجارة، وتذليل المسافة بين مخرجات نموذج الجاذبية وأهم الأسس النظرية في تفسير التجارة الدولية[1].

1-1-2- التطور التاريخي لنموذج الجاذبية

بعد نموذج الاقتصادي الهولندي تنبرجن أو ما يعرف بنموذج الجاذبية التقليدي (المعادلة(*))، سعت الدراسات التجريبية إلى توسيع محددات التدفقات التجارية إضافة إلى المسافة وحجم الاقتصاد وذلك حسب وجهة الدراسة وهو ما يعرف بنموذج الجاذبية الموسع، ليأخذ بذلك نموذج الجاذبية عدة أشكال، ومن أكثرها شيوعا نذكر[2]:

نموذج الاقتصادي الفنلندي فيوهنين "Pöyhöne" (1963) حيث يرى أن مقدار التدفق السلعي بين الأقطار يتوقف على الدخل الوطني للأقطار المصدرة والأقطار المستوردة، والمسافة بينهما، ومقدار تعريفها النقل، وكذلك على عدد من المعلمات الإحصائية الإضافية، ويأخذ نموذج فيوهنين الشكل التالي:

$$T_{ij} = a.\frac{Y_i^{\alpha_1}.Y_j^{\alpha_2}}{(1+\beta D_{ij})}$$

حيث:

Y_i, Y_j: الناتج الوطني الإجمالي للقطر المصدر والقطر المستورد على التوالي.

D_{ij}: المسافة الجغرافية بين القطرين i وj.

α_1, α_2: معلمتا مرونة الصادرات والواردات إزاء الدخل الوطني.

β: معامل نفقات نقل لكل ميل بحري.

a: ثابت.

نموذج الدانماركي لينمان "Linneman" (1966) يحتوي في عداد المحددات مؤشرات عدد السكان للأقطار المشتركة في التجارة وعامل التفضيلات:

$$T_{ij} = a.Y_i^{\alpha_1}.Y_j^{\alpha_2}.P_i^{\alpha_3}.P_j^{\alpha_4}.D_{ij}^{\alpha_5}.V_{ij}^{\alpha_6}$$

P_i, P_j: عدد سكان القطرين i وj على التوالي.

---

[1] وليد عبد مولاه، **نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة**، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[2] ف.س داديان، تعريب علي محمد تقي القزويني، **النماذج الاقتصادية العالمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 204-206.

V_{ij}: عامل التفضيلات التجارية بين i وj حيث $V_{ij}=1$ في حالة عدم وجود اتفاقيات تفضيلية، $V_{ij}=2$ في الحالة المعاكسة.

أما الاقتصادي فسارهلجي "Vasarhelgi" (1970) استكمل نموذج لينمان بمؤشرات تعكس مستوى الرسوم، وتبعية بنية الصادرات لبنية الرسوم:

$$T_{ij} = a.Y_i.^{\alpha_1} Y_j.^{\alpha_2} P_i^{\alpha_3}.P_j^{\alpha_4}.D_{ij}^{\alpha_5}.(E_j V_{ij})^{\alpha_6}.Z^{\alpha_7}.K^{\alpha_8}$$

E_j : مستوى الرسوم.

V_{ij}: الارتباط بين بنية صادرات البلد i وبنية الرسوم في البلدj.

Z, K :التفضيلات التجارية بين i وj .

وقد أدخلا الاقتصاديان البولونيان ماتسيفسكي وبياشينسكي "Piaszynski ", "Macizewski" (1972) عامل المسافة الاقتصادية إلى نموذج لينمان :

$$T_{ij} = a.Y_i.^{\alpha_1} Y_j.^{\alpha_2} P_i^{\alpha_3}.P_j^{\alpha_4}.D_{ij}^{\alpha_5}.W_{ij}^{\alpha_6}$$

W_{ij}: المسافة الاقتصادية ويقصد بها الفرق بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للقطرين i وj.

ومن النماذج الحديثة نذكر:

نموذج البريطاني كارلوس كاريو "Carlos Carrillo" (2001) الذي أعطى صياغة بديلة لنموذج لينمان، حيث أدرج مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكل من القطر المستورد والمصدر في النموذج بدلا من مؤشر السكان[1]:

$$T_{ij} = a.Y_i.^{\alpha_1} Y_j.^{\alpha_2} y_i^{\alpha_3}.y_j^{\alpha_4}.D_{ij}^{\alpha_5}$$

y_i : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في القطرi.

y_j : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في القطرj.

[1] Carlos Carrillo, **Potentiels de commerce entre économies hétérogénes : un petit mode d'emploi des modèles de gravité**, Magazine Economie prévision , numéro 152-153, Paris, 2001, P 15.

نموذج الاقتصادي الأمريكي أندرو روز "Andrew Rose" (2002)، احتوى نموذج الجاذبية الذي اقترحه ما يلي[1]:

$$T_{ij} = a.Y_i.^{\alpha_1} Y_j^{\alpha_2}.D_{ij}^{\alpha_3}.Lang_{ij}^{\alpha_4}.Border_{ij}^{\alpha_5}.Colonizer_{ij}^{\alpha_6}.\mathrm{Re}\,gional_{ij}^{\alpha_7}.Cu_{ij}^{\alpha_8}$$

$Lang_{ij}$: متغير وهمي يأخذ القيمة1 إذا كانت هناك لغة رسمية أو تجارية مشتركة بين الدولتين iوj و0 ماعدا ذلك.

$Border_{ij}$: متغير وهمي يأخذ القيمة1 إذا كانت هناك حدود مشتركة بين الدولتين iوj و0 ماعدا ذلك.

$colonizer_{ij}$: متغير وهمي يأخذ القيمة1 إذا ما اشترك الدولتين iوj في التاريخ الاستعماري و0 ماعدا ذلك.

$\mathrm{Re}\,gional_{ij}$: متغير وهمي يأخذ القيمة1 إذا كانت هناك اتفاقية تجارية إقليمية بين الدولتين iوj و0 ماعدا ذلك.

Cu_{ij}: متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت لكل من iوj العملة نفسها و0 ماعدا ذلك.

نموذج الاقتصاديان الفرنسيان ديدييه جوسلان ونيكوت برناديت Didier Josselin et Bernadette Nicot (2003)، حيث اقترحا في دراسة أجراها بعنوان التبادل التجاري بين دول الاتحاد الأوروبي، بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وشركات متعددة الجنسيات، النموذج التالي[2]:

$$T_{ij} = a.Y_i.^{\alpha_1} Y_j.^{\alpha_2} D_{ij}^{\alpha_3}.E_{ij}^{\alpha_4}.IDE_{\ i}^{\alpha_5}.IDE_{\ j}^{\alpha_6}$$

E_{ij}: سعر الصرف الحقيقي بين القطرين iوj.

IDE_i: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطر i .

IDE_j: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطر j .

[1] Andrew K. Rose, **Estimating Protectionism through Residuals from the Gravity Model**, Article publié sur le site: faculty.haas.berkeley.edu/arose/WEO.pdf, consulter le 08/11/2010.

[2] Didier Josselin et Bernadette Nicot, **Un modèle gravitaire géoéconomique des échanges commerciaux entre les pays de l'U.E., les PECO et les PTM**, Cybergeo: European Journal of Geography[En ligne], Sustèmes, Modélisation, Géostatistique, Document 237, mis en ligne le 12 mars 2003. URL : http://cybergeo.revues.org/index 4219.html.

1-2- مقارنة نموذج الجاذبية بالنماذج الأخرى

يمكن تقييم أداء التجارة باستخدام عدد من الأساليب القياسية، من بينها نماذج التوازن العام الحسابية (les modèles calculable d'équilibre général)، ونموذج الجاذبية (le Modèle de gravité). وعلى الرغم من الاستخدام الواسع للنموذج الأول في تقييم أداء التجارة إلا أن تقديرها بالاعتماد على هذا النموذج يجري بالنسبة إلى القطاعات السلعية، وليس على أساس الدولة أو الإقليم وتكاليف المعاملات التي يستعصى تقديرها على رغم أهميتها، فضلا عن ذلك فان آلاف المعالم التي تلزم لهذه النماذج يجرى عادة تقديرها من واقع مشاهدات يغلب عليها الطابع التخميني[1].

تعاني تقديرات تدفقات التجارة بواسطة نماذج قياسية عالمية، مثل مشروع الربط (lien du projet) أو الصيغ الأبسط للنماذج القياسية ونماذج المحاكاة (Modèle de Simulation)، مشاكل مماثلة مما يحد من إمكانية المقارنة بين نتائجها، ويثير مشاكل منهجية من حيث اتساقها الداخلي وصحة النتائج التي تستخلص منها، من ذلك أنه في مثل هذه النماذج يستحيل تقدير جميع المتغيرات في الوقت نفسه. ويتم اللجوء عادة إلى إتباع أسلوب يتناول مجموعات مع استخدام معلومات محدودة حول اعتمادية الفروض التي تقوم عليها هذه العمليات التبسيطية[2].

أما نماذج الجاذبية، فقد ثبت اتساقها بالنسبة إلى تفسير عدة أنواع من التدفقات كالهجرة والتنقل والسياحة والنقل البحري للسلع وتدفقات التجارة الثنائية. وعلى وجه خاص تستطيع المعادلات اللوغارتمية الخطية أن تفسر التدفق من نقطة مصدر (i) إلى نقطة مقصد (j) بعوامل اقتصادية تخص هاتين النقطتين، وعوامل اقتصادية أخرى تحفز أو تعوق الحركة من المصدر إلى المقصد. ما يميز نموذج الجاذبية هو أنه لا يستند في تفسيره لتجارة الثنائية إلى فروض يجري استنباطها نظريا، بل إلى نوع من التقريب البديهي، وهو ما أوضحه سانسو وغايران وسانز "Sanso, Guairan et Sang" . يضاف إلى ذلك أن الدراسات التي اعتمدت أسلوب نموذج الجاذبية لتفسير التجارة الثنائية حقق معظمها نجاحا، وهو أمر نادر حدوثه في الدراسات الاقتصادية. ويرجع ديردورف "Deardorff" نجاح معادلة الجاذبية إلى أنها تستطيع تفسير قضايا عملية، مثل التجارة بين الدول الصناعية والتجارة داخل القطاعات وعدم حدوث إعادة تخصيص الموارد

[1] محمد محمود الإمام ورانيا منيسي ومحمد حمدي السلملي وفاديا محمد عبد السلام، **منطقة التجارة الحرة العربية التحديات وضروريات التحقيق** مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2005، ص 213.

[2] محمد محمود الإمام ورانيا منيسي ومحمد حمدي السلملي وفاديا محمد عبد السلام،**منطقة التجارة الحرة العربية التحديات وضروريات التحقيق** مرجع سبق ذكره، ص 213.

على نحو كبير نتيجة تحرير التجارة، وهو ما تعجز عن تفسيره النظريات التقليدية للتجارة الدولية التي تعتمد على تفاوت الهبات من عناصر الإنتاج[1].

إن اختيار نموذج الجاذبية يقوم على عدد من الاعتبارات:

الأول: أن هذه النماذج تتميز بتقديم أقوى التفسيرات في علم الاقتصاد، وبامتلاك قدرة عالية على التفسير في أوضاع مختلفة.

الثاني: أنها كثيرا ما تستخدم لمقارنة التجارة داخل الدول وفي ما بينها.

الثالث: أنه يمكن أن يدرج فيها عدد كبير من العوامل التي تمثل رفعا أو تخفيضا لتكاليف المعاملات، من هذه العوامل المسافة بين الدول، وجود لغة مشتركة، الانتماء إلى تاريخ استعماري متماثل، المشاركة في الحدود، ومدى التقلب في أسعار صرفها. وكثير من هذه العوامل يعتبر طبيعيا، ويتصف بعضها بأنه خارجي لا يتعرض للتغير، بينما تخضع أخرى لتغيرات تحدثها سياسات أو اعتبارات مؤسسية معينة[2].

1-3- نموذج الجاذبية المقترح

رغم اختلاف الدراسات التطبيقية في تحديد متغيرات الجاذبية المفسرة للتدفقات التجارية بين الدول وذلك حسب وجهة وطبيعة الدراسة، إلا أنها اشتركت في إدراج ثلاث متغيرات أساسية اعتمادا على نموذج الجاذبية التقليدي لتنبرجن والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي للدولتين المصدرة والمستوردة والمسافة بينهما.

وبغرض معرفة مدى تأثير هذه المتغيرات على التدفق السلعي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، اقتصرنا على دراسة دالة الطلب على واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي M_{ij} خلال الفترة 1991-2009، حيث اقترحنا نموذج الجاذبية التالي:

$$M_{ij} = a.Y^{\alpha_1}{}_{it}.Y^{\alpha_2}{}_{jt}.D^{-\alpha_3}{}_{ij}.y^{\alpha_4}.y^{\alpha_5}.\varepsilon_{ijt}$$

وتأخذ المعادلة الشكل الخطي التالي:

$$LnM_{ij} = \alpha_0 + \alpha_1 LnY_{it} + \alpha_2 LnY_{jt} - \alpha_3 LnD_{ij} + \alpha_4 Lny_i + \alpha_5 Lny_j + \gamma_{ijt}$$

[1] محمد محمود الإمام ورانيا منيسي ومحمد حمدي السلملي وفاديا محمد عبد السلام، **منطقة التجارة الحرة العربية التحديات وضروريات التحقيق** مرجع سبق ذكره، ص 214.

[2] محمد محمود الإمام ورانيا منيسي ومحمد حمدي السلملي وفاديا محمد عبد السلام، **منطقة التجارة الحرة العربية التحديات وضروريات التحقيق** مرجع سبق ذكره، ص 215.

حيث:

i: تمثل الجزائر **j:** تمثل الاتحاد الأوروبي

وفيما يلي تحديد متغيرات هذا النموذج:

المتغير التابع:

LnM_{ij_t}: لوغاريتم القيمة الحقيقية لواردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي (صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر).

المتغيرات المستقلة:

LnY_{i_t}: لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر.

LnY_{j_t}: لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاتحاد الأوروبي.

Lny_{i_t}: لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر.

Lny_{j_t}: لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاتحاد الأوروبي.

LnD_{ijt}: لوغاريتم المسافة الجغرافية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بالكيلومترات.

للإشارة إن المسافة الجغرافية تقاس بين عاصمتي الشريكين التجاريين نظرا أن عاصمة كل دولة تمثل مركز اقتصادي تتم فيه معظم المعاملات التجارية. وفي هذه الدراسة تم أخذ متوسط المسافة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي باعتبار هذا الأخير يتكون من مجموعة من الدول.

ε_{ijt}: حد الخطأ العشوائي، يعبر عن أثر المتغيرات الأخرى التي لم تدخل في النموذج والأخطاء الخاصة بالقياس وجمع المعلومات، مع افتراض أن قيمه موزعة توزيعا طبيعيا بتوقع يساوي الصفر وتباين ثابت.

وبما أن المتغيرات في قيمتها اللوغارتمية، فان المعالم الجزئية $\alpha_1,\alpha_2,\alpha_3,\alpha_4,\alpha_5$ تعبر عن مرونة التدفقات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي (واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي) بالنسبة للمتغيرات التفسيرية.

وقد استخدمنا نموذج الانحدار المتعدد لتحديد أثر المتغيرات المفسرة على التدفقات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وذلك بالاعتماد على برنامج (Econometrics Eviews07)، الذي يشمل على العديد من الطرائق المستخدمة في القياس والتي من بينها طريقة المربعات الصغرى الذي نستخدمها في عملية التقدير.

2- تقدير وتحليل نموذج الجاذبية المقترح

اعتمادا على برنامج *Eviews*07 وباستخدام طريقة المربعات الصغرى سنقوم بتقدير النموذج لمعرفة مدى تأثير متغيرات الجاذبية على التدفقات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي(واردات الجزائر من الاتحاد) وذلك بعد دراسة استقرارية متغيرات النموذج وأخيرا التنبؤ به.

2-1- دراسة استقرارية المتغيرات

سنقوم باستخدام اختبار ديكي فولر في الكشف عن استقرار وسكون المتغيرات أو السلاسل الزمنية.

2-1-1- اختبار استقرارية المتغير التابع

باستعمال دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للسلسلة LnM_{ij} الموضح شكلها كما يلي:

الشكل (3-1): دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية لـــ LnM_{ij}

Date: 03/17/11 Time: 08:44
Sample: 1991 2009
Included observations: 19

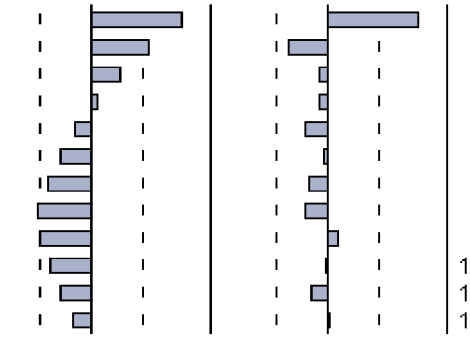

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.797	0.797	14.095	0.000
		2	0.511	-0.342	20.230	0.000
		3	0.250	-0.074	21.794	0.000
		4	0.044	-0.076	21.846	0.000
		5	-0.144	-0.193	22.440	0.000
		6	-0.277	-0.047	24.803	0.000
		7	-0.380	-0.169	29.597	0.000
		8	-0.465	-0.189	37.449	0.000
		9	-0.453	0.092	45.621	0.000
		10	-0.358	-0.013	51.295	0.000
		11	-0.265	-0.143	54.799	0.000
		12	-0.170	0.018	56.440	0.000

المصدر: مستخرج من برنامج *Eviews*07.

نلاحظ أن دالة الارتباط الذاتي البسيطة (AC) متدهورة أسيا، في حين أن دالة الارتباط الذاتي الجزئي (PAC) تميزت بخروج نتؤ من مجال الثقة عند $P=1$ وهذا يعني أن السلسلة غير مستقرة، لذا سنلجأ إلى إجراء اختبار ديكي فولر لجعل السلسلة في حالة استقرار.

الجدول رقم (3-1): تحديد درجة التأخير

schw	Akai	P
-1.24	-1.39	**0**
-1.48	-1.68	**1**
-1.59	-1.83	**2**
-1.44	-1.72	**3**

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام مخرجات برنامج *Eviews*07.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أصغر قيمة لمعياري Akai وschw هي في حالة P=2.

الجدول رقم (3-2): اختبار ديكي فولر لـــ LnM_{ij} عند حد المعنوية 5%

النماذج	ADF المجدولة	ADF المحسوبة
[4]	-1.96	-0.02
[5]	-3.06	-2.13
[6]	-1.59	-1.83

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام مخرجات برنامج *Eviews*07 .

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة ديكي فولر المحسوبة في النموذجين 4 و5 أكبر من قيمة ديكي فولر المجدولة عند حد المعنوية 5% وبالتالي السلسلة غير مستقرة وعليه نجري الفرق الأول.

الشكل (3-2): دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية لـــ LnM_{ij} بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى

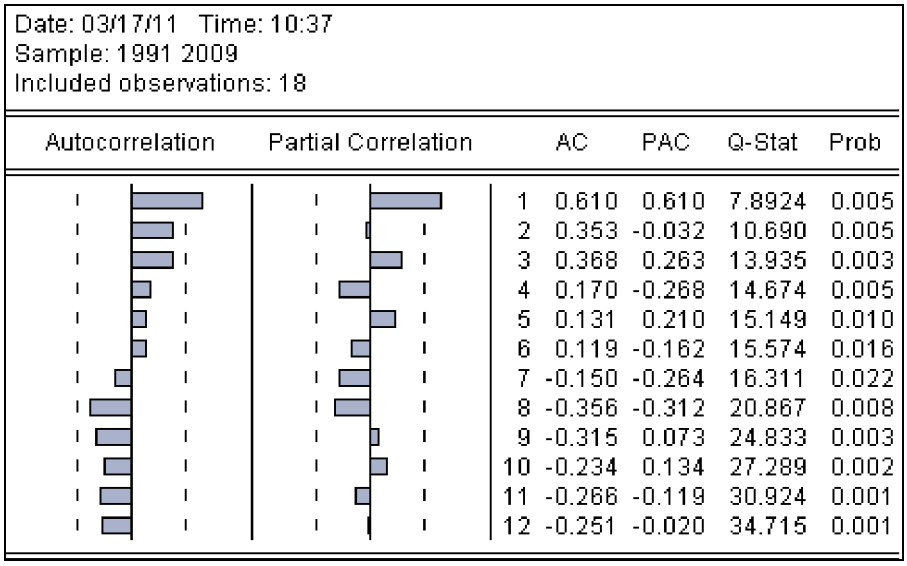

المصدر: مستخرج من برنامج *Eviews*07 .

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن دالة الارتباط الذاتي الجزئي (PAC) تميزت بخروج نتؤ من مجال الثقة عند $P=1$ وهذا يعني أن السلسلة غير مستقرة.

الجدول رقم (3-3): تحديد درجة التأخير

P	Akai	schw
0	-1.51	-1.37
1	-1.46	-1.27
2	-1.34	-1.10
3	-1.33	-1.06

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام مخرجات برنامج *Eviews*07 .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أصغر قيمة لمعياري Akai وschw هي في حالة P=0.

الجدول رقم (3-4): اختبار ديكي فولر لـــ $dLnM_{ij}$ عند حد المعنوية 5%

النماذج	ADF المجدولة	ADF المحسوبة
[1]	-1.96	-1.92
[2]	-3.05	-1.89
[3]	-3.71	-4.04

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام مخرجات برنامج *Eviews*07.

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة ديكي فولر المحسوبة في النموذجين 1 و2 أكبر من قيمة ديكي فولر المجدولة عند حد المعنوية 5% وبالتالي السلسلة غير مستقرة وعليه نجري الفرق الثاني.

الشكل (3-3): دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية لـــ LnM_{ij} بعد إجراء الفروقات من الدرجة الثانية

Date: 03/17/11 Time: 10:54
Sample: 1991 2009
Included observations: 17

	Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
1				-0.203	-0.203	0.8299	0.362
2				-0.344	-0.401	3.3709	0.185
3				0.290	0.139	5.3172	0.150
4				-0.213	-0.308	6.4495	0.168
5				-0.049	0.014	6.5140	0.259
6				0.336	0.142	9.8221	0.132
7				-0.078	0.125	10.020	0.187
8				-0.321	-0.266	13.717	0.089
9				-0.026	-0.287	13.744	0.132
10				0.153	-0.007	14.824	0.139
11				-0.085	-0.100	15.212	0.173
12				0.020	-0.097	15.239	0.229

المصدر: مستخرج من برنامج *Eviews*07.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن السلسلة LnM_{ij} مستقرة في الفرق الثاني.

الجدول رقم (3-5): تحديد درجة التأخير

P	Akai	schw
0	-0.83	-0.68
1	-1.26	-1.07
2	-1.05	-0.82
3	-1.90	-1.64

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام مخرجات برنامج *Eviews*07.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أصغر قيمة لمعياري Akai وschw هي في حالة P=3.

الجدول رقم (3-6): اختبار ديكي فولر لـــ $ddLnM_{ij}$ عند حد المعنوية 5%

النماذج	ADF المجدولة	ADF المحسوبة
[4]	-1.96	-2.69
[5]	-3.12	-3.89
[6]	-3.82	-5.41

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام مخرجات برنامج *Eviews*07.

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة ديكي فولر المحسوبة أقل من قيمة ديكي فولر المجدولة عند حد المعنوية 5% وبالتالي السلسلة مستقرة.

2-1-2- اختبار استقرارية المتغيرات المفسرة

بنفس الطريقة التي رأيناها سابقا سنقوم بدراسة استقرارية المتغيرات المفسرة اعتمادا على اختبار ديكي فولر البسيط والصاعد، والجداول التالية توضح النتائج المحصل عليها بعد إجراء الاختبارات:

الجدول رقم (3-7): اختبار ديكي فولر البسيط للسلاسل الزمنية في المستوى

النمـــاذج		[1]		[2]		[3]	
المتغيرات	درجة التأخير	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة
LnY_j	0	-1.96	2.86	-3.04	-0.62	-3.69	-3.08
Lny_i	0	-3.69	-2.72	-1.96	-0.17	-3.04	-2.76
Lny_j	0	-1.96	-0.23	-3.04	-2.08	-3.69	-2.15

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام مخرجات برنامج *Eviews*07.

الجدول رقم (3-8): اختبار ديكي فولر الصاعد للسلاسل الزمنية في المستوى

النمـــاذج		[4]		[5]		[6]	
المتغيرات	درجة التأخير	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة
LnY_i	2	-1.96	0.01	-3.06	-2.37	-3.73	-4.37
LnD_{ij}	3	-1.96	1.72	-3.08	-2.43	-3.75	-4.57

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام مخرجات برنامج *Eviews*07.

انطلاقا من الجدولين أعلاه نلاحظ أن القيم الحسابية (t_{cal})لاختبار ديكي فولر سواء بالنسبة للنماذج [1]،[2]،[3]، أو النماذج [4]،[5] أكبر من القيم الجدولية (t_{tab})وذلك عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ لجميع المتغيرات المفسرة، وهذا يعني أن هذه الأخيرة غير مستقرة، لذا سنقوم بإجراء نفس الاختبار على الفروقات من الدرجة الأولى، والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (3-9): اختبار ديكي فولر البسيط للسلاسل الزمنية في الفرق الأول

النمـــاذج		[1]		[2]		[3]	
المتغيرات	درجة التأخير	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة
LnY_j	0	-1.96	-3.29	-3.05	-4.77	-3.71	-4.57
Lny_i	0	-3.71	-6.26	-3.05	-6.17	-1.96	-6.37
Lny_j	0	-1.96	-4.79	-3.05	-4.61	-3.71	-4.47

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام مخرجات برنامج *Eviews*07.

الجدول رقم (3-10): اختبار ديكي فولر الصاعد للسلاسل الزمنية في الفرق الأول

النمـــاذج		[4]		[5]		[6]	
المتغيرات	درجة التأخير	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة
LnY_i	2	-1.96	-2.31	-3.08	-2.24	-3.75	0.10
LnD_{ij}	3	-1.96	-2.71	-3.09	-2.87	-3.79	-2.52

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام مخرجات برنامج *Eviews*07.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-10) أعلاه أن القيم الحسابية (t_{cal})لاختبار ديكي فولر بالنسبة للنماذج [1]،[2] [3] أصغر من القيم الجدولية (t_{tab})وذلك عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$، وبالتالي فان السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات المفسرة (LnY_j, Lny_i, Lny_j) أصبحت مستقرة بعد تطبيق الفروقات من الدرجة الأولى. أما فيما يخص المتغيرين (LnY_i, LnD_{ij}) فنلاحظ من خلال الجدول رقم (3-11) أن القيم الحسابية (t_{cal})لاختبار ديكي فولر بالنسبة للنماذج [5] [6] أكبر من القيم الجدولية (t_{tab})، وهذا يعني أن المتغيران (LnY_i, LnD_{ij})غير مستقران في الفرق الأول، لذا سنقوم بإجراء نفس الاختبار على الفروقات من الدرجة الثانية، والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (3-11): اختبار ديكي فولر الصاعد للسلاسل الزمنية في الفرق الثاني

النمـــاذج		[4]		[5]		[6]	
المتغيرات	درجة التأخير	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة
LnY_i	1	-1.96	-3.98	-3.08	-4.10	-3.32	-4.84
LnD_{ij}	2	-1.96	-4.87	-3.09	-4.84	-3.79	-4.49

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام مخرجات برنامج *Eviews*07.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن المتغيرين (LnY_i, LnD_{ij}) مستقران في الفرق الثاني.

2-2- صياغة العلاقة القياسية

بعد إدخال المعطيات في برنامج *Eviews*07 تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول رقم (3-12): تقدير علاقة واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي بالمتغيرات المفسرة

Dependent Variable: LNMIJ
Method: Least Squares
Date: 04/07/11 Time: 09:05
Sample: 1991 2009
Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNYI	0.434833	0.259306	1.676911	0.1174
LNYJ	0.749989	0.939128	0.798601	0.4389
LNPHYI	0.086579	0.099553	0.869670	0.4003
LNPHYJ	-1.335556	1.223916	-1.091216	0.2950
LNDIJ	-3.937031	2.776698	-1.417882	0.1797
C	32.26041	17.84230	1.808086	0.0938

R-squared	0.808447	Mean dependent var	6.839300
Adjusted R-squared	0.734773	S.D. dependent var	0.405452
S.E. of regression	0.208809	Akaike info criterion	-0.042709
Sum squared resid	0.566813	Schwarz criterion	0.255535
Log likelihood	6.405732	Hannan-Quinn criter.	0.007766
F-statistic	10.97326	Durbin-Watson stat	1.424670
Prob(F-statistic)	0.000267		

المصدر: مستخرج من برنامج *Eviews*07. $Lnphy_i$: يقصد به Lny_i

$Lnphy_j$: يقصد به Lny_j

من خلال الجدول السابق يمكن كتابة العلاقة كما يلي:

$$LnM_{ij} = 32.26 + 0.43LnY_i + 0.74LnY_j - 3.93LnD_{ij} + 0.08Lny_i - 1.33Lny_j$$

$$R^2 adjuste = 0.73 \quad F - Stat = 10.97 \quad P(F - Stat = 0.00) \quad DW = 1.42 \quad Obs = 19$$

من خلال النتائج المتحصل عليها، نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي ونصيب الفرد من الناتج المحلي للجزائر والاتحاد الأوروبي غير معنوية وحسب هذه النتيجة فان هذه المتغيرات لا تفسر تطور حجم واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي، وبإعادة عملية التقدير بالحذف التدريجي للمتغيرات غير معنوية تحصلنا على النتائج التالية.

الجدول رقم (3-13):تقدير علاقة واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي بعد حذف LnY_j, Lny_j

Dependent Variable: LNMIJ
Method: Least Squares
Date: 04/07/11 Time: 09:07
Sample: 1991 2009
Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNYI	0.648404	0.156360	4.146858	0.0009
LNPHYI	0.131069	0.870604	2.719956	0.0199
LNDIJ	-1.780649	0.679081	-2.622145	0.0192
C	13.13494	5.372468	2.444861	0.0273

R-squared	0.789424	Mean dependent var	6.839300
Adjusted R-squared	0.747309	S.D. dependent var	0.405452
S.E. of regression	0.203814	Akaike info criterion	-0.158553
Sum squared resid	0.623103	Schwarz criterion	0.040276
Log likelihood	5.506254	Hannan-Quinn criter.	-0.124903
F-statistic	18.74440	Durbin-Watson stat	1.188685
Prob(F-statistic)	0.000025		

المصدر: مستخرج من برنامج *Eviews*07 .

من خلال الجدول أعلاه يمكن كتابة العلاقة كما يلي:

$$LnM_{ij} = 13.13 + 0.64LnY_i + 0.13Lny_i - 1.78LnD_{ij}$$

$$R^2 adjuste = 0.74 \quad F - Stat = 18.74 \quad P(F - Stat = 0.00) \quad DW = 1.18 \quad Obs = 19$$

من خلال النموذج المقدر أعلاه نجد أن قيمة إحصائية ستيودنت تبين أن كل المعاملات لها معنوية إحصائية تختلف عن الصفر عند مستوى 5%، أي أنها مقبولة ولها تأثير جيد في النموذج.

وبالنسبة لاختبار دربين واتسن، فيتبين لنا أن القيمة المحسوبة (1.18) تقع خارج مجال انعدام الارتباط الذاتي للأخطاء [1.68, 2.32] وهو ما يدل على أن القيمة المحسوبة موجودة في مجال الشك، ومن ثم فان النموذج غير مقبول من الناحية الإحصائية، لذا سنقوم بتصحيح النموذج بإضافة المتوسطات المتحركة (MA).

الجدول رقم (3-14): تصحيح النموذج بإضافة المتوسطات المتحركة (MA)

Dependent Variable: LNMIJ
Method: Least Squares
Date: 04/07/11 Time: 09:09
Sample: 1991 2009
Included observations: 19
Convergence achieved after 11 iterations
MA Backcast: 1990

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNYI	0.505397	0.135864	3.719860	0.0023
LNPHYI	0.025519	0.233748	2.609596	0.0216
LNDIJ	-1.395494	0.676310	-2.063393	0.0581
C	12.23650	5.502948	2.223626	0.0431
MA(1)	0.999565	0.051017	19.59286	0.0000

R-squared	0.930285	Mean dependent var	6.839300
Adjusted R-squared	0.910367	S.D. dependent var	0.405452
S.E. of regression	0.121388	Akaike info criterion	-1.158722
Sum squared resid	0.206289	Schwarz criterion	-0.910185
Log likelihood	16.00786	Hannan-Quinn criter.	-1.116660
F-statistic	46.70444	Durbin-Watson stat	1.888403
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted MA Roots	-1.00

المصدر: مستخرج من برنامج *Eviews*07.

$$LnM_{ij} = 12.23 + 0.50LnY_i + 0.02Lny_i - 1.39LnD_{ij} + [MA(1) = 0.99]$$

$$R^2 adjuste = 0.91 \quad F - Stat = 46.70 \quad P(F - Stat = 0.00) \quad DW = 1.88 \quad Obs = 19$$

- **التحليل الإحصائي:**

يتضح من خلال نتائج التقدير أن جميع معالم النموذج المقدرة معنوية إحصائيا، مما يدل على جوهرية العلاقة بين حجم الطلب على واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي والمتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، المسافة الجغرافية) وذلك من خلال المقاييس التالية:

- تم قياس قوة تفسير العلاقة بين LnM_{ij} والمتغيرات المستقلة (LnY_i, Lny_i, LnD_{ij}) بواسطة معامل التحديد المصحح الذي قدر بـــ $(R^2 adjuste = 0.9103)$، وبالتالي هذه المتغيرات تفسر 91.03% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع أما النسبة الباقية 8.97% فترجع لعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

- يبين اختبار ستيودنت أن كل المعاملات لها معنوية إحصائية تختلف عن الصفر عند مستوى 10%، أي أنها مقبولة ولها تأثير قوي في النموذج.

- عند دراسة المعنوية الكلية للنموذج نجد أن قيمة فيشر المحسوبة $F_{cal} = 46.70$ أكبر من قيمة فيشر الجدولية $F^{1\%}_{(4,15)} = 4.89$، وهذا دليل على أن النموذج ذو معنوية إحصائية وأن المتغيرات المفسرة في النموذج ككل ذات تأثير على حجم الطلب على واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي.

- أما بالنسبة لاختبار توزيع البواقي يبين حسب المدرج التكراري:

الشكل (3-4): معاملات التوزيع الطبيعي للبواقي

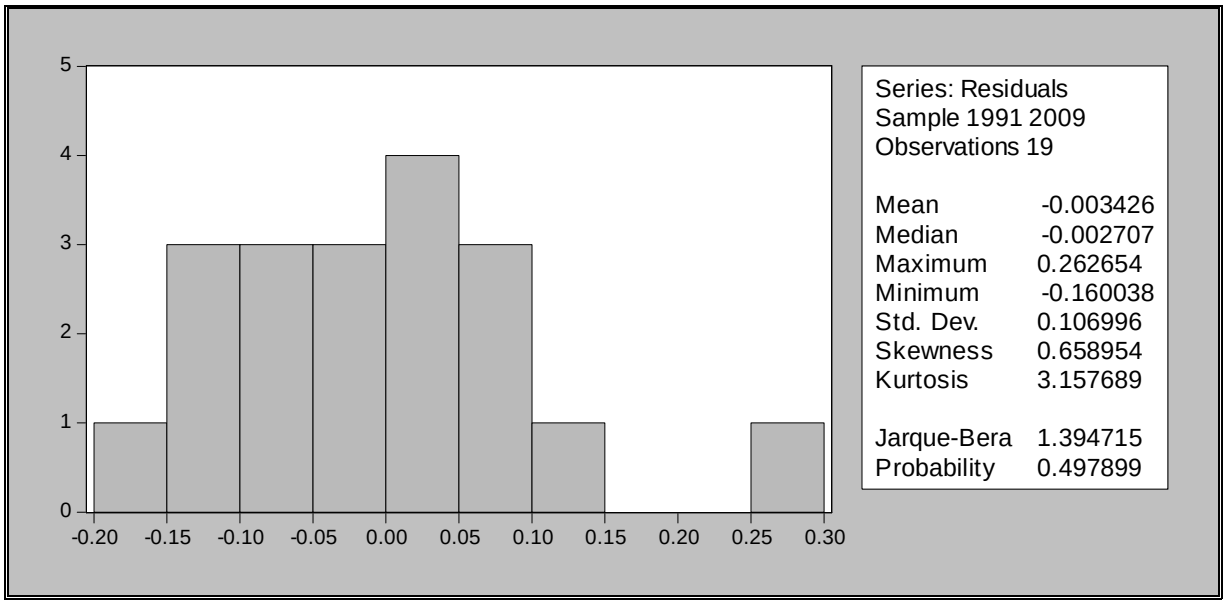

المصدر: مستخرج من برنامج *Eviews*07.

الاحتمال المقابل لإحصائية Jaque-bera والذي يقدر بـــ 0.49 أكبر من حد المعنوية (10%) وعليه فان توزيع البواقي طبيعي.

- من أجل اختبار تجانس تباين الأخطاء نستعمل اختبار ARCH :

الجدول رقم (3-15): نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.648911	Prob. F(2,14)	0.2275
Obs*R-squared	3.241042	Prob. Chi-Square(2)	0.1978

المصدر: مستخرج من برنامج *Eviews*07.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن $nR^2 = 1.64 \leq \chi^2_{(8)} = 15.51$، ومنه نقبل فرضية تجانس تباين الأخطاء،كما أن الشكل الموالي يظهر لنا أن هناك تطابق بين السلسلة المقدرة والسلسلة الأصلية وهو ما يشير إلى تجانس التباين.

الشكل (3-5): السلسلة الأصلية والمقدرة لحجم الطلب على واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي

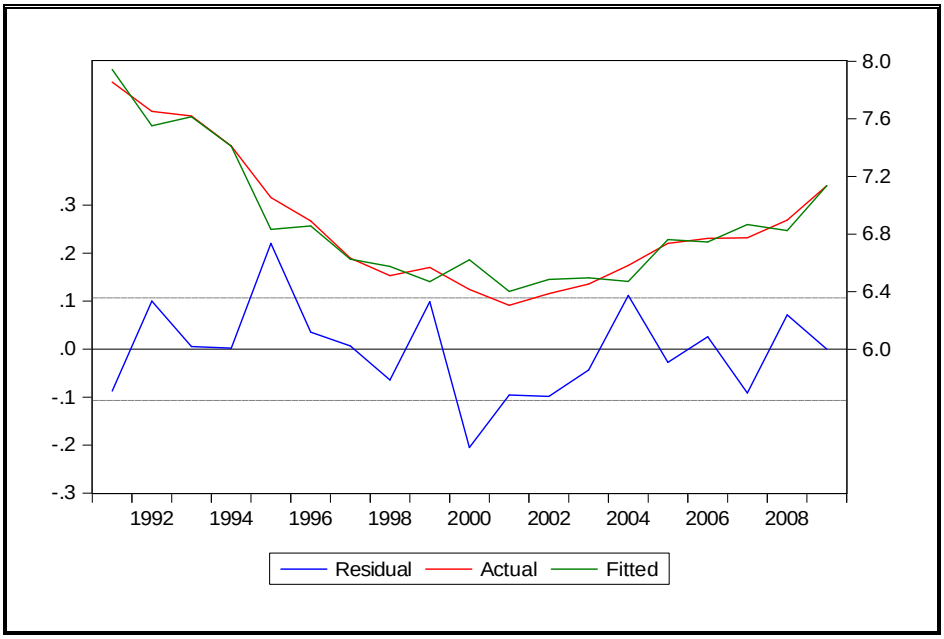

المصدر: مستخرج من برنامج *Eviews07*.

- لاختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء استخدمنا إحصائية دربن واتسون (DW)، حيث أن القيمة المقدرة $(DW = 1.88)$ تنتمي إلى مجال استقلال الأخطاء $[1.68, 2.32]$ مما يشير هذا إلى عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى، كما يبين اختبارBreusch-Godfrey للارتباط الذاتي عدم وجود أي نوع من الارتباط الذاتي، حيث أن $nR^2 = 2.66 \leq \chi^2_{(2)} = 10.64$.

الجدول رقم (3-16): نتائج اختبار Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.062089	Prob. F(2,12)	0.3739
Obs*R-squared	2.662396	Prob. Chi-Square(2)	0.2642

المصدر: مستخرج من برنامج *Eviews07*.

- لاختبار مدى استقرار النموذج تم استخدام اختبار مجموع المربعات التراكمي Cusum of Squares ويتضح من خلال الشكل أدناه أن النموذج يتصف بالاستقرار في معظم فترات الدراسة.

الشكل رقم (3-6): اختبار استقرار النموذج

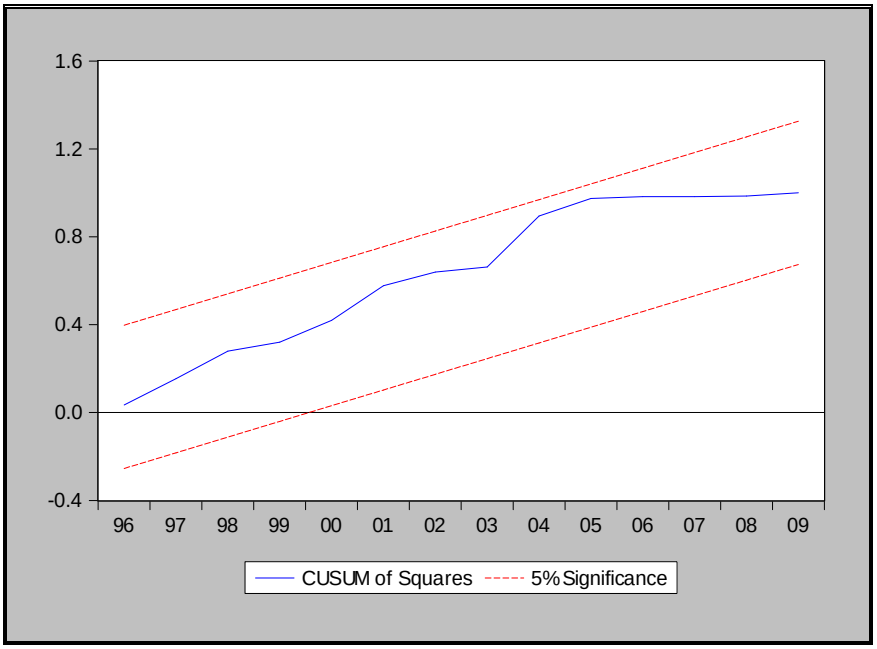

المصدر: مستخرج من برنامج *Eviews07*.

- **التحليل الاقتصادي:**

تشير نتائج التقدير الواردة في النموذج (3) إلى أن متغيرات الجاذبية المتمثلة في كل من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (Y_i)، المسافة الجغرافية الفاصلة بينهما (D_{ij})، نصيب الفرد من الناتج المحلي للجزائر (y_i) تؤثر على تدفقات السلع الواردة إلى الجزائر من الاتحاد الأوروبي (M_{ij}) خلال الفترة (1991-2009)، حيث يتضح ما يلي:

- وجود علاقة ايجابية (طردية) بين الناتج المحلي الإجمالي للجزائر وواردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي وهذا حسب ما أظهرته المعلمة (α_1) عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يتفق مع العديد من الدراسات التي استخدمت هذا النموذج لدراسة التدفقات التجارية بين الدول، فزيادة الناتج المحلي الإجمالي للجزائر بمعدل 1% يؤدي إلى زيادة واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي بمعدل 0.50%.

- إن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر والذي يعكس القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري له أثر موجب (طردي) ضعيف على تدفق سلع الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر، كما أظهرته المعلمة (α_2) عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يتفق مع أغلب الدراسات التطبيقية التي أكدت على هذه العلاقة، وتشير نتائج الدراسة إلى أن ارتفاع هذا الأخير بـــ 1% يؤدي إلى ارتفاع واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي بـــ 0.02%.

- هناك علاقة سالبة (عكسية) بين المسافة وتدفق السلع من الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر، وهذا ما توضحه المعلمة (α_3) عند مستوى معنوية 10%. فالمسافة تعد مؤشرا هاما في تحديد تكاليف نقل السلع ، فكلما كانت المسافة بين الدول كبيرة كلما ارتفعت تكاليف النقل مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع وبالتالي انخفاض حجم التدفق السلعي. وتشير نتائج الدراسة إلى أن المسافة الفاصلة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تساهم في تخفيض حجم التدفق السلعي الوارد إلى الجزائر بمعدل 1.39%.

2-3- الآفاق المستقبلية لحجم الطلب على واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي

بعد دراسة استقرارية المتغيرات الداخلة في النموذج، ثم تحديد العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة تأتي مرحلة التنبؤ بحجم الطلب على واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي للفترة (2010-2013) وبملاحظة المتغيرات المكونة لهذه الدالة، وجدنا أن عملية التنبؤ بالنموذج تتوقف على متغير الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر وللقيام بهذه العملية استخدمنا طريقة بوكس جينكيتز.

2-3-1- التنبؤ بقيم LnY_i من (2010-2013)

بعد إجراء عدة اختبارات تم اختيار النموذج التالي:

الجدول رقم (3-17):تقدير نموذج LnY_i

Dependent Variable: DDLNYI
Method: Least Squares
Date: 03/30/11 Time: 11:27
Sample (adjusted): 1993 2009
Included observations: 17 after adjustments
Convergence achieved after 11 iterations
MA Backcast: 1992

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.028379	0.004444	6.385960	0.0000
MA(1)	-0.994196	0.016055	-61.92511	0.0000

R-squared	0.888170	Mean dependent var	-0.035892
Adjusted R-squared	0.880715	S.D. dependent var	0.269119
S.E. of regression	0.092947	Akaike info criterion	-1.803438
Sum squared resid	0.129588	Schwarz criterion	-1.705413
Log likelihood	17.32923	Hannan-Quinn criter.	-1.793695
F-statistic	119.1325	Durbin-Watson stat	1.581483
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted MA Roots	.99

المصدر: مستخرج من برنامج *Eviews07*.

يمكن كتابة معادلة النموذج المقدر كما يلي:

$$D^2 LnY_{it} = 0.02 - 0.99\varepsilon_{t-1} + \varepsilon_t$$

بعد أن قدرنا النموذج سنقوم باختبار صلاحيته كما يلي:

- حسب إحصائية ستيودنت، نلاحظ أن المعلمة $MA(1)$ لها معنوية إحصائية.

- الاحتمال المقابل لإحصائية Jaque-bera والذي يقدر بـــ 0.15 أكبر من حد المعنوية (5%) وعليه فان توزيع البواقي طبيعي.

- بالنظر إلى اختبار ARCH-LM نجد $nR^2 = 0.29 \text{ ® } \chi^2_{(2)} = 5.99$ وبالتالي لا يوجد اختلاف تباين وهذا جيد بالنسبة للنموذج.

- أما بخصوص الارتباط الذاتي للأخطاء، فنلاحظ أن إحصائية (DW)المحسوبة (1.58) تقع في مجال استقلال الأخطاء [1.38, 2.62]، بمعنى أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء ومن ثم فان نموذجنا صالح للتنبوء.

الجدول رقم (3-18): تنبؤات السلسلة الزمنية لـــ LnY_i للفترة 2010-2013

الزمن	السنة	LnY_i
T+1	2010	10.38
T+2	2011	10.62
T+3	2012	10.86
T+4	2013	11.1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج التقدير.

وبغرض التأكد من دقة التنبؤ، أجرينا اختبار Chow Forecast

الجدول رقم (3-19): نتائج اختبار Chow Forecast

Chow Forecast Test
Equation: UNTITLED
Specification: DDLNYI MA(1) C
Test predictions for observations from 2006 to 2009

	Value	df	Probability
F-statistic	0.492643	(4, 11)	0.7416
Likelihood ratio	2.801394	4	0.5916

المصدر: مستخرج من برنامج *Eviews*07.

نلاحظ أن: $\left.\begin{matrix} F_c = 0.49 \\ F_t = f(2,13) = 6.11 \end{matrix}\right\}$ ومنه $F_c \text{ ® } F_t$ أي أن النموذج ثابت للسنوات الثلاثة الأخيرة للسلسلة، وهو ما يعني أن التنبؤات بعد سنة 2009 ستكون دقيقة بدرجة كبيرة.

2-3-2- التنبؤ بقيم Lny_i من (2010-2013)

بعد إجراء عدة اختبارات تم اختيار النموذج التالي:

الجدول رقم (3-20):تقدير نموذج Lny_i

Dependent Variable: DLNPHYI
Method: Least Squares
Date: 04/07/11 Time: 12:53
Sample (adjusted): 1993 2009
Included observations: 17 after adjustments
Convergence achieved after 3 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AR(1)	-0.419849	0.226719	-1.851845	0.0826

R-squared	0.175835	Mean dependent var	-0.023159
Adjusted R-squared	0.175835	S.D. dependent var	0.838434
S.E. of regression	0.761160	Akaike info criterion	2.349076
Sum squared resid	9.269831	Schwarz criterion	2.398088
Log likelihood	-18.96715	Hannan-Quinn criter.	2.353948
Durbin-Watson stat	2.162051		

Inverted AR Roots	-.42

المصدر: مستخرج من برنامج *Eviews*07 .

يمكن كتابة معادلة النموذج المقدر كما يلي:

$$DLny_{it} = -0.41 DLny_{it-1}$$

بعد أن قدرنا النموذج سنقوم باختبار صلاحيته كما يلي:

- حسب إحصائية ستيودنت، نلاحظ أن المعلمة $AR(1)$ لها معنوية إحصائية.

- الاحتمال المقابل لإحصائية Jaque-bera والذي يقدر بـــ 0.25 أكبر من حد المعنوية (10%) وعليه فان توزيع البواقي طبيعي.

- بالنظر إلى اختبار ARCH-LM نجد $nR^2 = 2.44 \text{®} \chi^2_{(2)} = 5.99$ وبالتالي لا يوجد اختلاف تباين وهذا جيد بالنسبة للنموذج.

- أما بخصوص الارتباط الذاتي للأخطاء، فنلاحظ أن إحصائية (DW)المحسوبة (2.16) تقع في مجال استقلال الأخطاء [1.38, 2.62]، بمعنى أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء ومن ثم فان نموذجنا صالح للتنبوء.

الجدول رقم (3-21): تنبؤات السلسلة الزمنية لـــ Lny_i للفترة 2010-2013

الزمن	السنة	Lny_i
T+1	2010	6.50
T+2	2011	6.47
T+3	2012	6.48
T+4	2013	6.48

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج التقدير.

وبغرض التأكد من دقة التنبؤ، أجرينا اختبار Chow Forecast

الجدول رقم (3-22): نتائج اختبار Chow Forecast

Chow Forecast Test
Equation: UNTITLED
Specification: DDLNPHYI AR(1)
Test predictions for observations from 2006 to 2009

	Value	df	Probability
F-statistic	0.031679	(4, 12)	0.9978
Likelihood ratio	0.178572	4	0.9962

المصدر: مستخرج من برنامج *Eviews07*.

نلاحظ أن : $\left.\begin{matrix} F_c = 0.03 \\ F_t = f(2,13) = 6.11 \end{matrix}\right\}$ ومنه $F_c \ ® \ F_t$ أي أن النموذج ثابت للسنوات الثلاثة الأخيرة للسلسلة وهو ما يعني أن التنبؤات بعد سنة 2009 ستكون دقيقة بدرجة كبيرة.

بعد أن تم التنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغيرات المفسرة باستثناء المسافة الجغرافية حيث نفترض أن هذه الأخيرة ثابتة. سنقوم بالتنبؤ بقيم الواردات الحقيقية للجزائر من الاتحاد الأوروبي والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-23): قيم الواردات الحقيقية للجزائر من الاتحاد الأوروبي للفترة (2010-2013)

السنة	LnM_{ij}	M_{ij} (مليون \$)
2010	7.07	1175.28
2011	7.18	1311.93
2012	7.30	1479.17
2013	7.42	1667.74

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج التقدير.

انطلاقا من الجدول أعلاه، نتوقع أن يصل حجم واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي في سنة 2013 إلى حدود 1667.74 مليون \$.

خلاصة الفصل الثالث:

ينطوي تحليل التدفقات التجارية بين الدول على نظام معقد من العلاقات الاقتصادية والجغرافية والسياسية. وقد لقي نموذج الجاذبية نجاحا كبيرا على الرغم من كل الانتقادات المتعلقة بمبرراته النظرية بالإضافة إلى عدم توافق الاقتصاد القياسي في ما يخص صياغة النموذج أو طريقة التقدير. ويمكن إرجاع نجاح نموذج الجاذبية في قدرته على استخدام العديد من المتغيرات المؤثرة على التجارة، بالإضافة إلى متغيرين أساسيين، وهما المسافة وحجم الاقتصاد.

أظهرت نتائج التقدير أنّ كل من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر ونصيب الفرد منه لهما أثر معنوي موجب على التدفقات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي (واردات الجزائر من الاتحاد)، في حين أنّ للمسافة أثر معنوي سلبي على التدفقات بين الطرفين وهي نتائج تتفق مع الدراسات التطبيقية السابقة، كما أظهرت عدم معنوية تأثير كل من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي ونصيب الفرد منه على التدفقات التجارية بين الطرفين ويعود ذلك إلى أنّ حجم التجارة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لا تشكل إلا 5% من تجارة الاتحاد، وما نسبته 0.33% من إجمالي الناتج المحلي للاتحاد.

الخاتـــمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة العوامل المؤثرة على عملية التدفق التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي باعتبار أن الحصة الكبيرة من حجم التبادل التجاري للجزائر تعود لهذا الأخير. ومن أجل البحث في هذا الموضوع تطرقنا في الفصل الأول إلى مفهوم التجارة الخارجية وآثارها على مختلف فروع الاقتصاد الوطني، وتوصلنا إلى أنه توجد عدة عوامل من شأنها تمييز العلاقات الاقتصادية الدولية على العلاقات الاقتصادية داخل الاقتصاد الوطني وأن للتجارة الخارجية عدة آثار على المتغيرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي، الدخل الوطني، توزيع الدخل. ومن خلال عرض مختلف النظريات المتعلقة بالتجارة الخارجية من النظرية الكلاسيكية إلى النظريات الحديثة والتي اختلفت في تفسيرها أسباب قيام التجارة الخارجية ولكنها اتفقت في مجملها على أنه بمقتضاها يتم تبادل السلع والخدمات بين الدول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة.

في الفصل الثاني تناولنا مختلف الإمكانيات البشرية والطبيعية والاقتصادية التي تتمتع بها الجزائر والاتحاد الأوروبي والتي تجعل كل واحد منهما ذات أهمية اقتصادية كبيرة. تطرقنا أيضا إلى اتفاقيات التعاون المبرمة بين الطرفين والتي كانت من أهم نتائجها أن أصبح الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر استيرادا وتصديرا، وحاولنا تأكيد ذلك من خلال عرض تطور المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد خلال الفترة 1991-2009.

في الفصل الثالث، تعرفنا على النموذج المستخدم في عملية التقدير والمتمثل في نموذج الجاذبية والذي يستخدم بشكل واسع لفهم محددات التدفقات التجارية مابين الدول، كما توصلنا من خلال هذا الفصل إلى العوامل المؤثرة على عملية التدفق التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

نتائج الدراسة:

ويمكن إجمال أهم **النتائج** التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة فيما يلي:

- إن للتجارة الخارجية دور في تحقيق التنمية الاقتصادية لاعتبارين أساسيين:

* إن التجارة الخارجية تعتبر أحد المحددات الأساسية للنمو في الدول النامية.

* إن التخصص الدولي أمر ضروري لزيادة الكفاية الإنتاجية بعد إرساء الأساس الصناعي للدول النامية.

- تملك الجزائر إمكانيات ومزايا نسبية عديدة تؤهلها بأن تكون ضمن اقتصاديات العالم المتقدم وتمكنها من تنويع هيكل تجارتها الخارجية.

- إن الاتحاد الأوروبي يشكل تفاعل اقتصادي مهم، فهو يضم اقتصاديات على درجة عالية من التقدم تعمل على إلغاء الحواجز الجغرافية والجمركية أمام حركات العمالة ورؤوس الأموال. له عملة نقدية موحدة

ومواقف منسقة في جميع القضايا الاقتصادية وهذا ما جعل لقرارات الاتحاد الأوروبي قوة تأثير كبير ليس على الصعيد أقطار القارة الأوروبية فحسب بل على العالم بأسره.

- إن المواد الطاقوية تستحوذ الحصة الكبيرة في حصيلة الصادرات الجزائرية بنسبة تتراوح بين 97%-98%، بينما الوردات تحتل فيها سلع التجهيزات الصناعية المرتبة الأولى بنسبة تتراوح بين 35%-36% من إجمالي الواردات.

- رغم المنافسة القوية بين الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية في مجال التجارة الخارجية إلا أن الاتحاد الأوروبي يستحوذ على أكبر نسبة من الصادرات العالمية حوالي 16.96% سنة 2009 وأكبر نسبة من الواردات العالمية بـــ 17.39% في نفس السنة. يغلب على صادرات الاتحاد الأوروبي المنتجات الصناعية والفلاحية، أما الوردات يغلب عليها المواد المصنعة والمواد الأولية.

- إن اتفاق التعاون الأول لسنة 1976 الذي اكتسى صيغة تجارية بحتة، صبَّ جله في صالح الاتحاد الأوروبي من خلال زيادة استيراد الجزائر لوسائل التجهيز من دول الاتحاد الأوروبي التي وصلت إلى 85% من إجمالي التجهيزات المستوردة خلال الفترة 1993-1997. في حين أن الجزائر لم تحسن استغلال الفرص التجارية الممنوحة من طرف أوروبا بموجب هذه الاتفاقية وضيعت فرصة صالحة لتنويع صادراتها.

- مع ازدياد حجم المبادلات التجارية بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي زاد معدل نمو العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية الذي تجسد في اتفاق الشراكة. وتأتي العلاقات التجارية في المرتبة الأولى من حيث الأهمية.

- إن اتفاق الشراكة الأورو-جزائري الذي جاء من بين أهدافه إقامة منطقة تبادل حر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي عن طريق إلغاء التعريفات الجمركية بصفة تدريجية حتى غاية 2017. من أهم نتائجه أن أصبح الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر، حيث أكثر من 50% من واردات الجزائر مصدرها الاتحاد الأوروبي وأكثر من 60% من صادراتها موجهة إلى هذا الأخير.

- حددت حصة الاتحاد الأوروبي في التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة 1991-2009 بـــ 64.20% من الصادرات وأكثر من 54% من الواردات. تتمثل الصادرات بالدرجة الأولى في المحروقات، هذا ما يبين تبعية أوروبا للمواد الطاقوية الجزائرية بينما الواردات تمثل تبعية الجزائر لأوروبا في المواد الغذائية والتجهيز وغيرها.

- تمثل فرنسا المورّد الرئيسي للجزائر بنسبة 40.20% من إجمالي الواردات من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000-2007، متبوعة بكل من ايطاليا وألمانيا واسبانيا بنسبة 15.89%، 11.73%، 9.95%.

أما ايطاليا فتمثل الزبون التجاري الأول بنسبة 31.53%، متبوعة بفرنسا بـــ 19.27%، اسبانيا بـــ 17.03%، هولندا بـــ 11.03%.

- إن رصيد الميزان التجاري للجزائر مع الاتحاد الأوروبي يتبع إلى حد كبير تحركات قطاع النفط، حيث أن ارتفاع أسعار هذا الأخير يؤدي إلى تحقيق فائض تجاري.

- إذا كانت التجارة الخارجية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي تشكل أكثر من 50% من إجمالي التجارة الخارجية للجزائر، فهي لا تمثل سوى 5% من حجم تجارة الاتحاد الأوروبي.

- أظهرت نتائج الدراسة القياسية بخصوص العوامل المحددة لعملية التدفق التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي (واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي) ما يلي:

* وجود علاقة طردية بين واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي مع كل من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر ونصيب الفرد منه.

* وجود علاقة عكسية بين واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي والمسافة الجغرافية الفاصلة بينهما.

* لا توجد أي علاقة بين واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي مع كل من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد ونصيب الفرد منه، وهذا بسبب ضآلة حجم التجارة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بالنسبة للاتحاد فهي لا تشكل إلا 5% من تجارته.

التوصيات:

- أن تسعى الجزائر مع الدول العربية (دول اتحاد المغرب العربي) في المدى الطويل إلى تحقيق التكامل الاقتصادي مستفيدة من تجربة الاتحاد الأوروبي.

- التعاون التقني والتكنولوجي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من أجل ترقية منتوجاتها الوطنية حتى تتمكن من منافسة المنتجات المستوردة من الاتحاد والتي تعتمد على الخبرة والتكنولوجيا الحديثة.

- التحكم ومراقبة الواردات من السلع الاستهلاكية وخاصة السلع الغذائية الآتية من الاتحاد الأوروبي.

- الاهتمام بالقطاع الزراعي لزيادة الإنتاج الزراعي مما يقلل العبء على الصادرات النفطية إلى الاتحاد من جهة، وتقليص فاتورة استيراد المنتجات الفلاحية من الاتحاد من جهة أخرى.

- يتطلب على الجزائر تنويع هيكلها التجاري (هيكل الصادرات) باتجاه الاتحاد من خلال وضع إستراتيجية وطنية بغية النهوض بالصناعات الأخرى خارج المحروقات.

- إقامة المعارض المحلية للمنتجات الوطنية ودعوة المستوردين الأجانب (من دول الاتحاد الأوروبي) لزيادة هذه المعارض، وكذلك المشاركة في المعارض الخارجية والتركيز على عرض المنتجات والسلع القابلة للتصدير.

- فتح الحوار مع الاتحاد الأوروبي بشأن مراعاة واقع الصادرات الجزائرية إلى أسواقها، وذلك بإزالة القيود الجمركية التي يفرضها الاتحاد إزاء المنتجات الصناعية وخاصة البتروكمياويات.

- التركيز على الصناعات التصديرية التي تملك الجزائر ميزة نسبية تنافسية في إنتاجها وتصديرها، وبما أن الجزائر أحد الدول النفطية وبما أن الصناعات البتروكيماوية والصناعات الأخرى ذات العلاقة بالقطاع النفطي قد يكون الأساس العلمي لسياسة تنمية الصادرات.

- إدخال صادرات النفط ضمن اتفاقيات الشراكة والمنتجات التكرارية حتى لا تكون عرضة لضريبة الكربون المقترحة من الاتحاد الأوروبي على الوردات من النفط.

آفاق البحث:

- تقييم أثر الاتفاقيات الإقليمية في تعزيز التدفقات التجارية بين الدول المنتمية لهذه التكتلات.
- محددات التجارة العربية البينية.
- التجارة في شمال أفريقيا : تقييم إمكانات التكامل الإقليمي في شمال أفريقيا.

المراجـــع

أولا: باللغة العربية:

1- الكتب:

1- أحمد هني، **اقتصـــاد الجـــزائر المســـتقلة**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية –بن عكنون- الجزائر، 1993.

2- إسماعيل عبد الرحمان ومحمد عريقات حربي ، **مفاهيم ونظم اقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.

3- إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008.

4- بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للنشر، بيروت، لبنان 2003.

5- بلقاسم زايري ، **اقتصاديات التجارة الدولية**، دار الأديب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

6- جودت عبد الخالق، **الاقتصاد الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992.

7- حسن عبيد، **محاضرات النقود والبنوك**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007.

8- رشاد العصار وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان، 2000.

9- رشاد العصار وعليان الشريف، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، 2000.

10- رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع مصر، 2007.

11- رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، سوريا،2000.

12- زينب حسن عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.

13- سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية مصر 1993.

14- السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للنشر الإسكندرية، 2008.

15- عادل أحمد حشيش و أسامة محمد الغولي، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، 1998.

16- عادل أحمد حشيش ومجدى محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، بيروت، 1988.

17- عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، مصر 2000.

18- عبد الحميد عبد المطلب ،**النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر** القاهرة، مجموعة النيل العربية،2003.

19- عبد الرحمان يسري ، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية للطبع والنشر، الإسكندرية، 2001.

20- عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2005.

21- علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي –نظريات وسياسات-**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

22- عماد محمد الليثي، **التبادل الدولي: دراسة في منهجية وآليات التبادل الاقتصادي الدولي المعاصر** دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.

23- ف.س دادیان، تعريب علي محمد تقي القزويني، **النماذج الاقتصادية العالمية**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1992.

24- مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007.

25- محمد الصقار، **جغرافية التجارة الدولية**، دار هومة للنشر، 1992.

26- محمد محمود الإمام ورانيا منيسي ومحمد حمدي السلملني وفاديا محمد عبد السلام، **منطقة التجارة الحرة العربية التحديات وضروريات التحقيق** مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت لبنان 2005.

27- محمد محمود الامام، **قراءات في الاتفاقيات التكاملية للاتحاد الأوروبي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية " الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادي العربي** (بحوث ودراسات)، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1993.

28- محمد ناشد، **التجارة الخارجية والداخلية: ماهية وتخطيط**، دمشق ، 1997.

29- محمد يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2000/1999.

30- مورد خاي كريافين، تعريب محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، **الاقتصاد الدولي: مدخل للسياسات**، الرياض، المملكة العربية السعودية 2007.

31- موسى سعيد مطر وآخرون ، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان،2001.

32- نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، مكتبة المجتمع العربي، الطبعة الأولى، 2008.

2- رسائل جامعية:

1- بلقلة إبراهيم، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف، 2008-2009.

2- جمال عمورة جمال، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليلي اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006.

3- حكيم مفتاح ، **السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر،2003.

4- خبابة عبد الله، **سياسة الأسعار في إطار العولمة الاقتصادية -حالة الجزائر-** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

5- سفيان أبحري ، **شراكة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي وأثرها على الاقتصاد الوطني**، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.

6- صواليلي صدر الدين، **النمو و التجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2005-2006.

7- عابد بوسكة، **أثر الشراكة الأورو-متوسطية على التكامل المغاربي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الشلف، 2009.

8- عبد الرشيد بن ديب، **تنظيم وتطور التجارة الخارجية –حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003.

9- العيد رزق الله بوكرامي، **العلاقات التجارية بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية جامعة الجزائر، 2001.

10- مدياني محمد، **دراسة قياسية للواردات في الجزائر خلال الفترة (1970- 2006)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي جامعة الجزائر، 2009.

3- مجلات وملتقيات:

1- عبد الحميد زعباط،ا **لشراكة الأورو-متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف 2004.

2- عبد اللطيف بن اشنهو ، **الجزائر اليوم بلد ناجح**، مركب الفنون المطبعية الرغاية، الجزائر، 2004.

3- عبد اللطيف بن اشنهو، **عصرنة الجزائر حصيلة وأفاق 1999-2009**، مطبعة ALFA DESIGN 2004.

4- وليد عبد مولاه، **نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد97، نوفمبر 2010.

5- قطاف ليلى، **الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة –دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاق الشراكة الأورو-جزائرية**، ملتقى دولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14، نوفمبر 2006

ثانيا: باللغة الأجنبية:

1- الكتب:

1- Alain Sameuelson**, Economie internationale contemporaine**, Série d'économie en plus, OPU, 1993.

2- Bernard Guillochon et Annie Kawecki, **Economie international –Commerce et Macroéconomie–**, 5*éme* édition, Dunod, Paris, 2006.

3- Bernard Guillochon, **Economie international**, 2 *éme* édition, Dunod, Paris, 1998
Christian Aubin, Philippe Noel, **Economie international**, Faits, Théories et politiques, édition du seuil, Paris 2000.

4- Frédéric Teulon, **La nouvelle économie mondiale**, 3*éme* édition, Presses universitaires de France.

5- Jean- Louis Muécheilli et Thierry Mayer, **Economie internationale**, Edition Dalloz, 2005.

6- Jean –Paul Rodrigue, **L'espace économique mondiale**, Presses de l'université du québec, Québec, 2000.

7- Michel Zebato, **Macroéconomie élémentaire**, Armand colin, Paris, 1996.

8- Oualalou Fathallah, **Après Barcelone le Maghreb est nécessaire**, Les édition Toubkal, Casablanca,1996.

9- Patrick.A.Messerlin, **Commerce international**, Presses Universitaires de France Paris, 1998.

10- Peter H. Ludert et Thomas A. Pugel, **Economie internationale**, 10^{éme} édition, ED Economica, Paris, 1997.
11- René Sandretto, **Le commerce international,** Armond collin éditeur, Paris,1995.

2- دراسات، مجلات، وملتقيات:

1- Fred Bonhomme, **un modèle de gravité pour le commerce Canada- Etats-Unis et les effets frontières : Une approche dynamique appliquées de panel sur la période 1990-1999**, Rapport de recherche présenté à la faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de maîtrise ès sciences économiques Université de Montréal, Canada, Février 2004.
2- Marton Balint, **Modèle de gravité appliqué à l'Australie**, Rapport de recherche présenté à la faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de maîtrise ès sciences économiques, Université de Montréal, Canada, Avril 2004.
3- Carlos Carrillo, **Potentiels de commerce entre économies hétérogénes : un petit mode d'emploi des modèles de gravité**, Magazine Economie prévision numéro 152-153, Paris, 2001.
4- Didier Josselin et Bernadette Nicot, **Un modèle gravitaire géoéconomique des échanges commerciaux entre les pays de l'U.E., les PECO et les PTM** Cybergeo: European Journal of Geography[En ligne], Sustèmes, Modélisation Géostatistique, Document 237, mis en ligne le 12 mars 2003.
5- M. Belattaf et B.Arhab, **Le partenariat euro- med et les accords d'associations des pays du maghreb avec l'UE**, colloque international, université de Telmcen 21-22/oct/2003.

ثالثا: مواقع الكترونية:

1- Accord de coopération CEE/Alger, le 26/04/1976, entré en vigueur le 1/1/1978 joce L263 du 27/09/1978. www.gisti.org/droit/textes/communautaires.
2- Jaques Dumasy, les relations commerciales franco-algériennes et les outils de la coopération, adress www.senat.fr/ga/ga37/ga3711.htmI # toc 105.
3- Andrew K. Rose, **Estimating Protectionism through Residuals from the Gravity Model**, Article publié sur le site: faculty.haas.berkeley.edu/arose/WEO.pdf.
4- www.27eme confereence eupa.dz.
5- www.ons.dz.
6- www.arabmonetaryfund.org/ar/jerep/2009.
7- www.un.org/news/fr-press/docs/2002/tard 1942.doc.htm
8- www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=137574.

الملاحـــق

الملحق رقم 01: بيانات إحصائية

الجدول رقم 01: الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (تاريخ الانضمام والمساحة)

الدول الأعضاء	تاريخ الانضمام	المساحة($كم^2$)	العاصمة	المسافة (كم)*
ألمانيا	1957	357.021	برلين	1931
فرنسا	1957	675.417	باريس	1347
ايطاليا	1957	301.320	روما	993
هولندا	1957	41.526	أمستردام	1744
بلجيكا	1957	30.510	بروكسل	1572
لوكسمبورغ	1957	2.586	لوكسمبورغ	1452
المملكة المتحدة	1973	244.820	لندن	1660
الدانمارك	1973	43.094	كوبنهاغن	2225
أيرلندا	1973	70.280	ديبلن	1982
اليونان	1981	131.940	أثينا	1832
اسبانيا	1986	504.782	مدريد	713
البرتغال	1986	92.931	لشبونة	1094
السويد	1995	449.964	ستوكهلم	2736
النمسا	1995	83.858	فيينا	1675
فنلندا	1995	337.030	هلسنكي	3035
بولندا	2004	312.685	وارسو	2224
جمهورية التشيك	2004	78.866	براغ	1742
سلوفاكيا	2004	48.845	براتيسلافا	1710
هنغاريا	2004	93.030	بودابوست	1776
ليتوانيا	2004	65.200	فيلنيوس	2617
لاتفيا	2004	64.589	ريغا	2737
سلوفينيا	2004	48.845	ليوبليانا	1407
استونيا	2004	45.226	تالين	2967
قبرص	2004	9250	نيقوسيا	2728
مالطا	2004	316	فاليتا	1034
رومانيا	2007	238.391	بوخارست	2120
بلغاريا	2007	110.910	صوفيا	1853
الاتحاد الأوروبي	-	4.582.254	-	1885

Source: Sur le site de la commission européenne www.europa.

* المسافة بين عاصمة الجزائر وعاصمة كل دول عضو في الاتحاد الأوروبي.

الجدول رقم 02: الأداء الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي

الدول الأعضاء	PIB (مليار$) (2008)	٪PIB	نصيب الفرد من PIB$(2008)	الدين العام ٪من PIB	العجز العام ٪من PIB	معدل التضخم السنوي(2007)	معدل البطالة (2008)
الاتحاد الأوروبي	18493.0	100	29342	58.7	-0.9	2.2	6.8
ألمانيا	3653.3	19.8	35392	65.0	0.0	2.0	7.4
فرنسا	2843.1	15.4	34140	64.2	-2.7	1.7	7.4
بريطانيا	2833.2	15.3	36315	43.8	-2.9	2.3	5.2
ايطاليا	2330.0	12.6	31022	**104.0**	-1.9	2.1	6.5
اسبانيا	1622.5	8.8	30765	36.2	2.2	2.6	9.3
هولندا	862.9	4.7	39892	45.4	0.4	1.8	2.9
بلجيكا	507.1	2.7	36215	84.9	-0.2	1.9	6.7
السويد	502.5	2.7	37762	40.6	3.5	1.8	5.2
بولندا	450.6	2.4	17493	45.2	-0.2	2.2	7.5
النمسا	418.7	2.3	39847	59.1	-0.5	1.6	4.1
اليونان	361.6	2.0	30745	94.5	-2.8	3.2	7.8
الدنمارك	349.2	1.9	38864	26.0	4.4	2.0	**2.7**
أيرلندا	290.7	1.6	44415	25.4	0.3	2.4	6.0
فنلندا	273.1	1.5	36777	35.4	**5.3**	**1.5**	6.1
البرتغال	248.9	1.3	22357	63.6	-2.6	2.5	7.5
جمهورية التشيك	211.7	1.1	25765	28.7	-1.6	2.9	4.4
رومانيا	187.9	1.0	12285	13.0	-2.5	4.5	6.0
هنغاريا	155.2	0.8	20700	66.0	**-5.5**	6.4	7.6
سلوفاكيا	88.9	0.5	22024	29.4	-2.2	2.4	**9.9**
لوكسمبورغ	57.0	0.3	**83456**	6.8	2.9	2.1	4.2
سلوفينيا	53.3	0.3	28848	24.1	-0.1	2.7	4.3
بلغاريا	49.3	0.3	**12252**	18.2	3.4	5.3	5.7
ليتوانيا	48.1	0.3	19216	17.3	-1.2	3.5	4.3
لاتفيا	35.8	0.2	18496	9.7	0.0	**7.3**	5.6
استونيا	25.4	0.1	22205	**3.4**	2.8	4.8	4.1
قبرص	24.5	0.1	28673	59.8	3.3	2.1	3.5

Source: Banque mondiale, 2008.

الجدول رقم 03: الأداء الاقتصادي في الجزائر

معدل البطالة	معدل التضخم	الاستثمارالأجنبي (مليار $)	المديونية الخارجية (مليار $)	نصيب الفرد من PIB ($)	رصيد الموازنة %من PIB	PIB (مليار$)	
19.80	17.9	17.88	29.12	809.28	3.19	20.25	**1990**
20.30	25.9	14.44	28.23	1688.56	4.3	43.30	**1991**
21.30	31.7	14.62	27.51	1829.01	0.75	48.05	**1992**
23.20	20.5	14.39	26.23	1850.39	-5.92	49.77	**1993**
24.40	29	13.23	30.89	1542.76	-1.86	42.42	**1994**
28.10	29.8	13.28	33.65	1499.28	0.59	42.07	**1995**
28.20	18.7	11.77	34.12	1523.48	3.9	43.52	**1996**
28.60	5.7	11.22	31.26	1616.11	2.93	46.94	**1997**
28.00	5	13.17	31.59	1632.83	-3.58	48.18	**1998**
29.24	2.6	12.76	28.45	1623.22	-0.34	48.64	**1999**
29.50	0.3	12.91	25.26	1801.35	9.76	54.79	**2000**
27.30	4.2	14.68	22.57	1784.38	4.33	55.10	**2001**
25.70	1.4	17.39	22.64	1817.77	1.16	57.00	**2002**
23.70	2.6	20.59	23.35	2136.71	4.88	68.05	**2003**
17.70	3.6	28.40	21.82	2627.30	5.27	85.03	**2004**
15.30	1.6	32.65	17.19	3106.12	13.66	102.21	**2005**
12.30	2.5	35.56	5.61	3478.09	14.03	116.45	**2006**
13.8	3.5	46.43	5.60	3935.06	–	134.17	**2007**
11.30	4.4	48.56	5.58	4979.39	–	171.59	**2008**
10.20	5.7	50.61	–	4492.36	–	156.77	**2009**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائياتONS .

الملحق رقم 02: معادلات اختبار جذور الوحدة

1- متغير الواردات LnM_{ij} :

Null Hypothesis: D(LNMIJ,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.698290	0.0113
Test critical values:	1% level	-2.754993	
	5% level	-1.970978	
	10% level	-1.603693	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNMIJ,3)
Method: Least Squares
Date: 02/02/11 Time: 09:10
Sample (adjusted): 1997 2009
Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNMIJ(-1),2)	-2.195068	0.813503	-2.698290	0.0245
D(LNMIJ(-1),3)	1.042691	0.729526	1.429272	0.1867
D(LNMIJ(-2),3)	0.420624	0.491574	0.855668	0.4144
D(LNMIJ(-3),3)	0.425468	0.296131	1.436759	0.1846

R-squared	0.731470	Mean dependent var	-0.009999
Adjusted R-squared	0.641960	S.D. dependent var	0.205904
S.E. of regression	0.123206	Akaike info criterion	-1.102265
Sum squared resid	0.136617	Schwarz criterion	-0.928434
Log likelihood	11.16472	Hannan-Quinn criter.	-1.137995
Durbin-Watson stat	1.065620		

Null Hypothesis: D(LNMIJ,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.896953	0.0132
Test critical values:	1% level	-4.057910	
	5% level	-3.119910	
	10% level	-2.701103	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNMIJ,3)
Method: Least Squares
Date: 02/02/11 Time: 09:13
Sample (adjusted): 1997 2009
Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNMIJ(-1),2)	-3.228946	0.828582	-3.896953	0.0046
D(LNMIJ(-1),3)	1.809376	0.704062	2.569912	0.0331
D(LNMIJ(-2),3)	0.817159	0.449789	1.816759	0.1068
D(LNMIJ(-3),3)	0.529681	0.252643	2.096556	0.0693
C	0.077919	0.035500	2.194921	0.0595

R-squared	0.832400	Mean dependent var	-0.009999
Adjusted R-squared	0.748600	S.D. dependent var	0.205904
S.E. of regression	0.103240	Akaike info criterion	-1.419803
Sum squared resid	0.085268	Schwarz criterion	-1.202514
Log likelihood	14.22872	Hannan-Quinn criter.	-1.464465
F-statistic	9.933177	Durbin-Watson stat	1.084907
Prob(F-statistic)	0.003416		

Null Hypothesis: D(LNMIJ,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.414193	0.0047
Test critical values:	1% level	-4.886426	
	5% level	-3.828975	
	10% level	-3.362984	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNMIJ,3)
Method: Least Squares
Date: 02/02/11 Time: 09:14
Sample (adjusted): 1997 2009
Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNMIJ(-1),2)	-3.543794	0.654538	-5.414193	0.0010
D(LNMIJ(-1),3)	2.083825	0.556707	3.743129	0.0072
D(LNMIJ(-2),3)	0.937403	0.352004	2.663045	0.0323
D(LNMIJ(-3),3)	0.534833	0.195892	2.730249	0.0293
C	0.272983	0.082397	3.313002	0.0129
@TREND(1991)	-0.015518	0.006179	-2.511623	0.0403

R-squared	0.911844	Mean dependent var	-0.009999
Adjusted R-squared	0.848876	S.D. dependent var	0.205904
S.E. of regression	0.080044	Akaike info criterion	-1.908431
Sum squared resid	0.044850	Schwarz criterion	-1.647685
Log likelihood	18.40480	Hannan-Quinn criter.	-1.962026
F-statistic	14.48097	Durbin-Watson stat	1.729994
Prob(F-statistic)	0.001419		

2- المتغير LnY_i :

Null Hypothesis: D(LNYI,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.980867	0.0006
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNYI,3)
Method: Least Squares
Date: 03/21/11 Time: 11:12
Sample (adjusted): 1995 2009
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNYI(-1),2)	-1.674990	0.420760	-3.980867	0.0016
D(LNYI(-1),3)	0.410619	0.287494	1.428271	0.1768

R-squared	0.619902	Mean dependent var	-0.005352
Adjusted R-squared	0.590664	S.D. dependent var	0.201338
S.E. of regression	0.128815	Akaike info criterion	-1.137320
Sum squared resid	0.215711	Schwarz criterion	-1.042914
Log likelihood	10.52990	Hannan-Quinn criter.	-1.138326
Durbin-Watson stat	1.290337		

Null Hypothesis: D(LNYI,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.104294	0.0076
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNYI,3)
Method: Least Squares
Date: 03/21/11 Time: 11:13
Sample (adjusted): 1995 2009
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNYI(-1),2)	-1.791029	0.436379	-4.104294	0.0015
D(LNYI(-1),3)	0.463868	0.292339	1.586748	0.1386
C	0.034559	0.034510	1.001425	0.3364

R-squared	0.649217	Mean dependent var	-0.005352
Adjusted R-squared	0.590754	S.D. dependent var	0.201338
S.E. of regression	0.128800	Akaike info criterion	-1.084249
Sum squared resid	0.199075	Schwarz criterion	-0.942639
Log likelihood	11.13187	Hannan-Quinn criter.	-1.085757
F-statistic	11.10461	Durbin-Watson stat	1.355682
Prob(F-statistic)	0.001863		

Null Hypothesis: D(LNYI,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.845050	0.0082
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNYI,3)
Method: Least Squares
Date: 03/21/11 Time: 11:13
Sample (adjusted): 1995 2009
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNYI(-1),2)	-1.773463	0.366036	-4.845050	0.0005
D(LNYI(-1),3)	0.474738	0.245208	1.936066	0.0790
C	0.209168	0.076597	2.730754	0.0196
@TREND(1991)	-0.015916	0.006465	-2.462088	0.0316

R-squared	0.773846	Mean dependent var	-0.005352
Adjusted R-squared	0.712168	S.D. dependent var	0.201338
S.E. of regression	0.108018	Akaike info criterion	-1.389867
Sum squared resid	0.128346	Schwarz criterion	-1.201054
Log likelihood	14.42400	Hannan-Quinn criter.	-1.391878
F-statistic	12.54649	Durbin-Watson stat	2.049396
Prob(F-statistic)	0.000714		

3- المتغير LnY_j :

Null Hypothesis: D(LNYJ) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.290287	0.0026
Test critical values:	1% level	-2.708094	
	5% level	-1.962813	
	10% level	-1.606129	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNYJ,2)
Method: Least Squares
Date: 02/02/11 Time: 09:23
Sample (adjusted): 1993 2009
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNYJ(-1))	-0.809606	0.246059	-3.290287	0.0046

R-squared	0.401693	Mean dependent var	-0.004773
Adjusted R-squared	0.401693	S.D. dependent var	0.087860
S.E. of regression	0.067960	Akaike info criterion	-2.482765
Sum squared resid	0.073898	Schwarz criterion	-2.433753
Log likelihood	22.10350	Hannan-Quinn criter.	-2.477893
Durbin-Watson stat	2.021851		

Null Hypothesis: D(LNYJ) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.773267	0.0017
Test critical values:	1% level	-3.886751	
	5% level	-3.052169	
	10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNYJ,2)
Method: Least Squares
Date: 02/02/11 Time: 09:24
Sample (adjusted): 1993 2009
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNYJ(-1))	-1.277152	0.267564	-4.773267	0.0002
C	0.049432	0.017923	2.757982	0.0146

R-squared	0.603007	Mean dependent var	-0.004773
Adjusted R-squared	0.576541	S.D. dependent var	0.087860
S.E. of regression	0.057174	Akaike info criterion	-2.775304
Sum squared resid	0.049033	Schwarz criterion	-2.677279
Log likelihood	25.59008	Hannan-Quinn criter.	-2.765560
F-statistic	22.78407	Durbin-Watson stat	2.033020
Prob(F-statistic)	0.000246		

Null Hypothesis: D(LNYJ) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.572394	0.0108
Test critical values:	1% level	-4.616209	
	5% level	-3.710482	
	10% level	-3.297799	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNYJ,2)
Method: Least Squares
Date: 02/02/11 Time: 09:25
Sample (adjusted): 1993 2009
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNYJ(-1))	-1.275622	0.278983	-4.572394	0.0004
C	0.050705	0.033655	1.506598	0.1541
@TREND(1991)	-0.000134	0.002951	-0.045331	0.9645

R-squared	0.603066	Mean dependent var	-0.004773
Adjusted R-squared	0.546361	S.D. dependent var	0.087860
S.E. of regression	0.059176	Akaike info criterion	-2.657804
Sum squared resid	0.049026	Schwarz criterion	-2.510766
Log likelihood	25.59133	Hannan-Quinn criter.	-2.643188
F-statistic	10.63516	Durbin-Watson stat	2.034634
Prob(F-statistic)	0.001552		

4- المتغير LnD_{ij} :

Null Hypothesis: D(LNDIJ,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.877318	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.740613	
	5% level	-1.968430	
	10% level	-1.604392	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNDIJ,3)
Method: Least Squares
Date: 02/02/11 Time: 09:54
Sample (adjusted): 1996 2009
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNDIJ(-1),2)	-2.509289	0.514481	-4.877318	0.0005
D(LNDIJ(-1),3)	0.752615	0.380834	1.976228	0.0737
D(LNDIJ(-2),3)	0.243560	0.198592	1.226438	0.2456

R-squared	0.891557	Mean dependent var	-0.008172
Adjusted R-squared	0.871841	S.D. dependent var	0.089079
S.E. of regression	0.031890	Akaike info criterion	-3.865649
Sum squared resid	0.011187	Schwarz criterion	-3.728708
Log likelihood	30.05954	Hannan-Quinn criter.	-3.878325
Durbin-Watson stat	1.568132		

Null Hypothesis: D(LNDIJ,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.842357	0.0023
Test critical values:	1% level	-4.004425	
	5% level	-3.098896	
	10% level	-2.690439	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNDIJ,3)
Method: Least Squares
Date: 02/02/11 Time: 09:55
Sample (adjusted): 1996 2009
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNDIJ(-1),2)	-2.505714	0.517458	-4.842357	0.0007
D(LNDIJ(-1),3)	0.749938	0.383038	1.957871	0.0787
D(LNDIJ(-2),3)	0.242663	0.199737	1.214910	0.2523
C	-0.008016	0.008572	-0.935106	0.3718

R-squared	0.900277	Mean dependent var	-0.008172
Adjusted R-squared	0.870361	S.D. dependent var	0.089079
S.E. of regression	0.032073	Akaike info criterion	-3.806620
Sum squared resid	0.010287	Schwarz criterion	-3.624033
Log likelihood	30.64634	Hannan-Quinn criter.	-3.823522
F-statistic	30.09272	Durbin-Watson stat	1.705827
Prob(F-statistic)	0.000026		

Null Hypothesis: D(LNDIJ,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.498851	0.0162
Test critical values:	1% level	-4.800080	
	5% level	-3.791172	
	10% level	-3.342253	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNDIJ,3)
Method: Least Squares
Date: 02/02/11 Time: 09:56
Sample (adjusted): 1996 2009
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNDIJ(-1),2)	-2.422771	0.538531	-4.498851	0.0015
D(LNDIJ(-1),3)	0.692278	0.397718	1.740627	0.1157
D(LNDIJ(-2),3)	0.217560	0.206303	1.054565	0.3191
C	-0.027866	0.026923	-1.035015	0.3277
@TREND(1991)	0.001725	0.002213	0.779555	0.4557

R-squared	0.906585	Mean dependent var	-0.008172
Adjusted R-squared	0.865067	S.D. dependent var	0.089079
S.E. of regression	0.032722	Akaike info criterion	-3.729104
Sum squared resid	0.009636	Schwarz criterion	-3.500869
Log likelihood	31.10373	Hannan-Quinn criter.	-3.750231
F-statistic	21.83608	Durbin-Watson stat	1.835195
Prob(F-statistic)	0.000118		

5- المتغير Lny_i :

Null Hypothesis: D(LNPHYI) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.372723	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.708094	
	5% level	-1.962813	
	10% level	-1.606129	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNPHYI,2)
Method: Least Squares
Date: 03/17/11 Time: 12:08
Sample (adjusted): 1993 2009
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNPHYI(-1))	-1.409639	0.221199	-6.372723	0.0000

R-squared	0.717192	Mean dependent var	-0.035074
Adjusted R-squared	0.717192	S.D. dependent var	1.432223
S.E. of regression	0.761651	Akaike info criterion	2.350366
Sum squared resid	9.281800	Schwarz criterion	2.399379
Log likelihood	-18.97811	Hannan-Quinn criter.	2.355238
Durbin-Watson stat	2.182154		

Null Hypothesis: D(LNPHYI) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.171357	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.886751	
	5% level	-3.052169	
	10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNPHYI,2)
Method: Least Squares
Date: 03/17/11 Time: 12:04
Sample (adjusted): 1993 2009
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNPHYI(-1))	-1.409344	0.228369	-6.171357	0.0000
C	-0.021770	0.190715	-0.114150	0.9106

R-squared	0.717438	Mean dependent var	-0.035074
Adjusted R-squared	0.698600	S.D. dependent var	1.432223
S.E. of regression	0.786289	Akaike info criterion	2.467145
Sum squared resid	9.273744	Schwarz criterion	2.565170
Log likelihood	-18.97073	Hannan-Quinn criter.	2.476889
F-statistic	38.08565	Durbin-Watson stat	2.184524
Prob(F-statistic)	0.000018		

Null Hypothesis: D(LNPHYI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.261261	0.0005
Test critical values:	1% level	-4.616209	
	5% level	-3.710482	
	10% level	-3.297799	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNPHYI,2)
Method: Least Squares
Date: 03/17/11 Time: 11:59
Sample (adjusted): 1993 2009
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNPHYI(-1))	-1.429429	0.228297	-6.261261	0.0000
C	-0.432378	0.432891	-0.998816	0.3348
@TREND(1991)	0.041080	0.038915	1.055630	0.3090

R-squared	0.738271	Mean dependent var	-0.035074
Adjusted R-squared	0.700881	S.D. dependent var	1.432223
S.E. of regression	0.783308	Akaike info criterion	2.508204
Sum squared resid	8.590007	Schwarz criterion	2.655242
Log likelihood	-18.31974	Hannan-Quinn criter.	2.522820
F-statistic	19.74518	Durbin-Watson stat	2.327348
Prob(F-statistic)	0.000084		

6- المتغير Lny_j :

Null Hypothesis: D(LNPHYJ) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.793216	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.708094	
	5% level	-1.962813	
	10% level	-1.606129	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNPHYJ,2)
Method: Least Squares
Date: 03/17/11 Time: 12:27
Sample (adjusted): 1993 2009
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNPHYJ(-1))	-1.086149	0.226601	-4.793216	0.0002

R-squared	0.586236	Mean dependent var	0.008112
Adjusted R-squared	0.586236	S.D. dependent var	0.094063
S.E. of regression	0.060505	Akaike info criterion	-2.715148
Sum squared resid	0.058574	Schwarz criterion	-2.666135
Log likelihood	24.07876	Hannan-Quinn criter.	-2.710276
Durbin-Watson stat	1.981922		

Null Hypothesis: D(LNPHYJ) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.618480	0.0024
Test critical values:	1% level	-3.886751	
	5% level	-3.052169	
	10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNPHYJ,2)
Method: Least Squares
Date: 03/17/11 Time: 12:29
Sample (adjusted): 1993 2009
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNPHYJ(-1))	-1.082917	0.234475	-4.618480	0.0003
C	0.002725	0.015185	0.179445	0.8600

R-squared	0.587122	Mean dependent var	0.008112
Adjusted R-squared	0.559597	S.D. dependent var	0.094063
S.E. of regression	0.062423	Akaike info criterion	-2.599645
Sum squared resid	0.058449	Schwarz criterion	-2.501620
Log likelihood	24.09698	Hannan-Quinn criter.	-2.589901
F-statistic	21.33036	Durbin-Watson stat	1.992280
Prob(F-statistic)	0.000335		

Null Hypothesis: D(LNPHYJ) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.477389	0.0129
Test critical values:	1% level	-4.616209	
	5% level	-3.710482	
	10% level	-3.297799	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNPHYJ,2)
Method: Least Squares
Date: 03/17/11 Time: 12:30
Sample (adjusted): 1993 2009
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNPHYJ(-1))	-1.079834	0.241175	-4.477389	0.0005
C	0.016607	0.035445	0.468521	0.6466
@TREND(1991)	-0.001387	0.003179	-0.436241	0.6693

R-squared	0.592659	Mean dependent var	0.008112
Adjusted R-squared	0.534468	S.D. dependent var	0.094063
S.E. of regression	0.064179	Akaike info criterion	-2.495500
Sum squared resid	0.057665	Schwarz criterion	-2.348462
Log likelihood	24.21175	Hannan-Quinn criter.	-2.480884
F-statistic	10.18463	Durbin-Watson stat	2.026858
Prob(F-statistic)	0.001861		